دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 2)

التقرير السنوي – 1999

أطفال فلسطين– قضايا وإحصاءات

نيسان/ابريل، 1999

© ذو الحجة 1419 هـ، نيسان 1999
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. *التقرير السنوي - 1999. أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 2).* رام الله- فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية
ص. ب. 1647
رام الله- فلسطين

هاتف: 2986340 (2-972)
فاكس: 2986343 (2-972)
بريد إلكتروني: pna.org .Diwan@pcbs
صفحة الكترونيه: http://www.pcbs.org

تتولى حكومة السويد الصديقة تمويل برنامج إحصـــاءات الطفــل عبر وكالة التنمية السويدية Sida. تتقدم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالشكر والتقدير لحكومة السويد و Sida و القنصليــة السويدية في القدس على دعمها لهذا المشروع.

تنويـــــه

خاص بانطلاق فعاليات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بناء على توجيهات الرئيس ياسر عرفات، فقد تم:

1. تحويل "دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية" إلى "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" اعتبارا من 1999/5/4.
2. تكليف "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" بجمع البيانات وتبويبها ونشـــرها حـــول شـــعبنا الفلسطيني بكامله وفي جميع أماكن تواجده.
3. إصدار كتاب سنوي بالإحصاءات الرسمية الفلسطينية، شاملا للإحصاءات حول جميـــــع أبنـــاء شعبنا الفلسطيني، وذلك اعتبارا من 1999/5/4 مـــن خـــلال "الجـــهاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني".

عملا بهذه التوجيهات، يسرنا إبلاغكم بطي آخر صفحة من حياة "دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية" مع نهاية دوام يوم الثلاثاء 1999/5/4 واستئناف النشاط عبر "الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني" في كل ما من شأنه أن ينهض بالإحصاء الفلسطيني الرسمي لدولة فلسطين الحرة والمستقلة.

شكـــر وتقديـــر

تولت الزميلة ذهب مصلح (منسقة برنامج إحصاءات الطفل) قيادة الجهود الرامية إلى اختيار مؤشرات التقرير وإعـــداد الإطار العام لفصوله. وأشرفت على إعداد المادة وتنقيحها وتجهيزها. وقد ساعدها في ذلك كل من ختام البزرة ومأمون النجار.

شارك عدد من الباحثات والباحثين في إعداد مادة التقرير. حيث تولت عايشه الرفاعي إعداد مسودة فصل (الصحة) و د. منى غالي (التعليم) ود. كايرو عرفات (أطفال بحاجة إلى حماية خاصة) وصلاح صوباني (الثقافة والترفيه) ولؤي شبانه (البيئة الاقتصادية والاجتماعية) وجواد الصالح (أطفال تحت خط الفقر) وصالح الكفري (تشغيل الأطفال). وقام كل من احمد أبو الهيجاء ومحمد العمري وعناية داوود ويوسف موسى ومحمد دريدي بتوفير الجداول الإحصائية من قواعد البيانات ومراجعة المسودات الأولية لبعض فصول التقرير. وقد قام د. عبد الرحيم برهم (مدير عام الإحصاءات السكانية والاجتماعية) بتوجيه فريق العمل ومراجعة المسودات النهائية من التقرير.

تتقدم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بالشكر والعرفان الى جميع المساهمين في قيادة المشروع وإدارتـــه وتنفيـــذه وإخراجه إلى النور.

تقديـــــم

يسر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن تقدم التقرير السنوي الثاني حول الواقع الاقتصادي والاجتمـــاعي للطفـــل الفلسطيني، ضمن برنامج "إحصاءات الطفل" ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة، لكونه يصدر كتتويج للعمل المشـــترك والتنسيق مع الفعاليات والهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الطفل، أو ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في هذا المجال.

يتناول هذا التقرير بالعرض والتحليل ما هو متوفر من إحصائيات حول البيئة الاجتماعية والاقتصادية الحاضنة للطفـــل الفلسطيني، بالإضافة إلى إظهار الواقع وما فيه من فجوات خاصة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والترفيه والفقـــر وعمل الأطفال. وعلى الرغم من شح البيانات والمصادر، فقد أفردنا فصلا خاصا حـــول الأطفـــال ذوي الاحتياجـــات الخاصة. ونظرا لحداثة قاعدة البيانات الخاصة بالطفل الفلسطيني فلم يكن من المتيسر دائما التعرض للفجوة القائمة فـــي واقع الطفل الفلسطيني والبيئة المحيطة به. ونأمل أن تتعزز قدراتنا في هذا المجال للأعوام المقبلة.

إن النهوض بواقع الطفل الفلسطيني والالتزام بمنح الطفولة الفلسطينية حقوقها لا يأتي إلا عبر تضـــافر جـــهود جميـــع الهيئات والفعاليات المعنية، والتكامل في مهامها بناء على التخصص والقدرات، ونأمل أن يكون في قاعدة البيانات التـــي يقوم برنامج إحصاءات الطفل على إنشائها ما يمهد لتمكين جميع هذه الفعاليات من العمل بناء على معطيات علمية حول النواقص والفجوات في واقع الطفولة الفلسطينية. ومن المفيد هنا التأكيد على أن قاعدة البيانات التـــي نحـــن بصددهـــا تنطلق في إطارها ومحتواها من فهمنا الخاص للدور الرقابي الذي اناطته خطة الطفل الفلسطيني بنا، ومن فهمنا الخاص لوسائل قياس المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل، كما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يأتي هذا التقرير كثمرة للجهود الكبيرة التي بذلها فريق العمل في برنامج إحصاءات الطفل، سواء في إعداد المؤشرات، أو اختيار الباحثين والعمل اليومي معهم ومراجعة إنتاجهم، أو التنسيق مع الهيئات والمؤسسات المعنية بالطفولة، أو عقد الندوات وورش العمل للتعرف على حاجات المستفيدين من البيانات. وقد كان للتفاني والانتماء الذي تميزت به الزميلة ذهب مصلح منسقة البرنامج وفريقها أثر بارز ومباشر في صدور التقرير بموعده.

تأمل الدائرة بالطبع أن يجد هذا التقرير طريقه في دورة التخطيط وصنع السياسات واتخـــاذ القـــرارات الاســـتراتيجية بالنسبة لقطاع الأطفال في فلسطين. ومما لا شك فيه أن استمرار تدفق البيانات حول واقع الطفولة الأساسية، يعتبر أحد أهم أركان التغيير في هذا الواقع. وسنعمل على ضمان استمرارية التدفق، آملين أن يوفقنا الله في هذه المهمة.

نيسان، 1999

د. حسن أبو لبده

رئيس الدائرة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمـــــة	
الفصل الأول: الواقع الاجتماعي والاقتصادي	**17**
♦ النمو السكاني	18
♦ الخصوبة	21
♦ التركيب العمري و النوعي لمرحلة الطفولة	21
♦ البيئة الاجتماعية	23
• الزواج المبكر	23
• جنس رب الأسرة	24
• أطفال في اسر تفتقر إلى أحد الوالدين	24
• تعليم رب الأسرة	25
• مساهمة رب الأسرة في سوق العمل	25
• ظروف السكن	26
♦ الحالة الاقتصادية	27
• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	27
• الميزانية الحكومية	28
ملخص تنفيذي	**30**
المراجع	**32**
الفصل الثاني: صحة الطفل	**33**
♦ وفيات الأطفال	33
• وفيات الأطفال حسب الفئات العمرية	34
• أسباب وفيات الرضع	35
• أسباب وفيات الأطفال دون الخمس سنوات	36
♦ المؤشرات التفاضلية في بقاء الطفل	37
• المؤشرات المرتبطة بصحة آلام	37
• الرعاية الصحية بعد الولادة (فترة النفاس)	38
♦ المؤشرات التفاضلية في صحة الطفل	39
• أنماط الرضاعة الطبيعية	39
• تغطية التحصين	40
• الوضع التغذوي	41

- الحوادث التي تقع للأطفال دون الخامسة من العمر 43

ملخص تنفيذي **45**

التوصيات **47**

المراجع **50**

الفصل الثالث: الواقع التعليمي للأطفال **51**

♦ الطلاب 52

- الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال 53
- الالتحاق بالتعليم الأساسي 55
- الالتحاق بالمرحلة الثانوية 57
- الطلاب ذوو الحاجات الخاصة 58
- الفاقد التعليمي 59
- الرسوب 60
- التسرب 62

♦ المدارس 64

- البيئة التعليمية 65
- الحاسوب والتعلم 67

♦ المعلمون والمعلمات 67

ملخص تنفيذي **70**

التوصيات **72**

المراجع **75**

الفصل الرابع: الواقع الثقافي والترفيهي للأطفال **77**

♦ دور الأسرة في الواقع الثقافي والترفيهي للطفل 77

- توفر وسائل المعرفة لدى أسرة الطفل 78
- الألعاب الترفيهية 79
- الأنشطة التي يمارسها الأطفال عادة 79

♦ دور المدرسة في الواقع الثقافي و الترفيهي للأطفال 80

- الوسائط الثقافية والترفيهية في رياض الأطفال و المدارس 80
- مكتبات رياض الأطفال 80
- المكتبات المدرسية 81
- الوسائط التكنولوجية للثقافة والترفيه في المدارس 83
- المهرجانات والمسابقات الثقافية والفنية و الرحلات والرياضة 84

♦ دور المحيط الاجتماعي في ثقافة الطفل وترفيهه 84

- برامج التلفزيون المفضلة لدى الأطفال 84
- برامج الإذاعة الموجهة للأطفال 85
- مكتبات الأطفال 85
- الكتب ومجلات الأطفال 86
- المؤسسات الثقافية والترفيهية 86
- المخيمات الصيفية 87

ملخص تنفيذي **88**

التوصيات **89**

المراجع **90**

الفصل الخامس: أطفال بحاجة إلى حماية خاصة **91**

♦ الأطفال المقيمون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية 92
- أطفال بحاجة إلى الرعاية الاجتماعية 92
- أطفال بحاجة إلى الرعاية الصحية 93

♦ الأطفال المعاقون 93
- أنواع الإعاقات لدى الأطفال 94
- أسباب الإعاقات لدى الأطفال 96

♦ الأحداث الجانحون 97

♦ الأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة، والإهمال والاستغلال 100

ملخص تنفيذي **102**

التوصيات **102**

المراجع **104**

الفصل السادس: أطفال تحت خط الفقر **105**

♦ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال الفقراء 108
- جنس رب الأسرة 108
- المستوى التعليمي لرب الأسرة 109
- حجم الأسرة 109
- الحالة العملية لرب الأسرة 110
- برامج الدعم الاجتماعي 111

ملخص تنفيذي **112**

التوصيات **113**

المراجع **114**

الفصل السابع: تشغيل الأطفال في فلسطين 115
♦ ما هي عمالة الأطفال 115
♦ حجم ظاهرة تشغيل الأطفال 116
♦ أسباب عمل الأطفال 119
- أسباب تعود للنظام التعليمي 119
- الواقع الاجتماعي و الاقتصادي لأسر الأطفال المشاركين في القوى العاملة 121
- أسباب توجه الطفل العامل للعمل من وجهة نظره 122

♦ الأطفال العاملون لدى عائلاتهم 123
♦ طبيعة وظروف عمل الأطفال 124
- المهنة، القطاع الاقتصادي، مكان العمل 124
- إصابات العمل 126
- مزايا العمل 127
- التدريب المهني 128

♦ المردود المادي وساعات العمل 128
- المردود المادي والأجر 128
- ساعات العمل 130

♦ موقف الطفل اتجاه ظروف عمله 130
♦ موقف الأسرة والطفل من مسألة تشغيل الأطفال 131
ملخص تنفيذي 134
التوصيات 136
المراجع 137
ملحق (1)
قائمة المفاهيم والمصطلحات 139
ملحق (2)
قائمة الجداول 147
قائمة الأشكال البيانية 150

المقدمـــــة

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، بما خلفته من دمار مادي ومعنوي، أفردت منظمات حقوق الإنسان في العالم اهتمامـا خاصا في مسألة توفير الرعاية الخاصة للطفل. وقد توج ذلك بإعلان جنيف لحقوق الطفل عام 1924. وقد عادت الأمم المتحدة وأكدت اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الطفل من خلال وثيقة إعلان حقوق الطفل لعام 1959، ووثيقـــة حقـوق الطفل لعام 1989. وتشكل وثيقة 1989 التي تم توقيعها من جميع الدول الأعضاء تقريبا مرجعا وإطارا قانونيا عالميـا لمراقبة التقدم في تلبية احتياجات الطفل. وتقوم الدول المختلفة بترجمة التزامها بهذه الحقوق من خلال ما تخصصه من موارد ذاتية، وما تنفذه من برامج موجهة.

التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بميثاق حقوق الطفل لعام 1989، وشكلت في حينه لجنـــة عليـا لرعايـة الطفولـة الفلسطينية وألحقتها باللجنة التنفيذية للمنظمة. ومع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، تم تشكيل اللجنة الوطنيـة لخطـة الطفل الفلسطيني، التي عملت على إعداد خطة الطفل الفلسطيني. وعلى ضوء اعتماد هذه الخطة مـن قبـل السـلطة الوطنية الفلسطينية، ونشوء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، والشروع في تنفيذ هذه الخطة، تتعزز الحاجة إلى توفـر البيانات الحديثة والشاملة من أجل قياس مدى التقدم في تنفيذ هذه الخطة، ومراقبة الأداء في مضمـار تطبيـق حقـوق الطفل. ومن الجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني قد حددت نظاما للمراقبة يقوم على متابعة التطور فـي مجموعة مؤشرات محددة عبر سنوات تنفيذها. ويتطلب النجاح في تطبيق نظام المراقبة المذكور تطوير آليات عمـل وطنية لجمع البيانات الخاصة بالطفل، سواء عبر ما هو متوفر ضمن البرامج التقليدية للهيئات المختلفة، أو عبر وسـائل يتم تطويرها خصيصا لهذه الغاية.

لقد أخذت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على عاتقها مهمة تطوير عملية المراقبة من خلال إنشاء برنامج خـاص بإحصاءات الطفل، تكون مهمته الأساسية توفير قاعدة بيانات إحصائية حول الطفل الفلسطيني، وإتاحـة المجـال أمـام العاملين في القطاعات المؤثرة من أجل الوقوف على الفجوات الأساسية في هذه القطاعات ومراجعة التقدم في تحقيـق هذه الحقوق وستتمكن هذه الهيئات من إجراء المقارنات عبر السلاسل الزمنية التي يتم تطويرها في مختلف المجـالات، وإصدار ابرز مؤشراتها عبر التقرير السنوي الذي تصدره الدائرة في نيسان من كل عام.

يصدر هذا التقرير للسنة الثانية على التوالي متضمنا مجموعة من الحقول التي لم يتم التطرق إليها في السنة الأولـى. وقد اعتمدنا في تحديد المحتوى ومستوى التفصيل على توصيات الفصل الخاص بالمراقبة فـي وثيقـة خطـة الطفـل الفلسطيني، وعلى مجموعة مشاورات مع المؤسسات ذات العلاقة حول احتياجاتها من المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم. ونهدف في ما نقوم به من جمع وتحليل للبيانات الأساسية إلى توفير المناخ الأمثل ورفع مستوى الوعي بيـن صـانعي السياسات والمخططين والمنظمات الأهلية والمدافعين عن حقوق الطفل، في مجال التنمية المستديمة والشـاملة لقطـاع الطفولة، وتمهد القاعدة التي نحن بصددها إلى مراجعة مستمرة للخطط والتشريعات والممارسات بهدف ضمـان تلبيـة الاحتياجات وبرمجة الأولويات الخاصة بالطفولة.

يتضمن هذا التقرير قائمة مؤشرات جاءت كحصيلة لتوصيات ورشات عمل نفذها برنامج إحصاءات الطفل في محافظات الوطن على مدار عام 1998، وتتناول هذه المؤشرات سبعة مواضيع أساسيه، حيث شكل كل موضوع منها فصلا منسجما مع المواد المدرجة في وثيقة حقوق الطفل الدولية، والتي أخذت كإطار عام عند وضع المؤشرات المقترحة لورشات العمل، هذا إلى جانب الأخذ بالخطة الوطنية للطفل الفلسطيني كإطار خاص في عملية تحديد المؤشرات. إن أحد أهم التوصيات التي خرجت بها ورشات العمل تكمن في أهمية جمع البيانات حول الأطفال دون 18 سنة، وذلك انسجاما مع المادة (1) من وثيقة حقوق الطفل الدولية. وقد حاولنا في عرض المؤشرات نصنف الأطفال إلى فئات عمريه محددة وقابلة للمقارنة والمتابعة.

يشير هذا التقرير إلى عدد من المواضيع والجوانب المهمة في حياة الأطفال والتي نفتقر إلى وجود بيانات حولها، حيث أن بعضها يشكل مؤشرا أساسيا في عملية المراقبة والبعض يشكل توصية للباحثين للتخصص والتعمق في البحث. يتمحور تصنيف هذه المؤشرات حول الهدف العام لبرنامج إحصاءات الطفل، حيث يطمح البرنامج للوصول إلى قائمة مؤشرات رئيسية قابلة للقياس والمقارنة سنويا من جهة، ومراقبة كافة حقوق الطفل من جهة أخرى.

يعرض التقرير مجموعة المؤشرات المختارة لعام 1999 عبر مقدمة خاصة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بشكل عام، وعدد من الفصول تم تصميمها لتتناول جوانب خاصة في ميثاق حقوق الطفل. يتناول الفصل الأول البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مدى التقدم في تلبية حقوق الطفل وتمتعه بحياة كريمة. يعالج الفصل الثاني صحة الطفل من منطلق حق الطفل في البقاء والحصول على الخدمات الصحية المناسبة. ويعرض الفصل الثالث حق الطفل في الحصول على التعليم المناسب، بالإضافة إلى بيئة المؤسسة التعليمية بشكل عام. أما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه لمناقشة حق الطفل في التنمية والمشاركة. وتخصصت الفصول المتبقية في استعراض حقوق الطفل بالحماية والعناية الخاصة. وقد تم التركيز في هذا العام على ظاهرة تشغيل الأطفال، حيث قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بتنفيذ مسح خاص بهذه الظاهرة على المستوى الوطني. وتضمن التقرير فصلا خاصا حول الأطفال الفقراء.

تم الحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بهذا التقرير من مصادر مختلفة وقد تم الاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 في معظم الفصول. بالإضافة إلى بيانات عدد من المسوح الأسرية التقليدية التي تجريها الدائرة. وقد تم الحصول على بيانات إضافية لغايات العرض في بعض الفصول من مصادر مختلفة. وستتم الإشارة إلى هذه المصادر في مواقعها. ومن المفيد هنا التنويه إلى أن بعض الإحصائيات المتعلقة بخصائص السكان لم تشمل الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، وذلك لعدم تمكن الفريق الوطني للتعداد من تنفيذ كامل التعداد في هذا الجزء من محافظة القدس.

نأمل أن نكون قد قدمنا من خلال هذا الإصدار أداة فاعلة وقيمه للمستفيدين في فهم معطيات واقع الطفل الفلسطيني واحتياجاته، من اجل رفع مستوى التخطيط وبناء البرامج التنموية الهادفة لتلبية حقوق أطفالنا في فلسطين.

الواقع الاجتماعي والاقتصادي

يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.
(إتفاقية حقوق الطفل-المادة 1)

يمثل الأطفال قطاعاً مهماً في المجتمع وهم أهم المصادر للبناء والتنمية المجتمعية المستقبلية. وتشكل مرحلة الطفولة محطة حرجة من محطات حياة الإنسان، حيث يتم فيها تحديد وتشكيل ملامح شخصية الطفل المستقبلية. لذلك فقد اهتمت العديد من الدول بتوفير العناية اللازمة للأطفال بهدف تنميتهم نمواً متكاملاً ومتوازناً من كافة الجوانب العقلية والنفسية والاجتماعية والصحية. ويقصد بمرحلة الطفولة الأطفال الذين هم دون سن الثامنة عشرة وذلك انسجاماً مع المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الطفل[1] والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 تتويجاً للاهتمام المتزايد بالأطفال، حيث يتضمن هذا الإعلان مجموعة من الأسس الهادفة إلى توفير ضمانات البقاء والنمو والحماية للأطفال. إن تنفيذ هذه الاتفاقية يتطلب توفير الرعاية والبيئة الإيجابية الداعمة لحقوق الطفل والغنية بكل الحوافز التي تدعو التربويين وجميع العاملين في قطاع حماية الطفولة للعمل على تحقيق ما جاء فيها.

تمثل البيئة المحيطة بالطفل عنصراً أساسياً في تطور الطفل ونمائه البدني والعقلي والنفسي، وتؤثر الظروف المحيطة بنشأة الطفل بالكيفية التي ينشأ عليها، بما في ذلك تكوين الأفكار والمعتقدات والمفاهيم والمواقف تجاه القضايا الأساسية المتعلقة بحياته.

يعرض هذا الفصل إحصاءات أساسية حول البيئة المحيطة بالطفل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية في الوقت الراهن، ويشمل ذلك التركيب الديمغرافي للسكان والواقع الاجتماعي بما في ذلك التعليم ومستويات المعيشة، والبيئة الاقتصادية كما يشمل الهيكل القطاعي للاقتصاد الفلسطيني والأيدي العاملة، بهدف إبراز الإطار الحياتي العام الذي يحيا وينشأ ضمنه الطفل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية.

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، 1990. الأطفال أولاً: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل. نيويورك – الولايات المتحدة.

النمو السكاني:

تزايد مرحلي متوقع لمعدلات النمو السكاني خلال الفترة (1997–2001)، ثم يعاود الانخفاض عبر الزمن ليصل في عام 2025 (2.2%)

يتم تحليل بيانات السكان في المجتمع بالعديد من الأساليب الإحصائية، التي من أهمها المقاييس الوصفية التي توضح مناحي التجانس والتباين بين المتغيرات الأساسية، وأسلوب التسلسل الزمني لبيان الاتجاه العام في التغير للمركبات الأساسية في كل متغير لكي يتم الاسترشاد به عند اختيار الأهداف التنموية. تشير أحدث التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان المقيمين إقامة معتادة في الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 1997 حوالي 2.8 مليون نسمة، منهم 1.7 مليون نسمة في الضفة الغربية و0.9 مليون نسمة في قطاع غزة، و 0.2 مليون نسمة في القدس، وتشير الإسقاطات السكانية أن عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيصل في منتصف عام 2025 إلى 7.4 مليون نسمة. والجدير بالذكر هنا ان عدد سكان الأراضي الفلسطينية سيحتاج إلى ثمانية عشر عاما حتى يتضاعف، حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان الأراضي الفلسطينية في منتصف عام 2014 إلى 5.6 مليون نسمة. أما عدد السكان في قطاع غزة فانه يحتاج إلى ستة عشر عاما فقط كي يتضاعف ليتجاوز المليوني نسمة، بينما يحتاج عدد السكان في الضفة الغربية إلى عشرين عاما ليتجاوز العدد الكلي للسكان في الضفة الغربية 3.6 مليون نسمة.

وتعزى الزيادة المتوقعة في أعداد السكان خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن والعقد الأول من القرن القادم بدرجة أساسية إلى أعداد المهاجرين[2] المفترض عودتهم إلى ديارهم كأحد ثمار عملية السلام في المنطقة، حيث تم افتراض عودة نصف مليون شخص خلال الفترة الممتدة من 1997–2010، بينما تم افتراض أن صافي الهجرة خلال الفترة من 2011–2025 سيكون صفرا. بينما يعزى الانخفاض المتوقع في معدل النمو السكاني ما بين عامي 2011–2025 بدرجة أساسية لانخفاض معدلات الخصوبة، إذ من المتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الكلية من 4.7 عام 2010 إلى 3.1 مولود عام 2025.

[2] تفيد التقديرات السكانية أن معدل صافي الهجرة الدولية في عام 1997 قد قدر بما يعادل 1.80 وأن هذا المعدل يتزايد عبر الزمن حتى عام 2001 ليصل إلى 13.64 ثم يبدأ بالانخفاض ليصل عام 2010 إلى 9.11 ثم يكون صفراً بعد ذلك، حتى نهاية فترة الاسقاطات عام 2025.

شكل (1-1): معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025

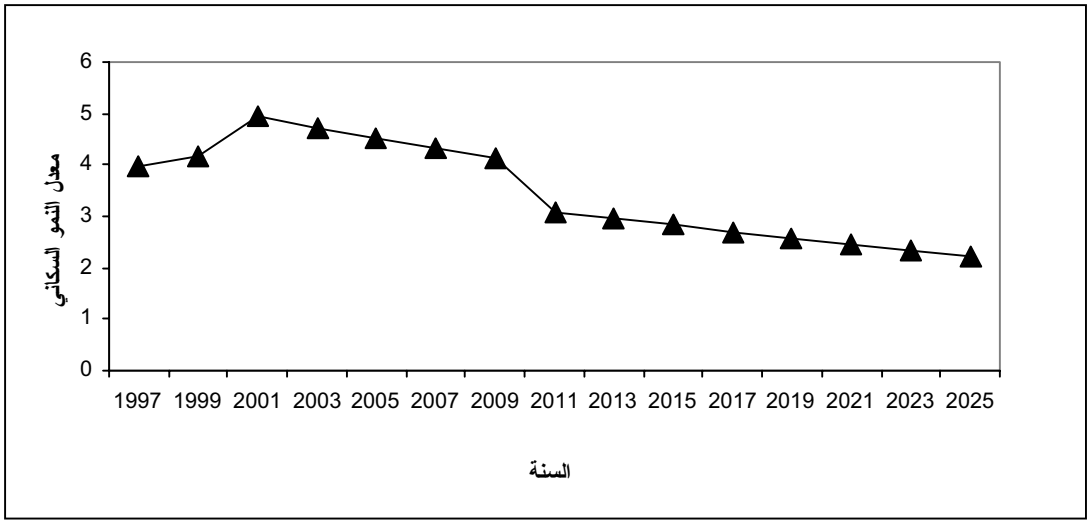

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. الإسقاطات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1997-2025).
رام الله-فلسطين. بيانات غير منشورة.

ويبين الشكل (1-1) اتجاهات معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية، حيث يشير هذا الشكل بوضوح إلى ارتفاع كبير في معدلات النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1997-2010 ثم يبدأ بالانخفاض بشكل بطيء حتى نهاية فترة الاسقاطات عام 2025.

وعند مقارنة وضع الأراضي الفلسطينية مع المجتمعات الأخرى، فإن الأراضي الفلسطينية تصنف ضمن الدول الأكثر نموا في العالم والدول العربية على حد سواء، حيث يبلغ معدل النمو السنوي في العالم والدول النامية 1.5 و1.8 على التوالي، في حين بلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية عام 1998 حوالي 4.1، ويعود هذا الارتفاع إلى صافي الهجرة المفترضة وارتفاع معدلات المواليد ومستويات الخصوبة.

يعتبر معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية من أعلى المعدلات في الدول العربية حيث يظهر الشكل (1-2) أن اكثر من نصف الدول العربية يزيد معدل المواليد الخام فيها عن 35 بالألف كالأردن والأراضي الفلسطينية والعراق وعمان وليبيا ...الخ في حين يقل عن 30 بالألف في ثماني دول عربية فقط. كما ينخفض معدل الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية ليقترب من اقل الدول العربية الشقيقة انخفاضا في معدل الوفيات الخام كالكويت وقطر والإمارات وتونس والبحرين. وقد يكون للتحسن في الخدمات الصحية والتثقيف الصحي الذي رافق قدوم السلطة الوطنية إلى ارض الوطن اثر مهم في انخفاض معدلات الوفيات بشكل عام ووفيات الأطفال الرضع بشكل خاص.

شكل (1–2): معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام المتوقع خلال 1990–1995 في الدول العربية

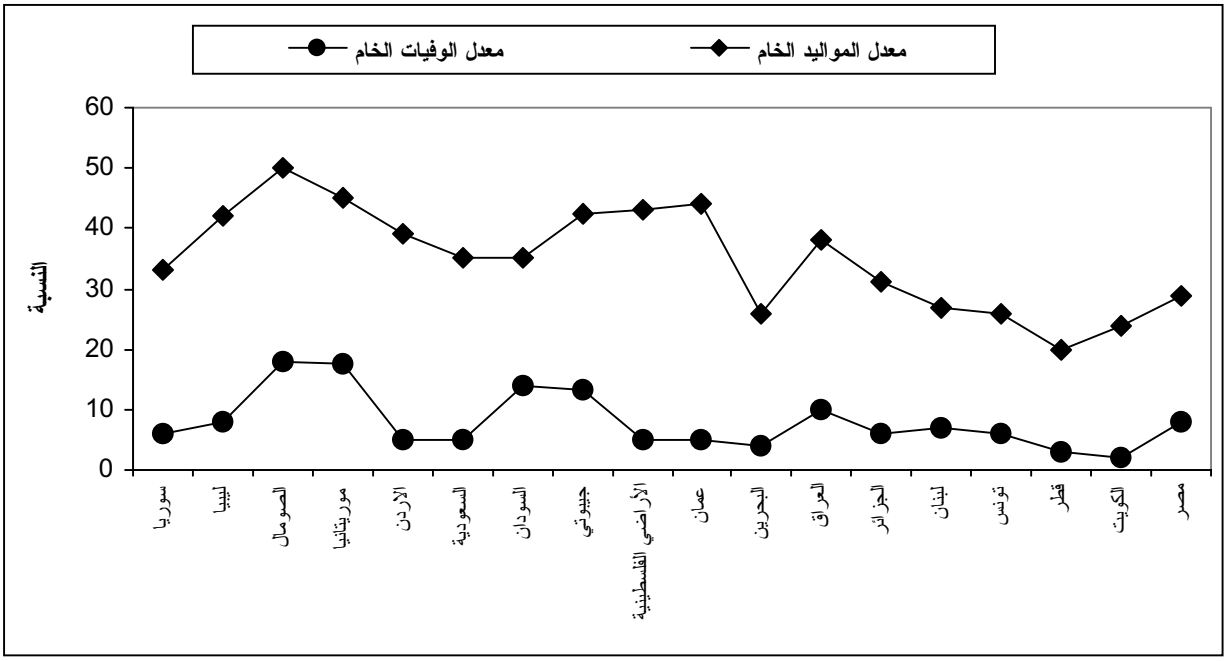

المصدر: الأمم المتحدة، نيويورك، سكان العالم 1996

شكل (1–3): معدل النمو السكاني خلال الفترة 1990–1992 في بعض الدول العربية

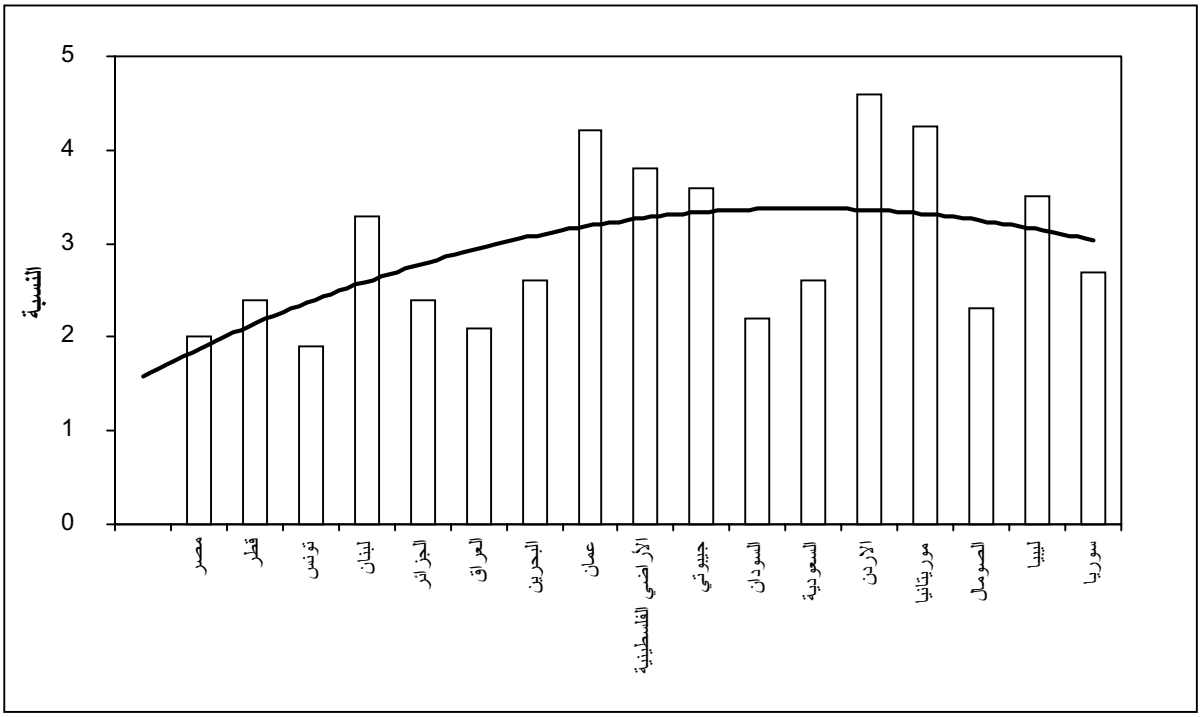

المصدر: الأمم المتحدة، نيويورك، سكان العالم 1996

الخصوبـــــة:

بلغ معدل الخصوبة الكلية لعام 1998 في الأراضي الفلسطينية 5.9 ومن المتوقع أن يصل إلى 3.1 في عام 2025

يتميز معدل الخصوبة بأنه يشير إلى العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية وسن الزواج والسلوك الإنجابي للنساء واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى برامج وسياسات الدولة التي تتبناها لتنظيم الأسرة. وتشير الإحصاءات المتوفرة حول الخصوبة إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية قدر لعام 1998 بما يعادل 5.94 مولود والتقديرات تشير إلى أنه من المتوقع أن ينخفض مع الزمن ليصل في عام 2000 الى 5.75 مولود وفي عام 2025 الى 3.06 مولود مع فروقات واضحة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية عام 1998 في قطاع غزة 6.84، في حين بلغ في الضفة الغربية 5.49، ومن المتوقع ان يبلغ عام 2025 حوالي 2.8 و3.46 مولود في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

وبمقارنة معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مع الدول العربية الأخرى، فان معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية يعتبر من أعلى المعدلات في الدول العربية، حيث بلغ معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية حوالي 6 مواليد في عام 1997، في الوقت الذي بلغ هذا المعدل في منتصف العقد الحالي في دولة عمان واليمن حوالي 7 مواليد، في حين بلغ في تونس والكويت ولبنان حوالي 3 مواليد للعام نفسه.

والشكل (1–4) يظهر اتجاهات معدل الخصوبة المتوقعة حتى عام 2025.

شكل (1–4): معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية، (1997–2025)

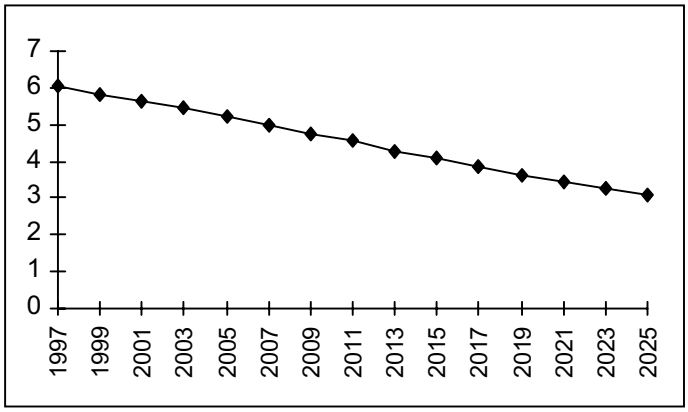

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. الإسقاطات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (1997–2025). بيانات غير منشورة

التركيب العمري والنوعي لمرحلة الطفولة:

أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني أطفال دون سن الثامنة عشرة (53.3%) لعام 1998

يقصد بمرحلة الطفولة، الأطفال الذين هم دون 18 سنة من العمر، وتعد دراسة الأطفال ذات أهمية بالغة عند دراسة التركيب العمري للسكان. وإذا كان التركيب العمري والنوعي انعكاساً مباشراً لمحصلة التفاعل بين معدلات المواليد

والوفيات والهجرة، فإنه ذو علاقة أيضاً بمعدلات الخصوبة، فارتفاع معدل الخصوبة يعني ارتفاعاً في نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة.

شكل (1-5): توزيع السكان في الأراضي الفلسطينية حسب العمر، 1997

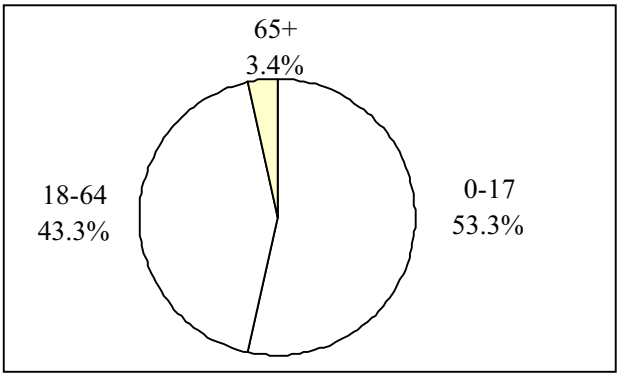

والشكل (1-5) يبين أن 53.3% من مجمل السكان هم أطفال دون سن 18. حيث تبين التقديرات السكانية بأن عدد الأطفال الذين هم دون سن 18 سنة بلغ عام 1998 حوالي 1.546 مليون من بينهم 49% من الإناث. ويشكل عدد الأطفال هذا أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن هذه النسبة سوف تتناقص عبر الزمن لتصل في عام 2025 إلى 43.1%.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

شكل (1-6): توزيع الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات العمر المفردة والجنس، 1997

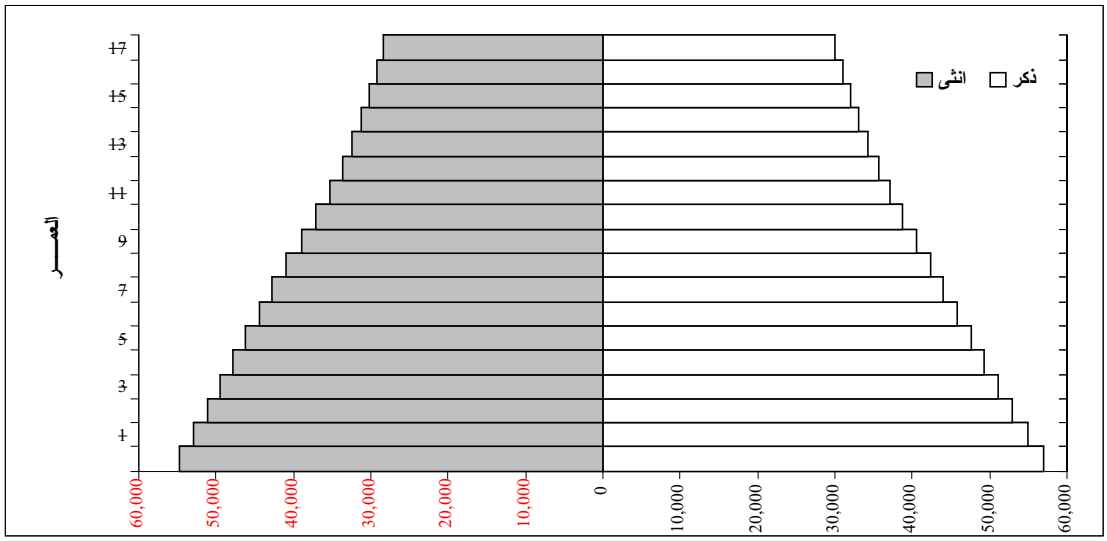

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإسقاطات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (1997-2025). بيانات غير منشورة.

وعند دراسة المؤشرات الديمغرافية للأطفال، فمن الضروري تصنيفهم ضمن فئات عمرية وفقاً لتطور وتغير الاحتياجات لديهم حسب العمر. إن وجود نسبة عالية من الأطفال دون سن الخامسة، يؤدي إلى زيادة الأعباء التي يواجهها المجتمع في تحقيق قدر كاف من التنمية وتوفير احتياجات الطفولة. وقد شكل الأطفال ضمن الفئة العمرية (0-4 سنوات) 18.7% من مجموع السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعادل 35.1% من مجموع الأطفال في المجتمع. وشكلت الإناث دون سن الخامسة 49.1% من مجموع الأطفال من الفئة العمرية نفسها.

وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة إلى مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية أعلى بكثير من المتوسط العام للدول النامية[3] الذي بلغ عام 1990 حوالي 13.3%، وأعلى من المتوسط العام للدول العربية والذي بلغ عام 1990 ما يعادل 16.5%. من ناحية أخرى شكل الأطفال (5–9 سنوات) 15.6% من مجموع السكان، وما يعادل 29.2% من مجموع الأطفال. وقد بلغت نسبة الإناث في الفئة العمرية (5–9 سنوات) 49.2% من مجموع الأطفال في هذه الفئة، ويشار هنا إلى أن نسبة الأطفال (5–9 سنوات) إلى مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية أعلى من المتوسط العام للدول العربية والذي وصل عام 1990 إلى 13.8%[4].

أما الأطفال (10–14 سنة)، فإن هذه الفئة العمرية تمتاز بأنها تعيش مرحلة تؤهل لدخول مرحلة الفتوة والشباب، وتتطلب تأهيل الأطفال دراسياً ونفسياً ومهنياً، لدخول تلك المرحلة، حتى يصبح الفرد منتجاً يساهم في تحمل مسؤولياته في المجتمع. ويتضح من التقديرات السكانية أن الأطفال في الفئة العمرية (10–14 سنة) شكلوا حوالي 12.5% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية عام 1998، وهي ما يعادل 23.6% من مجموع الأطفال. وقد بلغت نسبة الإناث في الفئة العمرية (10–14 سنة) 48.8% من مجموع الأطفال في هذه الفئة. ويشار أيضاً إلى أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية (10–14 سنة) إلى مجموع السكان أعلى من المتوسط العام للدول العربية والذي بلغ 11.8% عام 1990[5].

البيئة الاجتماعية:

تشمل البيئة الاجتماعية المحيطة بالطفل جميع الجوانب المرتبطة بالتنشئة الأسرية داخل الأسرة، وما يرتبط بها من متغيرات تؤثر في تنشئة الطفل. ويتضمن المحيط الأسري الذي يعيشه الطفل قضايا المسكن والخدمات العامة المتوفرة ومستوى المعيشة، بالإضافة إلى جوانب تتعلق بالطفل نفسه، مثل التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية المقدمة للطفل لتنمية قدراته وعلاقاته وتفاعلاته الاجتماعية.

الزواج المبكر

من بين كل خمس إناث تزوجن خلال العام 1997، اثنتان منهن دون الثامنة عشرة من العمر

وتجدر الإشارة إلى أن العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث قد بلغ في الأراضي الفلسطينية ما يعادل 18 سنة، مقابل 23 سنة للذكور. فقد بلغت نسبة الإناث المتزوجات دون سن 18 عام 1997 ما يعادل 40.1% من مجموع الإناث اللواتي تزوجن خلال العام نفسه، في حين بلغت هذه النسبة 2.7% من مجموع الذكور الذين تزوجوا خلال العام نفسه.

[3] المجلس العربي للطفولة والتنمية ومركز البحوث العربية، 1996. بحوث حاجات الطفولة العربية – قراءة تحليلية. القاهرة.

[4] المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1995. التقرير الإحصائي لواقع الطفل العربي.

[5] المصدر السابق

جنس رب الأسرة

تبين نتائج التعداد أن ما نسبته 4.2% من الأطفال دون سن 18 يعيشون في أسر ترأسها امرأة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تزداد مع تقدم عمر الطفل، حيث تبلغ هذه النسبة 2.9% للأطفال ممن هم دون سن 5 سنوات وتزداد لتصل 3.5% للأطفال في الفئة العمرية (5–9 سنة) مقابل 7.2% للأطفال في الفئة العمرية (15–17 سنة). ويشار إلى أنه لا توجد فروق جوهرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الجانب

شكل (1–7): نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في أسر الأطفال (دون 18 سنة) حسب عمر الطفل، 1997

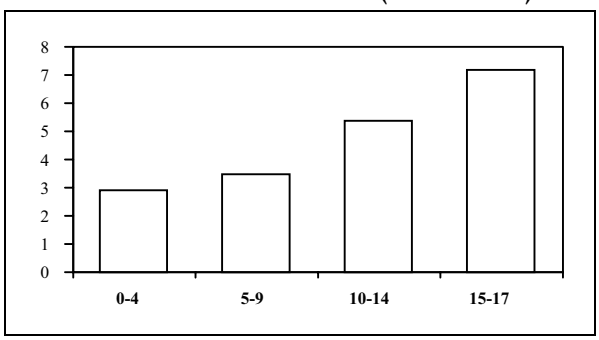

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997

أطفال في أسر تفتقر إلى أحد الوالدين

43,627 طفل (3.1% من مجموع الأطفال) يعيشون مع أحد الوالدين، منهم 92.5% مع أمهاتهم فقط مقابل 7.5% يعيشون مع آبائهم فقط

أفادت نتائج التعداد بأن حوالي 43,627 طفلاً (أي ما يعادل حوالي 3.1% من مجموع الأطفال) يعيشون مع أحد الوالدين[6]، حيث بلغت نسبة الذين يعيشون منهم مع أمهاتهم 92.5% مقابل 7.5% يعيشون مع آبائهم فقط. ولا توجد فروق جوهرية بين الإناث والذكور في هذا المجال، حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي يعشن مع أمهاتهن 92.4% من مجموع الأطفال الإناث اللواتي يعشن مع أحد الوالدين مقابل 92.6% للذكور من مجموع الأطفال الذكور الذين يعيشون مع أحد الوالدين. كما يتوزع الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين فقط حسب عمر الطفل بواقع 13.8% للأطفال دون سن الخامسة و 25.2% للأطفال في الفئة العمرية (5–9) سنوات و 36.1% للأطفال في الفئة العمرية (10–14 سنة) مقابل 25.0% للأطفال في الفئة العمرية (15–17 سنة).

كذلك بلغ عدد الأطفال الذين يرأسون أسراً (أرباب أسر) في الأراضي الفلسطينية 380 طفلاً من بينهم 40 أنثى. وتشير نتائج التعداد إلى أن 60% من هؤلاء تقريباً يرأسون أسراً تتكون من 2–5 أفراد، وأن 22.0% يرأسون أسراً يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد و18% منهم يعيشون بمفردهم. بالمقابل فإن ذلك يؤثر في حصول هؤلاء الأطفال على حقوقهم الاعتيادية في التعليم والحماية من الاستغلال الاقتصادي، فقد أشارت الإحصاءات بأن من بين الأطفال أرباب الأسر، هناك 46.1% مؤهلهم العلمي ابتدائي فما دون، مقابل 45.2% حصلوا على المؤهل الإعدادي و8.7% حصلوا على مؤهل علمي ثانوي. أما على صعيد وضع الأطفال من حيث سوق العمل، فإن 47.9% من الأطفال

[6] تشمل البيانات الأم والأب في حالة كانوا أرباب أسر والحالة الزواجية مطلق أو أرمل.

أرباب الأسر صنفوا ضمن القوى العاملة (عاملون أو متعطلون عن العمل) مقابل 47.4% منهم طلاب متفرغون للدراسة.

تعليم رب الأسرة

23.9 %من الأطفال (دون 18 سنة) المؤهل العلمي لأرباب أسرهم دون الابتدائية

لرب الأسرة دور كبير في التوجيه والإرشاد الأسرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن 10.1% من الأطفال دون 18 سنة أرباب أسرهم أميون، وأن 13.8% من الأطفال أرباب أسرهم يستطيعون القراءة والكتابة، مقابل 30.0% من الأطفال أرباب أسرهم أنهوا الثانوية العامة فأكثر. وهذا يعني أن 23.9 % من الأطفال مؤهل أرباب أسرهم العلمي هو دون الابتدائية.

مساهمة رب الأسرة في سوق العمل

لمعرفة سمات سوق العمل، من الضروري التعرض لمعدلات الإعالة والتي بلغت عام 1997 حوالي 94.3 بمعنى ان كل 94 فرداً في الفئات العمرية 0–14 سنة و 65 سنة فأكثر يقابلهم 100 فرد في سن العمل أي في الفئة العمرية (15–64 سنة)، ويتوزع هذا المعدل بواقع 93.2 للإناث مقابل 95.4 للذكور. وتفيد الاسقاطات السكانية بأن معدل الإعالة سوف يتناقص عبر الزمن ليصل إلى 81.0 عام 2010 وإلى 60.7 عام 2025 وفقاً للفرضيات التي اعتمدت في الإسقاطات السكانية والتي وردت في البند السابق.

أفادت نتائج التعداد[7] بأن 90.1%من الأطفال (دون 18 سنة) ينتمون لأسر، رب الأسرة فيها مشارك في القوى العاملة، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 90.7% في الضفة الغربية، مقابل 89.3% في قطاع غزة. ويلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الجانب، بالرغم من الفارق الاعتيادي للمعدل العام للنشاط الاقتصادي بين المنطقتين على المستوى الإجمالي للقوى البشرية.

ولدراسة الآثار الاجتماعية–الاقتصادية المتعلقة بعمل رب الأسرة، والتي قد تؤثر على الطفل فإنها ترتبط إلى حد ما بوضع رب الأسرة من حيث البطالة. وفي هذا السياق تشير نتائج التعداد في نهاية عام 1997 إلى أن نسبة الأطفال دون 18 سنة، وأرباب أسرهم متعطلون عن العمل بلغت، 11.8% في الأراضي الفلسطينية، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 9.4% في الضفة الغربية مقابل 15.3% في قطاع غزة.

[7] الأطفال الذين صنفوا كأرباب أسر تم احتساب البيانات الخاصة بهم على أساس أنهم أرباب أسر وليس مع الأطفال.

وقد أظهرت نتائج التعداد أن نسبة الأطفال الذين يشارك أرباب أسرهم في القوى العاملة تتناقص بتزايد عمر الطفل، وأن نسبة الأطفال الذين يصنف أرباب أسرهم من ضمن البطالة تتزايد مع تزايد عمر الطفل، وأفادت النتائج بأن نسبة الأطفال الذين يشارك أرباب أسرهم في القوى العاملة في الفئة العمرية (0–4 سنوات) بلغت 91.5%، حيث تتناقص هذه النسبة مع تزايد عمر الطفل لتصل 84.2% لأطفال الفئة العمرية (15–17 سنة). من ناحية أخرى بلغت نسبة الأطفال الذين يصنف أرباب أسرهم ضمن البطالة في الفئة العمرية (0–4 سنوات) 11.0% حيث تتزايد هذه النسبة مع تزايد عمر الطفل لتصل 13.8% للأطفال في الفئة العمرية (15–17 سنة).

شكل (1–8): توزيع الأطفال (دون 18 سنه) حسب معدل المشاركة بالقوى العاملة ومعدل البطالة لأرباب الأسر، 1997

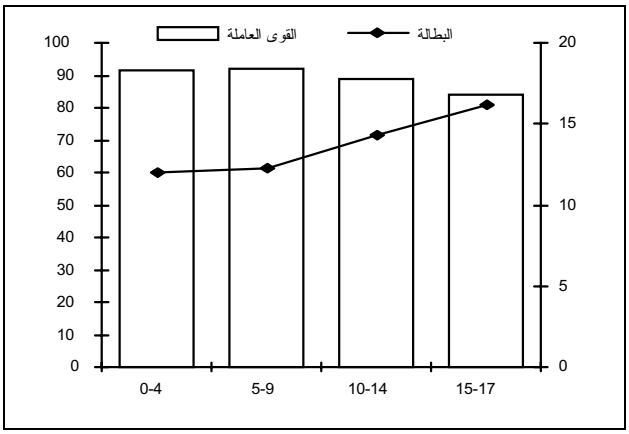

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

ظروف السكن

حوالي أربعة من بين كل أثني عشر طفلا (دون 18 سنة) لا تحصل أسرهم على خدمة الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة

تبين نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997[8] أن أكثر من نصف سكان المجتمع الفلسطيني (56.9%) يعيشون في وحدات سكنية مستقلة (دار)، وتبلغ هذه النسبة للأطفال دون سن 18، 57.4% من مجمل الأطفال. كما أن 41.0% من مجمل السكان الفلسطينيين يعيشون في شقق، بينما يعيش فيها من الأطفال 40.5% من مجمل الأطفال.

أما على صعيد الخدمات الأساسية المتعلقة بظروف السكن والمتوفرة للأطفال دون سن 18 سنة، فقد بينت نتائج التعداد بأن نسبة الأطفال الذين يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات المياه العامة بلغت 84.1% من مجمل الأطفال متساوية بذلك مع النسبة الإجمالية للسكان. كما أن نسبة الأطفال الذين يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات الكهرباء العامة بلغت 95.0% من مجمل الأطفال بالمقارنة مع 94.8% لمجمل السكان، وأن 33.4% من الأطفال يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة متساوية بذلك مع مجمل السكان.

ومن الجدير بالذكر أن 32.6% من المساكن المأهولة في الأراضي الفلسطينية متصلة بالمياه والكهرباء والصرف الصحي، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 23.8% في الضفة الغربية مقابل 49.5% في قطاع غزة.

[8] تغطي بيانات التعداد السكان الذين تم عدهم فعلا خلال الفترة من 10–1997/12/24 ولا تشمل تقديرات عدد السكان الناتجة عن الدراسة البعدية وكذلك تقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967.

كما أن 49.3% من المساكن فقط متصلة بمياه وكهرباء، وتتوزع هذه النسبة بواقع 53.6% في الضفة الغربية مقابل 41.1% في قطاع غزة.

الحالة الاقتصادية:

نعرض في هذا البند الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي تمثل مؤشراً حيوياً لمستوى الرفاه الذي يعيشه المجتمع، كما تعكس مستوى الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والجوانب الخدماتية الأخرى. ويعتبر الأداء الاقتصادي الأفضل معياراً للنمو والتطور وركيزة أساسية للتنمية الوطنية الشاملة التي تتناول كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للأداء الاقتصادي في المجتمع، حيث أنه يمثل محصلة إنتاج الدولة من قطاعاتها المختلفة. وتشير الإحصاءات المتوفرة حول الحسابات القومية للأراضي الفلسطينية، بأن الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بلغ عام 1995 حوالي 3,575 مليون دولار، وفي عام 1996 وصل إلى 3,897 مليون دولار[9].

من ناحية أخرى، قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بما يعادل 1,537 دولاراً سنوياً حسب تقديرات عام 1996. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التقديرات الخاصة بالحسابات القومية أفادت بأن هناك تباين واضح بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبلغ هذا المعدل في قطاع غزة 1,232 دولاراً، مقابل 1691 دولاراً في الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 وحوالي 1,900 دولار في القدس نظراً لتأثر القدس بصورة أكبر بالاقتصاد الإسرائيلي. ولا بد هنا أن تؤخذ القوة الشرائية للدولار داخل الأراضي الفلسطينية ومستوى غلاء المعيشة حتى يتسنى الحكم على دلالة هذا المؤشر من حيث الرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به الفرد. كما ينبغي النظر أيضاً في توزيع الدخل بين الشرائح المختلفة للمجتمع، للوصول إلى صورة أدق حول الواقع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

[9] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. الحسابات القومية 1995 – 1996: تقديرات أولية, رام الله – فلسطين.

شكل (1–9): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، 1995

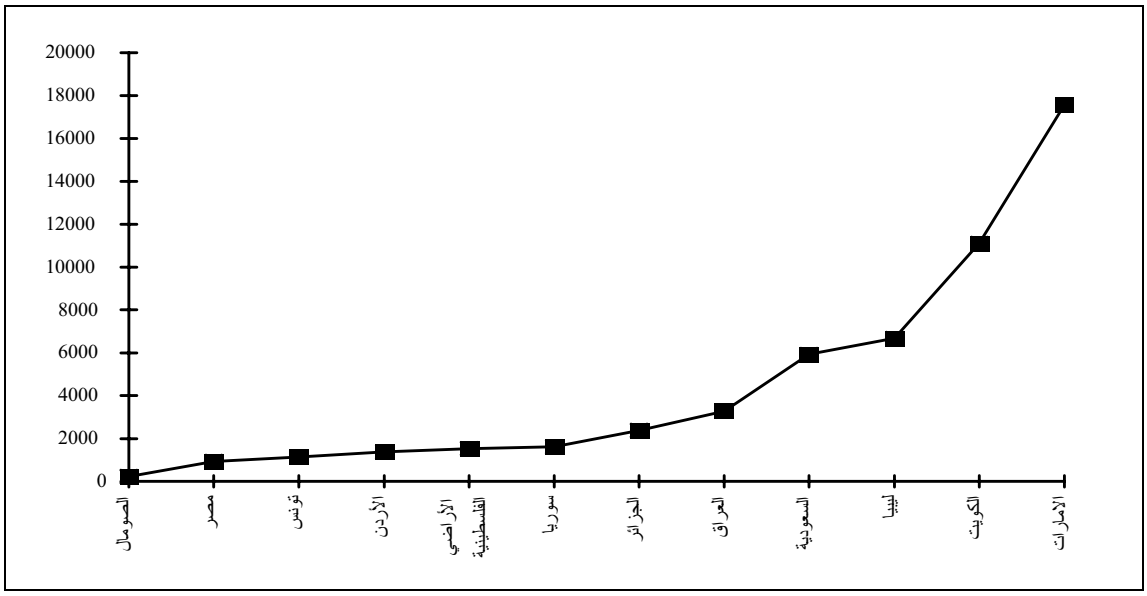

المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1995. واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي

ولمقارنة وضع الأراضي الفلسطينية مع باقي الدول العربية، فإن البيانات التي أوردها التقرير الإحصائي لواقع الطفولة في الوطن العربي 1995[10] تفيد بأن الأراضي الفلسطينية (بالأسعار الجارية) تأتي ضمن المجموعة الثانية والتي يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها ما بين 1,200– 3,000 دولار سنوياً.

الميزانية الحكومية

هناك تدن في نسبة الميزانية المخصصة للتعليم (16.5%) والصحة (11.1%) إلى المجموع الإجمالي للميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

يعتبر الإنفاق على الثروة البشرية استثماراً للمستقبل، وتحتل التنمية البشرية موقعاً مهماً في أولويات العديد من المجتمعات. وتشير البيانات المتعلقة بالميزانية الحكومية للسلطة الوطنية الفلسطينية[11] بأن الحصة المخصصة للتعليم في

10 المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1995. واقع الطفل العربي: التقرير الإحصائي. وفقاً لهذا التقرير قسمت الدول العربية من حيث مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات: الأولى تضم دول المجوعة النفطية ويتراوح دخل الفرد فيها من 17,500 دولار كما في الإمارات العربية إلى 5,000 دولار كما في السعودية. وتضم هذه المجموعة كلاً من قطر والكويت والبحرين وليبيا وعمان. أما المجموعة الثانية فإنها تضم الدول التي يتراوح دخل الفرد فيها ما بين 3,000 دولاراً كما هو الحال في العراق إلى 1,200 دولاراً كما هو الحال في تونس، وتضم هذه المجموعة كلاً من الجزائر، سوريا والأردن. أما المجموعة الثالثة فإنها تضم الدول التي يقل دخل الفرد فيها عن 1,000 دولار مثل مصر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال.

11 تم احتساب النسب والأرقام بالاستناد إلى الإنفاق الحكومي الفعلي لعام 1996 والقيم المقدرة لعام 1997 والمبالغ التي رصدت لعام 1998 حسب كشف النفقات الجارية المقارن للأعوام 1996–1998 الصادر عن دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية الفلسطينية.

شكل (1-10): توزيع الموازنة العامة حسب القطاع، 1998

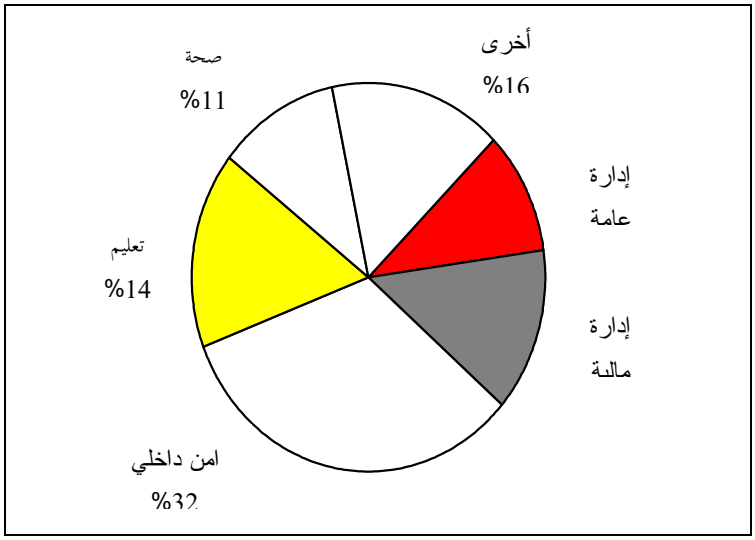

الميزانية الحكومية بلغت 16.5% من إجمالي الموازنة العامة. وتشير كشوف الإنفاق الحكومي بأن السلطة الوطنية الفلسطينية رصدت 11.1% من ميزانيتها للقطاع الصحي. ويلاحظ بأن هناك تدن في نسبة الميزانية المخصصة للتعليم والصحة والثقافة إلى المجموع الإجمالي للميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

شكل (1-11): معدل النمو في الميزانية الحكومية حسب القطاع، 1998

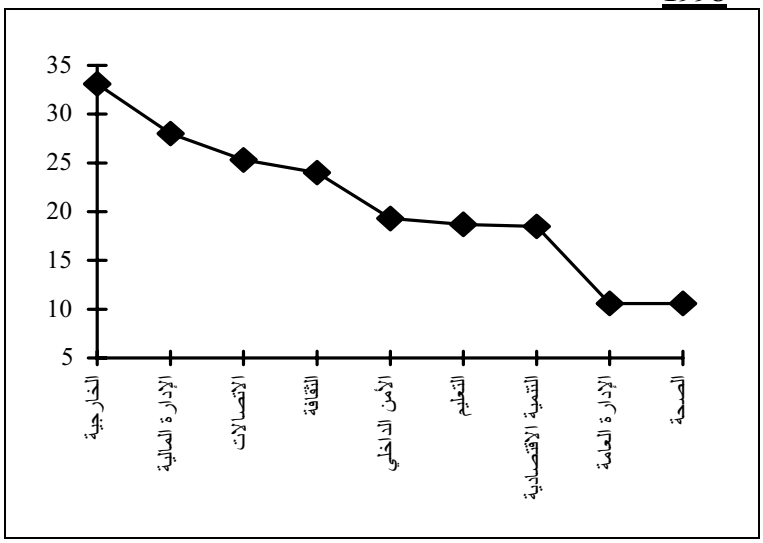

من ناحية أخرى، يلاحظ أيضاً بأن هناك بعداً آخر من التدني في الميزانيات المخصصة للتعليم والصحة، حيث يتمثل ذلك في معدل النمو في الميزانية المخصصة لهذه القطاعات عبر الزمن بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، إذ تفيد بيانات وزارة المالية بأن معدل النمو الإجمالي في الميزانية بين عامي 1997 و1998 بلغ 17.5%، حيث بلغت نسبة النمو في ميزانية التعليم 18.7%، وفي قطاع الصحة 10.6% وحوالي 14.3% للجنة الوطنية للثقافة والعلوم.

من ناحية أخرى بلغ معدل النمو في ميزانية الأمن الداخلي 19.3% وحوالي 33.1% للشؤون الخارجية مقابل 28.0% للإدارة المالية.

ملخص تنفيذي

- تشير الإحصاءات السكانية إلى أن عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية بلغ في منتصف عام 1997 حوالي 2.8 مليون نسمة، وأن هذا العدد سوف يتضاعف بحلول منتصف عام 2015 ليصل إلى 5.6 مليون نسمة وإلى 7.4 مليون بحلول منتصف عام 2025.

- قدر معدل الوفيات الخام في عام 1998 بـ 4.65 بالألف لينخفض عبر الزمن ليصل إلى 2.3 بالألف في عام 2025.

- قدر معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية عام 1998 بما يعادل 5.94 مولود، وان هذا المعدل سينخفض عبر الزمن ليصل في عام 2000 إلى 5.75 مولود وإلى 3.06 مولود في عام 2025.

- العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث في الأراضي الفلسطينية بلغ 18 سنة مقابل 23 سنة للذكور وذلك لعام 1997.

- عدد الإناث المتزوجات دون سن 18 سنة بلغ 9338 أنثى وفقاً للإحصاءات المأخوذة من سجلات المحاكم الشرعية والكنائس لعام 1997.

- بلغ عدد الأطفال دون سن 18 سنة عام 1998 حوالي 1.546 مليون من بينهم 49% إناث. ويشكل عدد الأطفال هذا أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني (53.3%). وتشير التقديرات أيضاً إلى أن هذه النسبة سوف تتناقص عبر الزمن لتصل عام 2025 إلى 43.1%.

- بينت نتائج التعداد أن نسبة الأطفال الذين يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات المياه العامة بلغت 84.1% متساوية بذلك مع النسبة الإجمالية للسكان. كما أن نسبة الأطفال الذين يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات الكهرباء العامة بلغت 95.0% بالمقارنة مع 94.8% لمجمل السكان، وأن 33.4% من الأطفال يحصلون على خدمة الاتصال بشبكات الصرف الصحي العامة.

- تبين الإحصاءات أن 4.2% من الأطفال دون سن 18 سنة يعيشون في أسر ترأسها امرأة.

- معدل البطالة بين أرباب أسر الأطفال بلغت في نهاية 1997 حوالي 13.1%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 10.3% في الضفة الغربية مقابل 17.1% في قطاع غزة.

- هناك 43,627 طفلاً يعيشون مع أحد الوالدين، حيث بلغت نسبة الذين يعيشون منهم مع أمهاتهم فقط 92.5% مقابل 7.5% يعيشون مع آبائهم فقط.

- بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين الذين يرأسون أسرا (أرباب أسر) في الأراضي الفلسطينية 380 طفلا من بينهم 40 أنثى، وأن 60% من هؤلاء تقريباً يرأسون أسراً تتكون من 2–5 أفراد، وأن 22.0% يرأسون أسراً يزيد عدد أفرادها عن خمسة. بالمقابل فإن هناك 46.1% مؤهلهم العلمي ابتدائي فما دون، مقابل 8.7% حصلوا على مؤهل علمي ثانوي.

- قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بما يعادل 1,537 دولاراً سنوياً حسب تقديرات عام 1996. وتبرز الحسابات القومية على مستوى المناطق تبايناً بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية (1,691$)، وقطاع غزة (1,232$)، والقدس (1,900$).

- الحصة المخصصة للتعليم في الميزانية الحكومية بلغت 16.5% من إجمالي الموازنة العامة. وتشير كشوف الإنفاق الحكومي بأن السلطة الوطنية الفلسطينية رصدت 11.1% من ميزانيتها للقطاع الصحي.

المراجـــــع:

1. **الأمم المتحدة، نيويورك.** *سكان العالم 1996.*

2. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996.** *مسح القوى العاملة: دورة (أيلول–تشـــرين أول 1995). نتـــائج أساسية حول عمالة الأطفال (12–16) سنة.* رام الله – فلسطين.

3. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.** *مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 1996.* رام الله – فلسطين.

4. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.** *الحسابات القومية 1995–1996: تقديرات أولية.* رام الله – فلسطين.

5. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.** *أطفال فلسطين – قضايا وإحصاءات، سلسلة إحصاءات الأطفـــال العدد 1.* رام الله – فلسطين.

6. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.** *الزواج والطلاق فـــي الأراضـــي الفلســطينية–1997.* رام الله–فلسطين.

7. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمســـاكن والمنشـــآت–1997. بيانات غير منشورة

8. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** *الاسقاطات السكانية في الضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة 1997–2025.* رام الله–فلسطين. **بيانات غير منشورة.**

9. **المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1995.** *مركز التوثيق والمعلومات: واقع الطفل العربي: التقرير الإحصـــائي السنوي.*

10. **المجلس العربي للطفولة والتنمية ومركز البحوث العربية، 1996.** *بحوث حاجات الطفولة العربيـــة – قـــراءة تحليلية.* القاهرة.

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن أن لا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه. (اتفاقية حقوق الطفل-المادة 24- 1)

على الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تعتبر دولة ذات سيادة، وهذا يعني أنها لا تستطيع التوقيع على المواثيق الدولية، إلا أنها تبنت ميثاق حقوق الطفل من كافة جوانبه. وفي سياق إعداد استراتيجية البرنامج الوطني لصحة الطفل الفلسطيني، تم اعتماد ميثاق حقوق الطفل كإطار عام لإعداد رزمة شاملة لمجموعة من الخدمات للأطفال. ويركز البرنامج المقترح على مجالات تشمل الصحة والتعليم والشباب والثقافة والشؤون الاجتماعية. فعلى صعيد الصحة مثلا يطرح البرنامج نظاما للرعاية الصحية الأولية يكون متاحا لجميع الأطفال والأمهات، حيث يقوم طاقم مدرّب بتقديم خدمات التشخيص والعلاج والتحويل لمجموعة محددة من الأمراض ذات الأولوية التي تصيب الأطفال والأمهات. كذلك، يركز على مفهوم التعزيز الصحي من خلال المدارس، والعيادات، ووسائل الإعلام. علاوة على تقديم خدمات الرعاية الثانوية عالية الجودة وبشكل خاص في أقسام طب الأطفال، والنسائية والتوليد، والطوارئ.

بغية تقييم الوضع الصحي للطفل الفلسطيني، نعرض فيما يلي بعض المؤشرات ذات العلاقة، مع تركيز خاص على البيانات الخاصة بمعدلات وفيات الرضع والأطفال، إضافة إلى بعض المؤشرات التفاضلية لبقاء الطفل حياً.

وفيات الأطفال:

في سياق دراسة المصادر والبيانات المتوفرة، لوحظ أن معظم المنشورات الرسمية وغير الرسمية، تعرف الطفل بشكل محدود، على أنه الشخص الذي يقل عمره عن خمس سنوات. ونادراً ما كان يتم طرح بيانات حول الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ذلك السن. ومن الممكن أن ذلك مرتبط بالمنطق الذي يفترض أن معظم وفيات الأطفال تحدث في هذه الفئة. رغم أن ذلك قد يكون صحيحاً، إلا أن حالات الوفيات التي تحدث في صفوف الفئات العمرية الأخرى تعتبر غاية في الأهمية أيضاً. ويعود ذلك إلى أنها تحدث في مرحلة مستقرة من الحياة نسبيا، وإلى أن المشاهدات ذات العلاقة تبين أنه بالإمكان اتخاذ إجراءات وقائية لغالبية حالات الوفاة. يجدر التنويه إلى أن الفجوة المعلوماتية الناتجة على صعيد صحة الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن خمس سنوات كبيرة للغاية وتستدعي انتباهاً واهتماماً خاصاً، وبالذات عندما تكون وفيات الأطفال موضوع البحث.

تشير الأرقام الموثقة حول الوفيات والمنشورة في التقرير السنوي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للأطفال للعام 1997 في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن معدلات الوفيات بلغت 1000/28 وحوالي 1000/36 في كلا المنطقتين على التوالي. وهذه الأرقام عبارة عن تقديرات لمعدلي وفيات الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتضح من المقارنة أن معدلي وفيات الرضع والأطفال في قطاع غزة (1000/32 و1000/41 على التوالي) أعلى بشكل طفيف منهما في الضفة الغربية (1000/25 و 1000/32، على التوالي). إلا أن

تقريراً [1] سابقاً أوضح أن القيم بلغت 41 لمعدل وفيات الرضع و 51 لمعدل وفيات الأطفال. وفي جميع الأحوال، يعتقد بأن هنالك قدراً كبيراً من عدم الإبلاغ عن حالات الوفيات في كلا المنطقتين. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأرقام المتوفرة إلى التقدم الكبير الذي طرأ على الوضع الصحي للطفل الفلسطيني خلال فترة الخمس سنوات الماضية. ولعل التأمين الصحي المجاني الذي توفره السلطة الفلسطينية للأطفال الفلسطينيين ممن تبلغ أعمارهم ثلاث سنوات فما دون قد لعب دوراً في تحقيق هذا التقدم، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

في المقابل، ووفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة الخاص بأوضاع الأطفال في العالم للعام 1998، بلغت الأرقام الإسرائيلية للعام 1997 حوالي 8 لمعدل وفيات الرضع و 9 لمعدل وفيات الأطفال. وتعد الفجوة الكبيرة بين الأرقام الواردة أعلاه دليلاً قاطعاً للآثار السلبية والمدمرة التي يتركها الاحتلال الإسرائيلي على صحة الأطفال الفلسطينيين.

وفيات الأطفال حسب الفئات العمرية

82.3% من مجموع وفيات الأطفال (دون 18 سنة) تحدث بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين (0–4 سنوات)

مسترشدة بتعريف الطفل الوارد في ميثاق حقوق الطفل، تصنف وتعرف وزارة الصحة الفلسطينية حالات الوفيات التي تقع بين صفوف الفئة العمرية (دون 18 سنة) تحت باب وفيات الأطفال. يلقي الشكل البياني (2–1) الضوء على وفيات الأطفال المسجلة خلال العام 1997، والتي بلغت حوالي 2117 حالة وفاة. وكما هو مبين، تحدث غالبية حالات الوفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة (82.3%) بين صفوف الفئة العمرية (0 – 4 سنوات)، وهناك اختلاف واضح بين معدل وفيات الإناث والذكور في هذه الفئة العمرية: 85.7% و 79.3% على التوالي. إلا أن الصورة تصبح عكسية للفئات العمرية الثلاث الأخرى، حيث تعتبر نسبة الوفيات المسجلة بين الذكور أعلى مما هي عليه بين الإناث للفئات العمرية (5 – 9 سنوات)، و(10 – 14 سنة)، و(15–17 سنة)، بمتوسط اختلاف قدره 2% بين الجنسين في كل فئة.

وتنحصر النسبة المتبقية من وفيات الأطفال بأغلبها (17.7%) في الفئة العمرية (5 – 9 سنوات)، (9.5%)، بينما تشترك الفئتين العمريتين (10–14) و(15 – 17 سنة) بما نسبته 8.2 % تقريبا كإجمالي النسبة للفئتين. وفيما يختص بالتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقد كانت ضئيلة على هذا الصعيد.

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجمعية تنظيم وحماية الأسرة في القدس، مسح وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير مرحلي، كانون الأول 1992، ص. 41.

شكل (2-1): نسبة الوفيات المسجلة بين الأطفال حسب العمر، الجنس، والمنطقة،1997

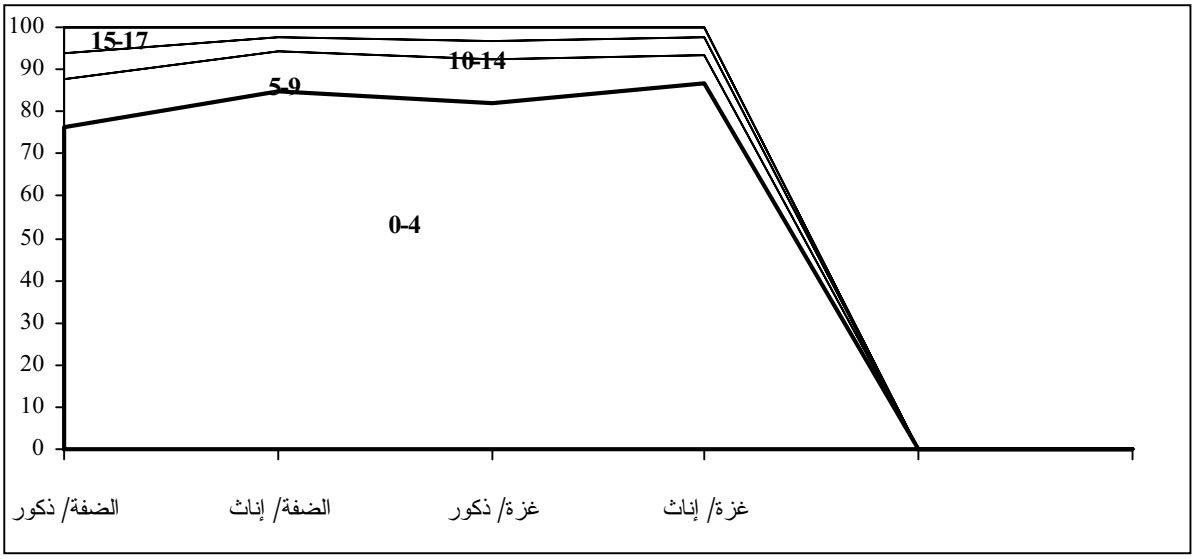

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. بيانات أسباب الوفاة الخام،1997، وزارة الصحة الفلسطينية .

أسباب وفيات الرضع

تعتبر الولادة المبكرة (الخداج) السبب الرئيس لوفيات الرضع في قطاع غزة، بينما تعتبر الظروف التي تسبق الولادة السبب الرئيس لوفيات الرضع في الضفة الغربية.

شكل (2-2): نسبة الوفيات المسجلة بين الرضع حسب السبب والمنطقة،1997

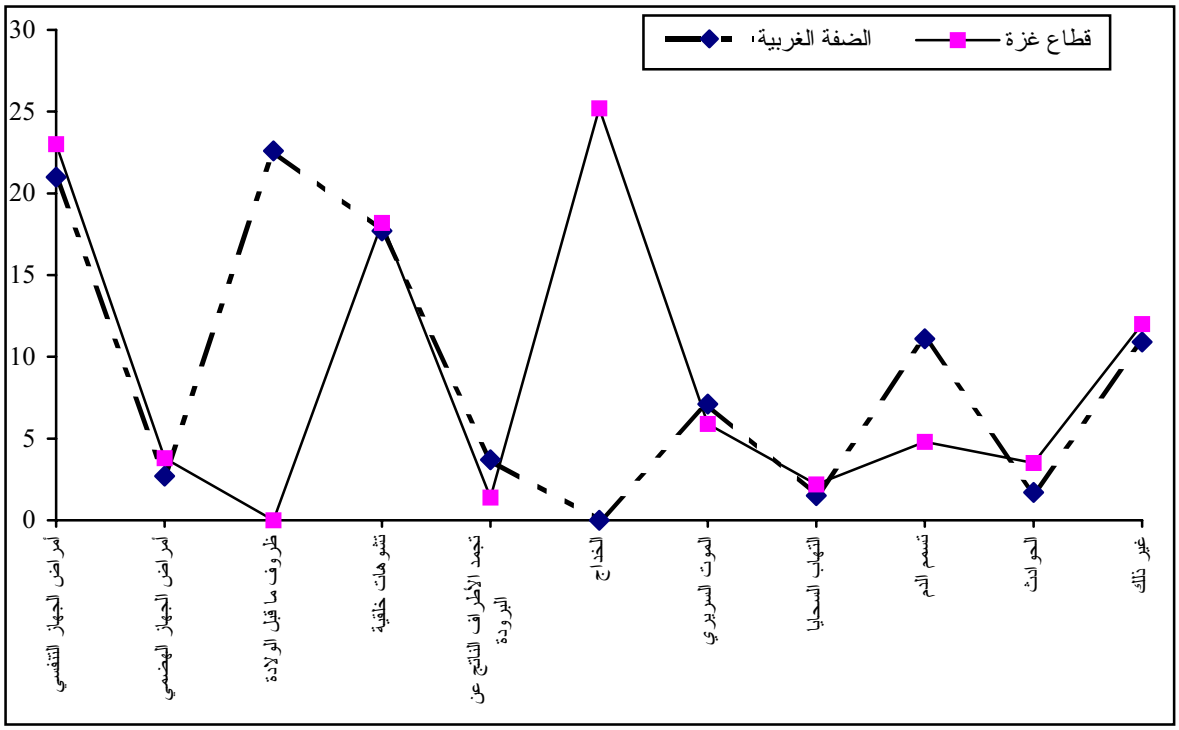

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. بيانات أسباب الوفاة الخام، 1997، وزارة الصحة الفلسطينية .

تشير البيانات الواردة في الشكل (2-2) إلى أن الأسباب الخمسة الرئيسة لوفيات الرضع في الضفة الغربية تتمثل في ما يلي: ظروف ما قبل الولادة، وأمراض الجهاز التنفسي بما في ذلك الالتهابات، والتشوهات الخلقية، وتسمم الدم، وأعراض الموت السريري المفاجئ. أما في قطاع غزة، فهي تتمثل في: الولادة المبكرة، وأمراض الجهاز التنفسي بما في ذلك العدوى، والتشوهات الخلقية، وأعراض الموت السريري المفاجئ ، وتسمم الدم. وتبرز الاختلافات بين المنطقتين في السبب الرئيس المؤدي إلى الوفاة، فهو يتمثل في ظروف ما قبل الولادة في الضفة الغربية والولادة المبكرة في قطاع غزة. وكما هو واضح، يعتبر السببان بمثابة مؤشرات دالة على صحة الأم ونوعية الرعاية التي تتلقاها النساء خلال فترة الحمل، والتي هي مثار تساؤلات عديدة في هذه الحالة. فيما يتعلق ببقية الأسباب، هنالك تشابه كبير بين المنطقتين على الرغم من تفاوت مرتبة كل مسبب لكل منها. وعند مراجعة الأرقام نفسها الخاصة بالسنوات السابقة (على سبيل المثال، تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة حول أوضاع الفلسطينيين من الأطفال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997 [2])، يتضح أن الإنجاز الأساسي الذي حققته المنطقتان بشكل مميز يتمثل في خفض نسبة الوفيات الناجمة عن الإصابة بأمراض[3] الجهاز الهضمي إلى حوالي 2.7% في الضفة الغربية وحوالي 3.8% في قطاع غزة، الأمر الذي أسقطه من قائمة المسببات الرئيسية لوفيات الرضع في فلسطين.

أسباب وفيات الأطفال دون الخمس سنوات[4]

تعتبر أمراض الجهاز التنفسي السبب الرئيس لوفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة.

يوضح الشكل (2-3)، تشابه منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة في كون أمراض الجهاز التنفسي هي السبب الرئيس للوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. إلا أن المنطقتين تختلفان من حيث ماهية الأسباب الرئيسية الأربعة الأخرى لوفيات الأطفال، وهي على التوالي في الضفة الغربية: التشوهات الخلقية، وحوادث الطرق، والأورام الخبيثة، وتسمم الدم. أما في قطاع غزة، فهي: الحوادث المتنوعة الأخرى، وحوادث الطرق، والتشوهات الخلقية، والأورام.

[2] وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، تتمثل أسباب وفيات الرضع في قطاع غزة للعام 1995 فيما يلي، الولادة المبكرة، والتهابات الرئة، والتشوهات الخلقية، والتهابات الجهاز الهضمي، وتسمم الدم.

[3] تم التخفيض بشكل أساسي من خلال إيجاد ترتيبات أفضل بشأن التهابات الجهاز الهضمي والجفاف. وقد شكل تعزيز الوعي الصحي من خلال الاستخدام الأفضل لمحاليل معالجة الجفاف التي تؤخذ عن طريق الفم أبرز أسس هذه العملية. تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر يعد أحد أبرز النتائج التي تمخضت عن الدراسة التي أجريت في العام 1995.

[4] كما يتضح من الشكل البياني رقم 3، تتضمن فئة "غير ذلك " التي تبدو مرتفعة عددا من الأسباب التي جمعت معا لأغراض تحليلية؛ حيث كان من الصعب تحليل أي منها بشكل منفصل بسبب ضآلة حجمها

شكل (2-3): نسبة الوفيات المسجلة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات حسب السبب والمنطقة، 1997

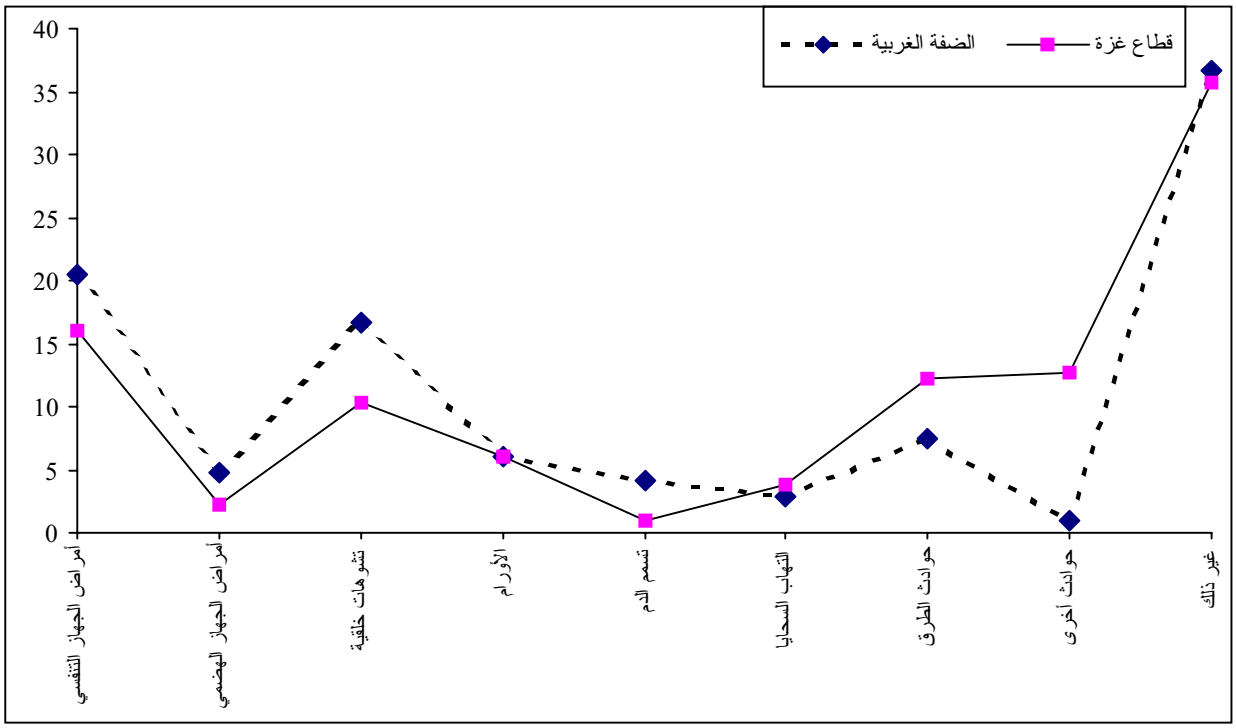

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. تستند معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، 1997.

المؤشرات التفاضلية في بقاء الطفل:

المؤشرات المرتبطة بصحة الأم

من إجمالي النساء الحوامل أل 624 اللواتي شملهن المسح الصحي لعام 1996، شكت 38.8% من النساء من الصداع المتواصل و 33.4% من الإصابة بنوع من الالتهابات و 23.5% من تورم في الكاحل و19.6% من ارتفاع في ضغط الدم. كما شكت النساء الحوامل من حدوث النزيف والتقلصات، ولكن بدرجة اقل بكثير. وبالرغم من أن هذه النسب قد لا تبدو عالية إلا أنها يجب أن تؤخذ على محمل الجد، حيث يحتمل أن تكون كل من هذه الشكاوي أحد الأعراض لمضاعفات مرضية خطيرة. فعلى سبيل المثال يمكن أن يشير الصداع المتواصل إلى فقر الدم (الأنيميا)، بينما قد يدل ارتفاع ضغط الدم على تسمم الحمل. ولكلتا الحالتين نتائج خطيرة على صحة الأم الحامل والجنين معا. الأمر الذي يحتم ضرورة استثمار الكثير من الجهد في مجال التعزيز والتثقيف الصحي.

وعند المقارنة بين المنطقتين، يتضح وجود التشابه في نوع الشكاوي وشدتها بين الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من الاختلافات، كما يتبين من الشكل (2-4) الذي يقدم الصورة بشكل أكثر تفصيلا.

شكل (2–4): نسبة النساء الحوامل اللواتي ابلغن عن إحدى علامات المرض حسب نوع الشكوى والمنطقة، 1996

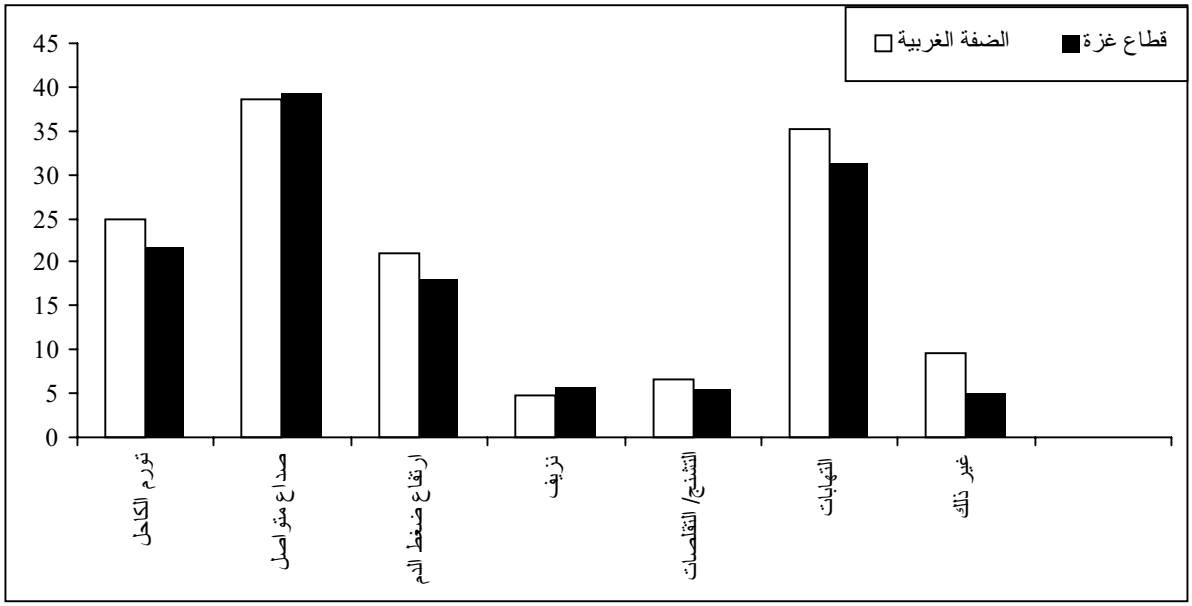

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996. رام الله–فلسطين

الرعاية الصحية بعد الولادة (فترة النفاس)

أفادت 77.6% من النساء في الضفة الغربية، و86.2% من النساء في قطاع غزة بأنهن لم يتلقين أية رعاية صحية بعد الوضع. بينما أفادت ما نسبته 21.0% فقط من النساء في الضفة الغربية، و13.0% فقط من النساء في قطاع غزة بتلقي هذه الرعاية من الطبيب المعالج، في الوقت الذي أفادت فيه نسبة 0.8% منهن بتلقي هذه الرعاية من قبل قابلة أو ممرضة مؤهلة.

شكل (2–5): نسبة النساء اللواتي تلقين الرعاية الصحية بعد الوضع خلال آخر ولادتين حسب الشخص الذي قدم الرعاية، والمنطقة، 1996.

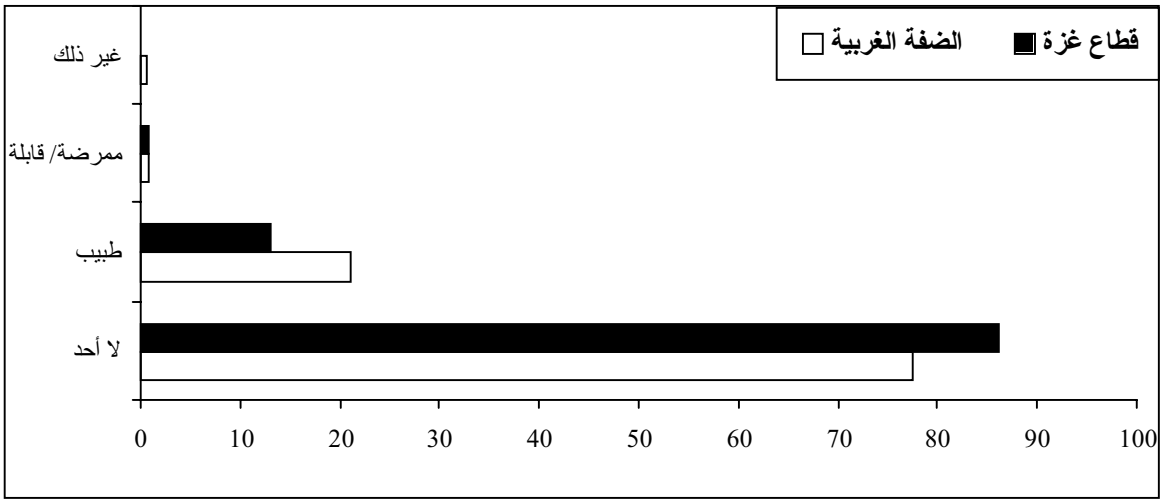

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996. رام الله–فلسطين

بلغ عدد النساء في عينة المسح، الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في منتصف العام 1996، 3350 امرأة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبين أن نسبة 80.5% من هذه العينة لم تتلق الرعاية الصحية بعد الولادة. وقد تلقت نسبة 19.1% فقط هذه الرعاية، منهن 18.3% تلقينها من الطبيب المعالج، و0.8% تلقين الرعاية من ممرضة مؤهلة أو قابلة مؤهلة[5].

وتدل هذه البيانات بوضوح على عدم كفاية الرعاية الصحية المقدمة، وتتجلى أهمية معطيات كهذه في مدى تأثيرها على مؤشرات صحة الأمومة مثل معدلات الوفيات أو المرض بين الأمهات. ومن الواضح أن الإختلالات الصحية لفترة النفاس تشكل أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمومة التي بالإمكان منعها. ومن الأمثلة عليها النزيف بعد الوضع، حمى النفاس، وتسمم الدم في فترة النفاس.

ويؤكد هذا على الحاجة إلى تطوير نوعية الخدمات المقدمة للنساء الحوامل والأمهات والأطفال كمتطلب قبلي أساسي لتحسين الوضع الصحي للأطفال والمؤشرات الخاصة بذلك، مثلما نصت عليه الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني.

المؤشرات التفاضلية في صحة الطفل:

أنماط الرضاعة الطبيعية

شكل (2-6): نسبة الرضاعة الطبيعية بين الأطفال حسب العمر بالأشهر وجنس الطفل، 1996.

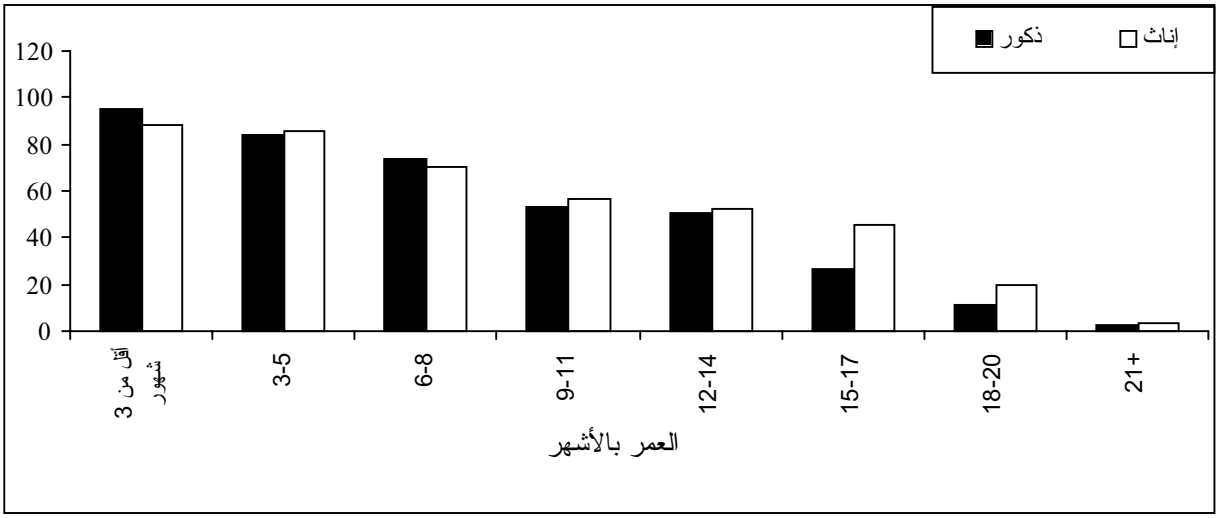

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996. رام الله-فلسطين.

[5] تم حساب النسب الوسيطة لمنطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة واستخدامها في هذا التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار التباين في وزن العينة في كل منطقة العائد إلى الاختلاف في حجم العينات الأصلية. وقد بلغ حجم العينة 2221 امرأة في الضفة الغربية، بينما اقتصرت على 1129 امرأة في قطاع غزة.

يتضح من الشكل (2–6) أن 72.0% في عينة مكونة من 2268 طفلا، حصلوا على حقهم في الرضاعة الطبيعية، إلا أنه وبعد الشهر التاسع من العمر يستمر إرضاع الأطفال الذكور طبيعيا لفترة أطول من الإناث مما يعتبر انعكاسا لتفضيل الأبناء الذكور على الإناث، على الرغم من ضآلة الفرق في أغلب الأحيان. ويلاحظ هذا التفضيل بشكل أوضح في الفئة العمرية (15–17 شهرا). وهذه في العادة هي فترة الفطام التي تبدأ فيها المرأة بالتحضير للحمل القادم، علما بأن إحدى الافتراضات الثقافية الشائعة بين النساء الفلسطينيات، هي أن الرضاعة الطبيعية يمكن أن تكون وسيلة مؤكدة لمنع الحمل.

تغطية التحصين[6]

تشير سجلات وزارة الصحة الفلسطينية إلى أن نسبة تغطية التحصين ضد الثلاثي (الدفتيريا، السعال الديكي والكزاز)، شلل الأطفال والحصبة والسل تتجاوز نسبة 95% من الشريحة المستهدفة. كما توصلت دراسة أخرى لليونيسف، 1997 إلى نتائج مماثلة وبنسبة تفوق 95% من التغطية لمطاعيم الشلل والثلاثي والحصبة. وعلى الرغم من ذلك تفشى موض الحصبة مرارا وبشكل دوري كل ثلاث أو أربع سنوات ابتداء من العام 1975 وانتهاء بالعام 1993، وقد يكون ذلك مرتبطا بضعف الالتزام ببرنامج الجرعات الإضافية (المعززة) من الطعوم التي يتوجب إعطاؤها للطفل خلال السنة الثانية من العمر. ويختلف ذلك بشكل كبير بين منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة حسبما توصلت إليه نتائج مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1996، حيث بلغ حجم العينة المستخدمة 708 أطفال. وظهر هذا التباين بوضوح بالنسبة لمطعوم السل، والتهاب الكبد والحصبة. فبالنسبة لمطعوم السل تم تحقيق تغطية بنسبة 90.5% من الأطفال (12–23 شهرا) في قطاع غزة بالمقارنة مع نسبة 21.6% من أطفال الضفة الغربية.

أما بالنسبة لتلقيهم المطعوم الثاني والثالث فقد كانت النسب على التوالي: 47.5% ، 93.2% في قطاع غزة مقابل 93.3% و28.7% في الضفة الغربية. وفي كل منطقة وصلت نسبة التغطية الكلية للتحصين إلى 94% في قطاع غزة مقارنة ب 75.4% في الضفة الغربية. وتظهر هذه النسب بجلاء النقص في برامج التثقيف الصحي في المقام الأول، وغياب إجراءات المتابعة في المراكز الصحية والعيادات ثانيا.

[6] البيانات المقدمة في الشكل (2–7) تنطبق فقط على الأطفال الذين أكملوا برنامج التحصين الخاص بهم للسنة الأولى من العمر. وعلاوة على ذلك تم جمع البيانات المتعلقة بالتحصين من خلال فحص بطاقات التحصين لكل طفل من قبل الباحث الميداني.

شكل (2-7): نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم (12-23 شهرا) حسب تلقي المطاعيم والمنطقة، 1996

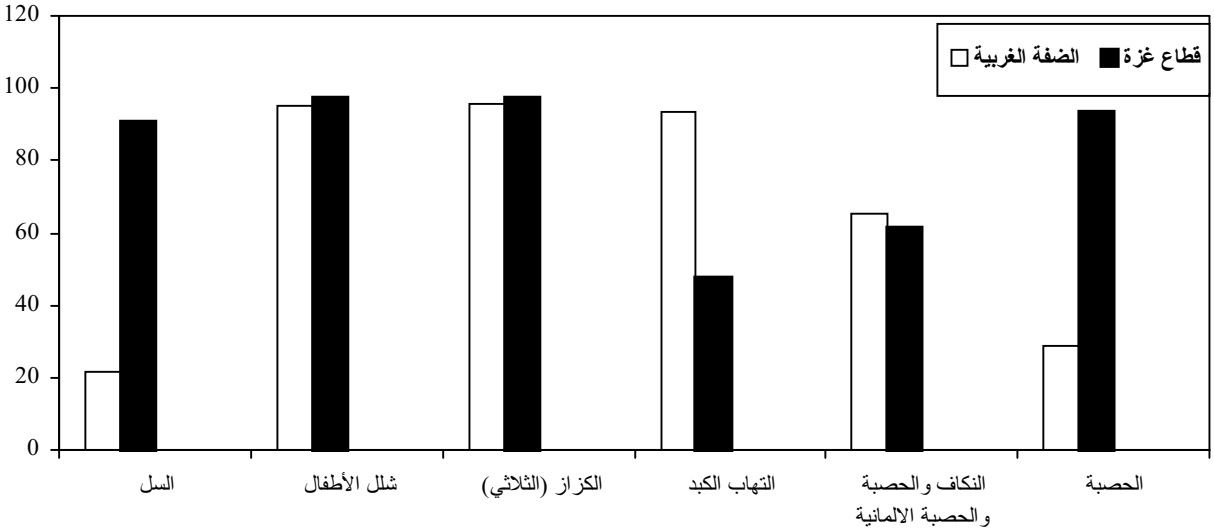

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996. رام الله-فلسطين

الوضع التغذوي

ضمن عينة عدد أفرادها 717 طفلا وطفلة، 38.1% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (2-11 شهر) يتم إعطاؤهم فيتامينات أ ، د إضافية. ومن هؤلاء بلغت نسبة الذكور 42.4% بينما بلغت نسبة الإناث 33.7%، وقد تناولها 78.7% من الأطفال لفترة تتراوح من(0-5 أشهر)، بينما استمر إعطاؤها لنسبة 4.7% من الأطفال لمدة (9-11 شهرا)[7].

يتأثر الوضع التغذوي للأطفال الفلسطينيين بعدد من العوامل التي تحول دون تمتعهم بالمستوى الأمثل من الصحة. وتشمل هذه العوامل الصعوبات الاقتصادية، وموجات الإسهال، وحالات العدوى الطفيلية الناجمة عن سوء المرافق الصحية، ونظام المجاري المتردي وعدم ملائمة أنماط تغذية الأطفال والرضع، وارتفاع عدد أفراد العائلة الذين يسكنون في المنزل الواحد.

استخدمت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في المسح الصحي الذي اجري في العام 1996 ثلاثة من المؤشرات وهي: نقصان الوزن (أي انخفاض وزن الطفل بانحرافين معياريين عن الوزن الملائم لعمره)، قصر القامة (أي قصر قامة الطفل بالنسبة لعمره)، والهزال (أي نقصان الوزن عن الوزن الملائم لطول معين)، بهدف تقييم وضع الأطفال في عينة الدراسة والذين بلغ عددهم 3991 طفلا، منهم 1959 طفلا من الإناث و 2032 طفلا من الذكور.

يشكل قصر القامة عموما المشكلة الأكثر شيوعا بين الأطفال، حيث بلغت النسبة 7.2%. ويمكن تصنيف المشاكل الأخرى كالتالي: 4% يعانون من نقصان الوزن، و 2.8% يعانون من الهزال. وكما يتضح من الشكل (2-8)، ينتشر

[7] تمثل هذه إحدى نتائج المسح الصحي لدائرة الإحصاء المركزية-1996.

قصر القامة بنسبة أكبر بين الفئات العمرية الأكبر سنا. ويلاحظ حدوث عكس ذلك في حالة الهزال. تبين كذلك ضآلة الاختلاف بين الجنسين فيما يتعلق بالهزال ونقصان الوزن، بينما تباينت في حالات قصر القامة وذلك لصالح الذكور في الفئات الثلاث. كما تبين أن وضع الأطفال في غزة هو أشد سوءا من وضعهم في الضفة الغربية فيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة المستخدمة، ويتضح ذلك من الشكل (2-9).

شكل (2-8): نسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين يعانون من قصر القامة حسب العمر بالأشهر، 1996

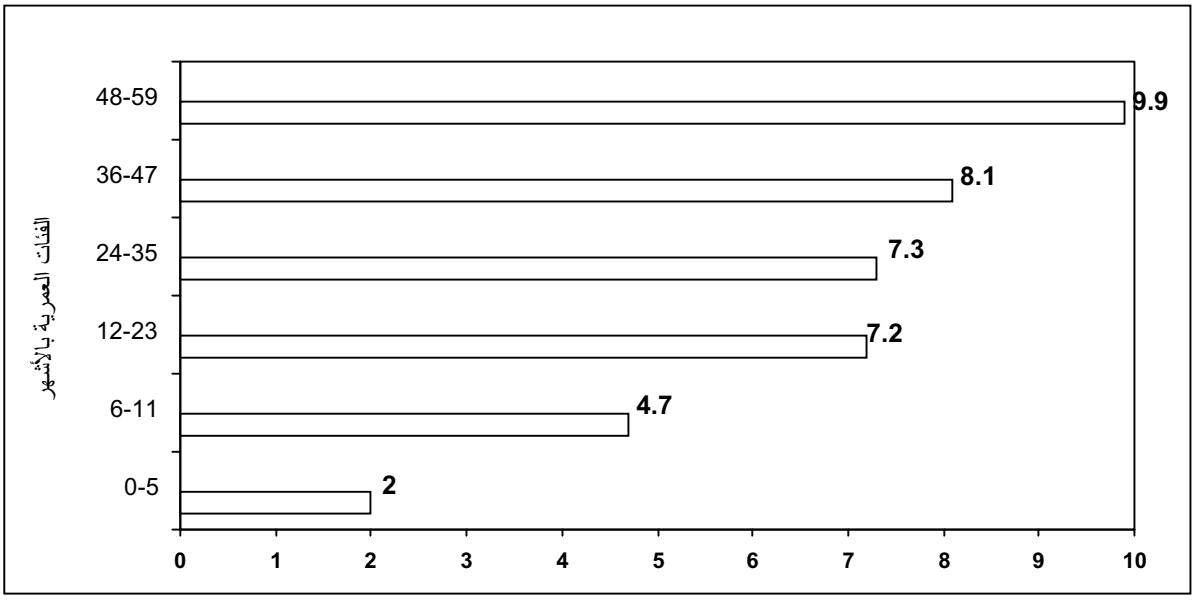

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996. رام الله- فلسطين

شكل (2-9): نسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين يعانون من قصر القامة، الهزال، أو نقص الوزن، حسب المنطقة، 1996

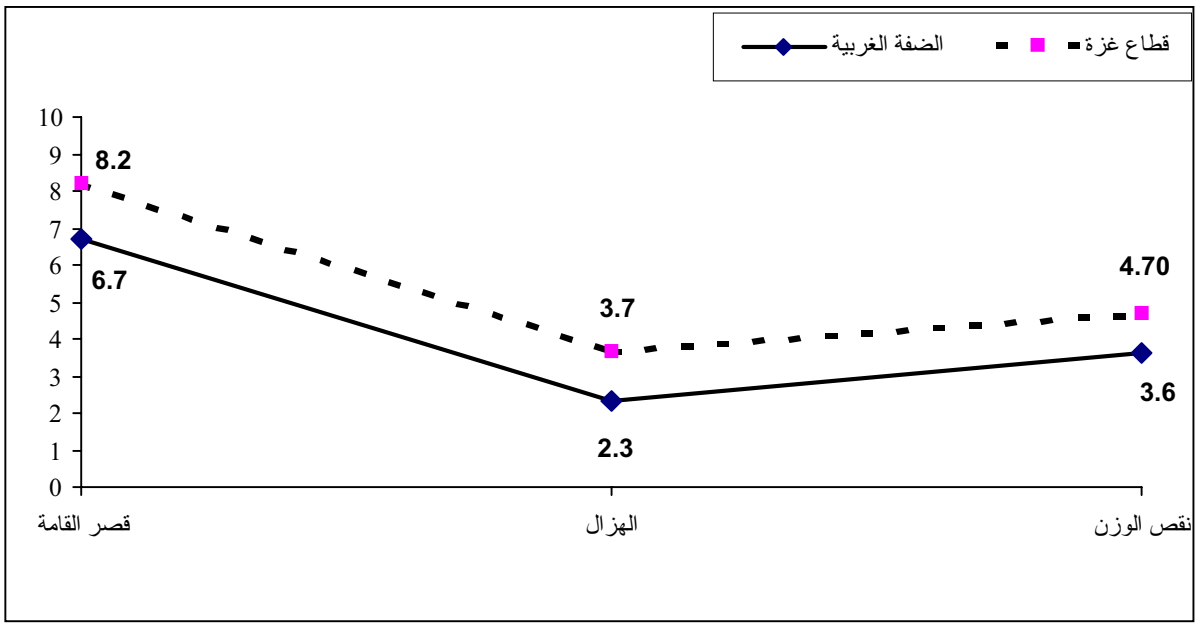

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة. 1996. رام الله-فلسطين.

ويعتبر الاختلال الناجم عن نقص مكونات التغذية الدقيقة الفيتامينات مثل فيتامين أ، أو نقص الأملاح المعدنية مثل اليود مجالا يستحق كل الاهتمام. وقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة[8] حول نقص اليود في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى شيوع حالات الدرجة الأولى والثانية من تضخم الغدة الدرقية بنسبة 14.9% بين الأطفال الفلسطينيين بشكل عام. ويتوزع هذا المعدل بنسبة 14.3% بين الذكور و15.5% بين الإناث.

شكل (2–10): التغذية التكميلية بفيتامين (أ ، د) حسب مدة التزويد بالأشهر والمنطقة، 1996

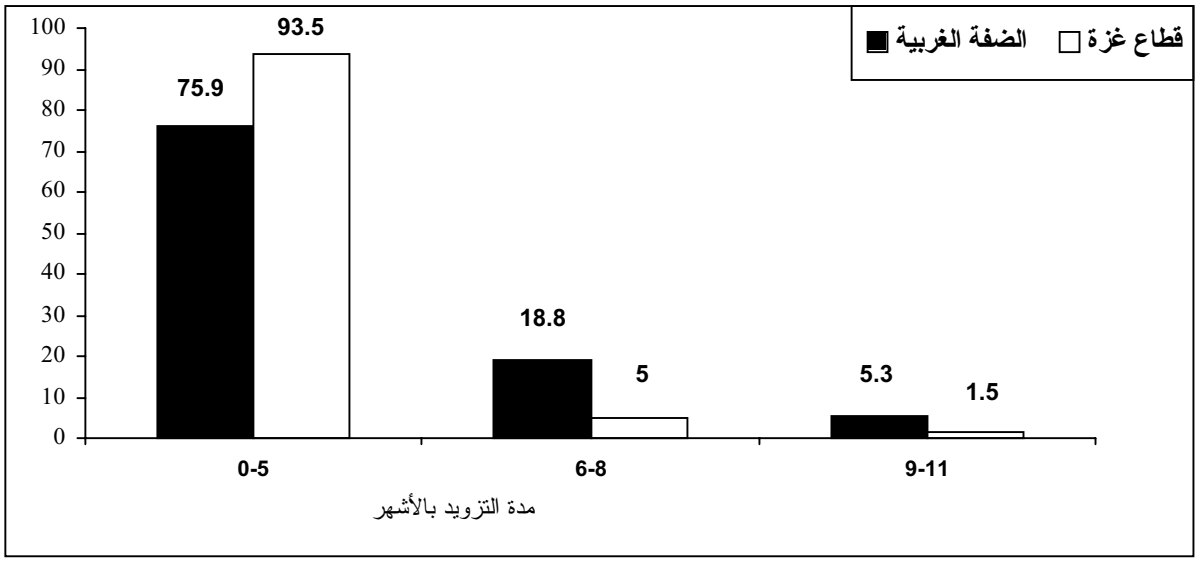

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة. 1996. رام الله–فلسطين.

ويظهر الشكل (2–10) بوضوح الاختلافات بين المناطق بالنسبة لتزويد الأطفال بعناصر التغذية التكميلية من الفيتامينات أ و د خلال السنة الأولى من العمر. وبالرغم من إفادة الغالبية العظمى من النساء اللواتي شملهن البحث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بقيامهن باستكمال غذاء الرضع لمدة خمسة شهور، يتبين التفوق الواضح لقطاع غزة على الضفة الغربية في مجال التغذية التكميلية. بيد أنه لوحظ الانخفاض الحاد في اتباع التغذية التكميلية للأطفال في عمر (6–8 اشهر) في كلتا المنطقتين، كذلك الحال للأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين (9–11 شهرا). ويلاحظ حدة الانخفاض في قطاع غزة في كلتا الحالتين. وهذا يشير إلى أنه من المرجح أن حملات التثقيف الصحي، المدروسة والمعدة جيدا، تساهم في تحسين الوضع الصحي للأطفال الفلسطينيين.

الحوادث التي تقع للأطفال دون الخامسة من العمر:

تبين نتائج المسح الصحي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية–الذي تم إجراؤه في منتصف عام 1996 – والذي استند على 214 [9] حالة إصابة أبلغ عن وقوعها للأطفال – أن معظم الحوادث التي أبلغ عن وقوعها خلال ذلك العام قد وقعت

[8] وزارة الصحة الفلسطينية وجامعة القدس، مسح حول نقص اليود في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.

[9] استند تقرير سابق لدائرة الإحصاء المركزية على عدد إجمالي من 286 إصابة، ابلغ عن وقوعها للأطفال خلال العام 1996. لكن وعند تصنيف هذه الإصابات حسب نوع الحادثة ومكان وقوعها كان لا بد من استثناء عدد من هذه الحالات من البيانات المقدمة أعلاه. مما أدى إلى تقليص عدد الحالات المستخدمة في الدراسة إلى 214 حالة بدلا من عدد الحالات الأصلي والبالغ 286 حالة.

في المنازل، خاصة حوادث الحروق (98.4%)، والتسمم (93.1%). وتتبع حوادث الجروح (55.7%) والكسور (53.6%) نمطا مماثلا بالنسبة لمكان الوقوع لكن بدرجة أقل. ويؤكد هذا كما ورد في توصيات البرنامج الوطني للطفل الفلسطيني أن التثقيف الصحي والرعاية الصحية الأولية تعتبر الاستراتيجيات الأساسية لتعزيز صحة الطفل. وفي الوقت ذاته فإن نمطا كهذا من الحوادث يرتبط إلى حد بعيد بدور المرأة الإنجابي وكبر حجم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها ضمن هذا الدور، إلا أن ذلك بالطبع لا يستثني تأثير العديد من العوامل الأخرى في هذه المسألة.

شكل (2-11): نسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين وقعت لهم حادثة حسب نوع الحادثة ومكان وقوعها، 1996

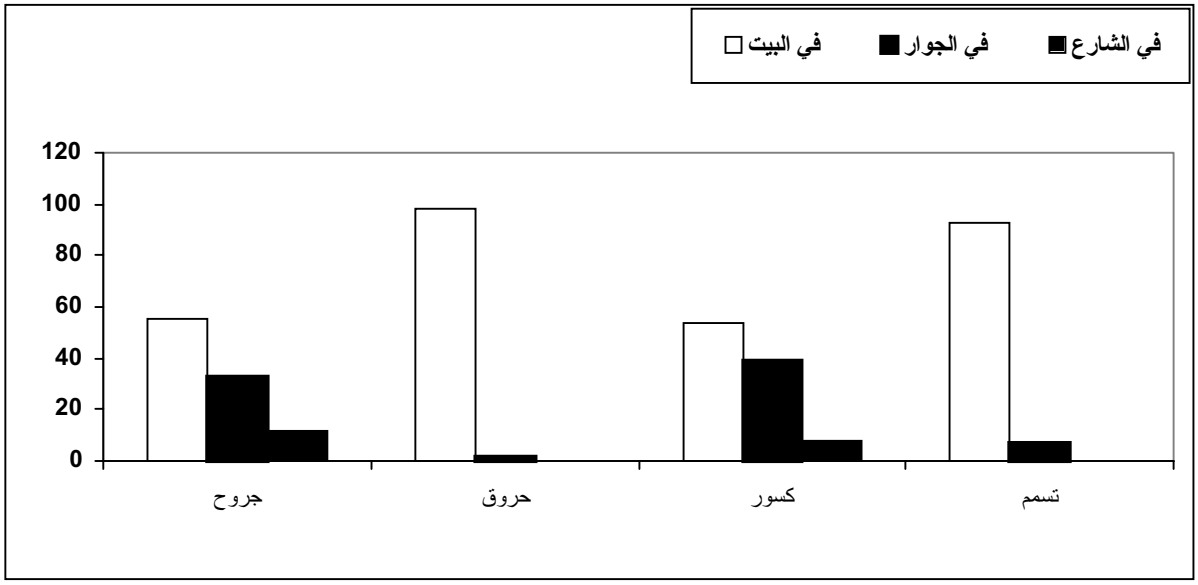

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. المسح الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة. 1996. رام الله-فلسطين.

وقد ذهبت هذه الدراسة إلى أبعد من ذلك، من خلال تتبع المضاعفات الناجمة عن الحوادث بعد وقوعها على المدى البعيد، وشملت الأطفال الذين مروا بتجربة الحوادث خلال العام السابق للمسح. ومن بين العدد الإجمالي والبالغ 4229 طفلا ممن شملهم المسح، تعرض 4.4% (186) إلى حادثة من نوع ما. وتطورت لدى 13% منهم (24 طفلا) مضاعفات طويلة الأمد بعد وقوع الحادثة. ومن بين المجموعة الأخيرة تقدمت نسبة الأطفال ضمن الفئة العمرية (6-11 شهرا) تليها الفئة (0-5 اشهر)، والفئة العمرية (48-59 شهرا) على التوالي. من هؤلاء 13.9% كن من الإناث ونسبة 12.3% كانوا من الذكور. وتوزعت نسبة هؤلاء 13.9% في الضفة الغربية مقارنة بـ 10.6% في قطاع غزة.

وتقتضي الإشارة إلى انه لا يقصد استخدام هذه البيانات لغرض التعميم. بل تكمن أهميتها في حجم الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يتكلفها المجتمع بحدوث أربع وعشرين حالة من حالات الإعاقة الناجمة عن الحوادث ومضاعفاتها مع الأخذ بعين الاعتبار وقوعها في مدة وجيزة لا تتعدى اثني عشر شهرا. وهذه الحوادث هي، وللأسف الشديد، خسائر فردية ووطنية يمكن تفاديها.

ملخص تنفيذي

ألقت عملية مراجعة وتحليل ومناقشة البيانات المتوفرة، الضوء على حقائق قيمة حـــول الوضـــع الصحـــي للأطفـــال الفلسطينيين. وبينما يشير بعض هذه الحقائق إلى جوانب إيجابية، يشير معظمها إلى جوانب سلبية. الأمر الذي يشـــير إلى مدى الحاجة لتلبية عدد أكبر من الأهداف وتوسيع إطار العمل لتلبية الاحتياجات غير الملباة. على الرغم من ذلـــك فإنه وعند مقارنة البيانات المتوفرة بالبيانات الخاصة بالسنوات السابقة، يبدو جليا أن تقدماً كبيراً قد طرأ على الوضـــع الصحي للأطفال خلال السنوات القليلة الماضية، وبالذات بعد أن تبنى البرنامج الوطني للأطفال الفلسطينيين كـــلاً مـــن وثيقة حقوق الطفل وقرارات القمة العالمية للأطفال كإطار عمل للتنمية. ومن المؤمل أن تسهم مادة هذا الفصـــل فـــي توضيح الرؤيا وتوجيه المسار لكل المعنيين والملتزمين بتحسين صحة الطفل الفلسطيني.

- تشكل بيانات المسح الصحي الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية فـــي العـــام 1996 وتقـــارير وزارة الصحة الفلسطينية الركائز المعلوماتية الأساسية في هذا الفصل. علاوة على ذلك فقد أدمجت عند الحاجة بعـــض البيانات من مصادر عالمية موثوقة كبيانات اليونسيف على سبيل المثال.

- أما آلية التنفيذ فقد قامت على انتقاء مؤشرات محددة كان التركيز فيها على تلك المتعلقة بوفيات الرضع والأطفـــال، إلى جانب بعض المؤشرات التفاضلية لبقاء الطفل. حيث تم وضع الأخيرة في فئتين وفق كونها مرتبطة بـــــالأم أو الطفل ذاته واشتملت المؤشرات المرتبطة بالأم على عنصرين رئيسين هما صحة الأم خلال فترة الحمل ورعايـــة الأم النفاس أي بعد الوضع مباشرة.

- أما تلك المرتبطة بالطفل ذاته فقد اشتملت على عدد أكبر من العناصر بما في ذلك أنمـــاط الرضاعـــة الطبيعيـــة وشمولية برامج التطعيم والوضع التغذوي وأنواع الحوادث وأماكن حدوثها.

- وأخيرا فقد اعتبر كل من النوع الاجتماعي (الجندر) والمنطقة متغيرين متقاطعين مع كافة المتغـــيرات الأخـــرى خلال كامل عملية التحليل هذا وقد بينت النتائج أن 82.3 % من إجمالي وفيات الأطفال تحدث بين الأطفـــال دون سن الخمس سنوات.

- تشكل ظروف ما قبل الولادة السبب الرئيس لوفيات الرضع في الضفة الغربية، بينما تشكل الخداجة السبب الرئيس لوفيات الرضع في قطاع غزة. وأما أمراض الجهاز التنفسي بما فيها التهابات الجهاز التنفسي فهي السبب الرئيس لوفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. 77.6% و 86.2% مـــن النســـاء اللواتي ينجبن في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لم يتلقين أية رعاية في مرحلة ما بعد الولادة (النفاس).

- وتبلغ نسبة النساء اللاتي يتلقين رعاية صحية من كوادر مهنية مؤهلة خلال فترة النفاس حوالي 21.8% و 13.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي.

- أما برامج التطعيمات خلال السنة الثانية من العمر، والتي غالبا ما تكون عبارة عن جرعات معززة للتحصينات التي أخذت في السنة الأولى من العمر، تغطي ما نسبته 75.4% في الضفة الغربية و94% في قطاع غزة.

- وبخصوص الحوادث التي يتعرض لها الأطفال، فقد تبين أن معظمها يقع في البيت، بينما تحتل حوادث الطرق المكان التالي، علماً بأن ما نسبته 13% منها تتسبب في حدوث مضاعفات طويلة الأمد.

- وتبرز مؤشرات الوضع التغذوي التباين القائم على أساس المنطقة والجنس بشكل جلي، حيث أظهرت تميز الضفة الغربية على قطاع غزة، والذكور على الإناث، وذلك على جميع الأصعدة والجوانب. كذلك، كانت الاختلافات على مستوى المنطقة وعدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين بارزة بشكل كبير في كافة البيانات التي تم جمعها.

- أما مجالات التدخل التي نوصي بها فتمحورت حول نوعية الرعاية الصحية والتباين الجغرافي والتمايز القائم على النوع الاجتماعي والحوادث وأمراض الجهاز التنفسي ومؤشرات صحة الأم وتوجهات الأبحاث المستقبلية.

التوصيـــات:

تشير كل من البيانات المعروضة والتحليل المقدم بشكل عام إلى تحقيق تقدم كبير في صحة الطفل، تم إنجـــازه خـــلال السنوات القليلة السابقة. غير أن التحديات الباقية لا تزال هي الأخرى كبيرة. وتستند التوصيات المدرجـــة أدنـــاه إلـــى النتائج المستنبطة من البيانات المقدمة والتي تم استعراضها في الأقسام السابقة من التقرير.

- **جودة الرعاية:** مما لا شك فيه انه ومنذ أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولياتها في الأراضي الفلســطينية تم تحقيق توسع كبير في حجم خدمات الرعاية الصحية. غير أن هذا التوسع الحاصل يبقى أفقيـــا لا عموديـــا. أي بكلمات أخرى كان التركيز الرئيسي على حجم الخدمة المقدمة وكميتها بدلا من نوعية الخدمة وجودتها. وبـــالرغم من الحاجة الماسة إلى كلا النوعين من التوسع، إلا أنه يجب توخي الحذر حتى لا يتم تحقيق أحدها على حســـاب الآخر. وبالنظر إلى الجدوى الاقتصادية وعامل التكلفة، وعند الأخذ بعين الاعتبار شح الموارد المتاحـــة، يتوجـــب على السلطة الوطنية الفلسطينية وضع النوعية لا الكمية نصب عينيها عند التخطيط للرعاية الصحية الأكثر جـودة. ومن الملاحظ أن وزارة الصحة الفلسطينية قد بدأت فعليا في إجراء هذا التحول في تقديم خدمات الرعاية الصحية. ويبقى هناك ضرورة للحفاظ على استدامة وتسريع ومراقبة آلية تنفيذ هذه النقلة النوعية.

- **التباين بين المناطق:** بالرغم من بروز بعض المؤشرات المختلفة للوضع في المنطقتين، تشير البيانات كذلك إلـــى النجاح الذي تم تحقيقه في تقليص الفجوة الفعلية بل والقضاء عليها في اغلب الأحيان، لتبقى درجة التباين في غايـــة الضآلة في المرحلة الراهنة. وعلى الرغم من ذلك لا يزال للضفة الغربية تفوق ظاهر في عدد مـــن المؤشـــرات الصحية على قطاع غزة ومنها: مؤشرات وفيات الأطفال، ومؤشرات الحالة التغذوية. وعليه يوصى بـــأن يســـتمر استهداف التباين بين المنطقتين كأحد أكثر الأمور أولوية حتى يتم القضاء عليه.

- **عدم المساواة بين الطفلة والطفل:** تتضح الترجمة العملية لتفضيل الأطفال الذكور على الإنـــاث فـــي المنظومـــة الثقافية السائدة من خلال المؤشرات الصحية، كما دلت عليها البيانات المقدمة في هـــذا التقريـــر. وينعكـــس ذلـــك بوضوح في: أنماط الرضاعة الطبيعية المتبعة، والفطام، ومؤشرات حالة التغذية (الهزال، وقصر القامة، ونقـــص الوزن) والتغذية التكميلية (إضافة فيتامينات (أ ، د) إلى غذاء الرضع خلال السنة الأولى من العمر)، ونسبة شـيوع مضاعفات الحوادث بعيدة المدى، إضافة إلى شيوع مرض تضخم الغدة الدرقية. واستنادا إلى هذه النتـــائج ندعـــو وزارة الصحة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة في اجتثاث الظلم المبني على النوع الاجتمـــاعي (الجندر) من خلال برامج التوعية وبرامج التثقيف الصحي. ويتوجب أن تهدف هذه البرامج إلـــى التركـــيز علـــى الآثار الوخيمة للمشاكل الصحية التي تواجهها الإناث في مرحلة الطفولة المبكرة على صحتهن على المدى القريـــب والبعيد، بالإضافة إلى التأكيد على حق الطفلة الأنثى في مساواتها بالطفل الذكر في تلقي الرعاية الصحية. وعـــلاوة على ذلك يجب استخدام آليات متقدمة للمتابعة على مستوى الرعاية الصحية الأولية باعتبارها أدوات ناجعة في حث العائلات على تحسين سلوكها فيما يتعلق بالتماس الرعاية الصحية اللازمة للطفلة الأنثى.

- **الحوادث:** تشكل الحوادث جزءا لا يستهان به من أسباب وفيات الرضع والأطفال الممكن تفاديها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويلاحظ وقوع أغلبها في المنازل، إلى جانب وقوع نسبة كبيرة منها ضمن فئة حوادث الطرق. ويشكل كل من التثقيف الصحي، مع التركيز على برامج الصحة المدرسية بشكل خاص، والاعتناء بتطوير أقسام الإسعاف والطوارئ وتجهيزها بالأدوات الملائمة وبالموارد البشرية الفعالة، أهم التدخلات الموصى بها في هذا المجال.

- **المشاكل الصحية في الجهاز التنفسي:** كان السبب الأول المؤدي لوفيات الأطفال ممن تقل أعمارهم عن الخامسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هو أمراض الجهاز التنفسي، وبالذات الالتهابات الحادة في هذا الجهاز. وهذا يدعو إلى ضرورة التدخل على اثنين من المحاور أولهما مجتمعي وثانيهما ينحصر في الجهاز الصحي نفسه. وحيث أن مراجعة إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية تبين أن وقوع ثلث وفيات الأطفال في المنازل، فإن هذا يشير إلى نقص كبير في المعلومات على المستوى المجتمعي. لذا فإنه من المتوقع تنفيذ حملة لرفع مستوى الوعي الصحي، على غرار حملات مكافحة الجفاف، ومكافحة الإسهال، لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية على هذا الصعيد. كذلك فإن ضمان الجاهزية القصوى في مراكز الخدمة الصحية، سواء كانت بنية تحتية أو موارد بشرية هي البعد الثاني للتدخل المقترح. وينطبق هذا بشكل رئيسي على رفع مستوى أداء مراكز الرعاية الصحية الأولية، وأقسام الإسعاف والطوارئ، وأقسام الأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمراض الجهاز التنفسي تسهم ب 23% من كافة الإدخالات إلى قسم الأطفال في مستشفى المقاصد على سبيل المثال[10].

- **المؤشرات التفاضلية في الصحة الأمومية:** تشير البيانات المتوفرة بوضوح إلى أن الوضع الصحي للأمهات لا يزال مترديا، ولا ينال الاهتمام الكافي، كما تدل عليه نوعية خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأم بعد الولادة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[11] بالإضافة إلى البيانات الخاصة بمعدلات وفيات ومرض الأمهات. لذلك يستوجب الأمر دعوة المؤسسات العاملة إلى تحسين نوعية الرعاية الصحية المقدمة للنساء على مستوى الرعاية الصحية الأولى والثانية. كما يستوجب تكثيف الجهود في مجال التثقيف الصحي. ومن المتوقع أن يساعد كل ذلك على تحسين المؤشرات الصحية الخاصة بالمرأة والطفل.

- **توجه الأبحاث المستقبلية:** تم تحديد عدد من الفجوات المعلوماتية من خلال عرض المعلومات والبيانات المتوفرة. أولها هو التحيز البحثي الواضح لفئة عمرية محددة. فبينما استهدفت قلة قليلة من الدراسات الأطفال من الفئة العمرية (15-17 سنة)، تميل كافة الدراسات تقريبا إلى التركيز على الأطفال دون سن الخمس سنوات. ولعل هذا مرتبط بالتعريف الثقافي ل (من هو الطفل). ومع ذلك فقد قام البرنامج الوطني للطفل الفلسطيني في تحديد جدوله الخاص بالإصلاح الاجتماعي، بتبني تعريف الطفل الوارد في وثيقة

[10] تستند هذه البيانات إلى الدراسة التي قام بها دودين في العام 1994، كما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة للأطفال حول وضع النساء والأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. 1997.

[11] راجع الشكل البياني رقم 5.

حقوق الطفل، مما أدى إلى إحداث تحول في التوجه عند عرض المعلومات، وتقديم البيانـــات، وتصميـم الدراسات المعنية بالوضع الصحي للأطفال. ولا نقصد بذلك الإدعاء بأن البيانات الحالية وافيـــة، بـل إن التحيز المذكور آنفا قد أسهم بشكل كبير في استمرار بعض الفجوات المعلوماتية الخطيرة مثل المعلومـات حول: العنف بين/ضد الأطفال، وأسلوب الحياة والعادات الضارة، والصحة النفسية، والاستغلال الجنســي، وكافة أشكال التعنيف وسوء المعاملة، إضافة إلى المعلومات الخاصة بالصحة السنية للأطفال. كما يلاحـظ أيضا ندرة البيانات المتوفرة في مجالات معينة. ومن الأمثلة التي يندر توفر البيانـــات حولـها: الوضـع التغذوي، والخلل في المكونات الغذائية الدقيقة. وتعتبر تغطية النقص في معلومات كـــهذه مـن الحاجـات الماسة التي تتيح تقييم ودراسة الوضع الصحي للطفل الفلسطيني ضمن إطار معرفي دقيق وشـامل وإلـى أقصى درجة ممكنة.

المراجـــــع:

1. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998.** معدلات وفيات الرضع والأطفـــال كمـــا وردت لـــوزارة الصحة الفلسطينية، 1997.

2. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1999.** المسح الصحي في الضفة الغربية وقطـــاع غـــزة 1996. رام الله– فلسطين

3. **دودين، 1994**، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، حول وضع النساء والأطفال الفلســـطينيين فـــي الضفـــة الغربية وقطاع غزة. 1997.

4. **س. أ، مورسي**، النوع الاجتماعي، والسلطة، والمرض في القرية المصرية. رسالة دكتـــوراه، جامعـــة ميشيجان، آن أربور، ميشيجان، أفلام وثائقية دقيقة من جامعة ميشيجان، 1978.

5. **السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي**، البرنامج الوطني للأطفال الفلســـطينيين 1996 – 2000، جدول أعمال للتجديد الاجتماعي، **وثيقة غير منشورة.**

6. **صادق، نفيس**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاستثمار في المرأة: تركيز التسعينيات، **غير مؤرخ.**

7. **رزق الله، نجوى**، وحدة صحة المجتمع، جامعة بيرزيت، الوضع التغذوي لأطفال المرحلة الابتدائية فـــي مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، 1991.

8. **منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجمعية تنظيم وحماية الأسرة في القدس**، مسح وفيات الرضع والأطفـــال في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير مرحلي، كانون الأول 1992، ص. 41.

9. **منظمة الأمم المتحدة للطفولة**، التقرير السنوي: الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997.

10. **منظمة الأمم المتحدة للطفولة**، وضع الفلسطينيين من الأطفال والنساء في الضفة الغربية وقطاع غـــزة، 1997.

11. **منظمة الأمم المتحدة للطفولة**، أوضاع الأطفال في العالم، 1998.

12. **وزارة الصحة الفلسطينية وجامعة القدس**، مسح حول نقص اليود في الضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة، 1997.

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للتنفيذ الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي: أ. جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع. ب. تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها. ***(اتفاقية حقوق الطفل-المادة 28)***

أكدت المنظمات الدولية وأنظمة التعليم الوطنية في النصف الأول من هذا العقد، على إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم. فقد أكدت الحملات الدولية المتعاقبة والمؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحقوق الإنسان على أن تعليم الأطفال حق كغيره من الحقوق، ودوَنت ذلك في اتفاقيات حقوق الطفل الخاصة، وأسهمت في إحداث تقدم مهم في مجال توسيع خدمات التعليم الأساسي في العالم[12].

ولقد أتاح نظام التعليم الفلسطيني نظاماً يماثل الاتجاهات الدولية، إذ تم تحقيق التحاق البنون والبنات الشامل تقريبا بالتعليم الأساسي (من الصف الأول وحتى الصف العاشر)، كما تم التخلص من فجوة الجنس فيما يتعلق بالالتحاق بالمرحلتين الأساسية والثانوية (الصفين 11 و 12). وقامت وزارة التربية والتعليم ضمن برنامج إعادة الهيكلة الذي تطبقه، بتوسيع التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى عشر. كما وضعت خطة لاصلاح المناهج ليجري تطبيقها ما بين عام 2000 و 2004. وتستمر في الوقت نفسه برامج تطوير الهيئات التدريسية. إلا انه لا يمكن التقليل من صعوبة إحداث التغيير في الواقع التعليمي، مع المتوقع بأن يلتحق اكثر من 100,000 طالب بالصف الأول كل عام. وعلى ضوء عدم الاستقرار السياسي، والقيود الإنسانية والمالية، فانه من المحتمل جدا أن تحد مثل هذه الضغوط السكانية من درجة التغيير العملي.

وفي ظل القوى الجديدة التي تشكل ركائز الاقتصاد العالمي، فان نجاعة التغيير التعليمي المخطط، ستسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ولم يعد التعلم مقتصرا على مرحلة محددة في الطفولة أو أوائل سن البلوغ، فاكتساب المعرفة هو عملية مستمرة طوال العمر[13]. ومهارات التعلم التي يمكن للأطفال اكتسابها في المدرسة كالتفكير والتحليل العلمي ، وحل المشاكل والنزاع ستنفعهم طوال حياتهم، وتمكنهم من أن يكونوا أولياء أمور ومواطنين مؤثرين. ولهذا فان اكتساب المعرفة هو من ضروريات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على المدى البعيد. والاهم من ذلك، هو القدرة على ترجمة المعلومات إلى عمل، والقدرة على الإبداع، لما لهما من أهمية للتقدم في القرن الحادي والعشرين.

[12] المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، 1989.

[13] البنك الدولي. تقرير التنمية العالمية، 1998. نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد 1998.

نلقي الضوء في الفصل التالي على التطورات الأخيرة التي طرأت على قطاع التعليم، وذلك لتحديد مجـــالات التقـدم، وللإشارة إلى المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها التغيير التعليمي في المستقبل. سنتحدث عن ثلاثة مكونات أساسية للعملية التعليمية: ألا وهي الطلاب والمدارس والمعلمون. ونود الإشارة هنا إلى أن فصل التعليم يخلـــو مـــن البيانـــات الخاصة بمدارس المعارف والبلدية في القدس الشرقية وذلك لأسباب خارجه عن إرادتنا.

الطـــــلاب:

بلغ عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال في مطلع العام الدراسي 1999/1998، ما مجموعه 889,895 طالبا وطالبة، تشكل الإناث منهم ما نسبته 49.20% كما يشير الجدول (3-1)، ويتركز معظم الطلبة في المرحلة الأساســـية (الصـــف الأول وحتى الصف العاشر) إذ بلغت نسبة الطلبة في المرحلة الأساسية 83.93% من مجموع الطلبة.

جدول (3-1): توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس، 1999/1998

المرحلة	إناث	ذكور	المجموع	نسبة الإناث%
رياض الأطفال	36,927	40,246	77,173	47.85
المرحلة الأساسية	367,945	378,969	746,914	49.26
المرحلة الثانوية	32,926	32,882	65,808	50.03
المجموع	**437,798**	**452,097**	**889,895**	**49.20**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999.الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).**
رام الله – فلسطين

شكل (3-1): التوزيع النسبي للطلبة حسب الجهة المشرفة للعام الدراسي 1999/1998

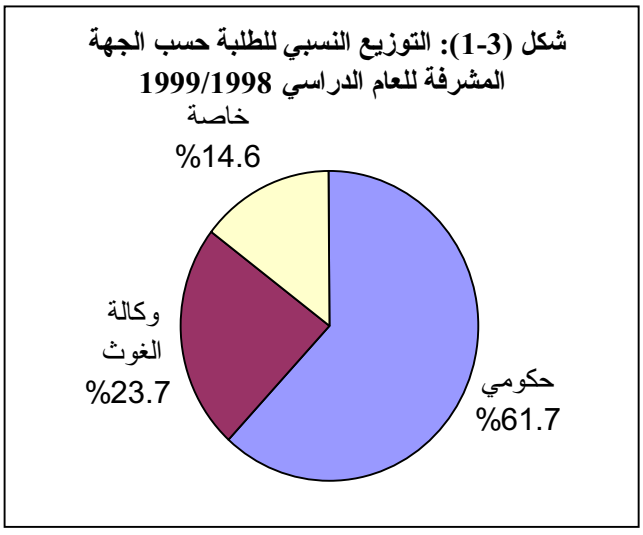

يبين الشكل (3-1) توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة. إذ توفر الحكومة التعليـــم المدرســـي لمـــا مجموعـــه 549,404 من الطـــلاب والطالبـــات أو 61.7 % مـــن المجموع الكلي للطلبة، كما تقدم وكالة الغوث الدوليـــة خدماتها التعليمية لما مجموعه 210,759 طالبا وطالبـــة أو 23.7% من المجموع الكلـــي. ويتحمـــل القطـــاع الخاص مسؤولية تعليم العدد المتبقي. كما يلاحـــظ أن 59.5% من الطلبة في المدارس الخاصة هم في رياض الأطفال. ولهذا، فان العبء الأكبر في تقديم الخدمـــات التعليمية للطلبة في سن المدرسة، يقـــع علـــى عـــاتق القطاع العام، إلا أن هناك اختلافات إقليمية على جانب من الأهمية. فعدد اللاجئين الأكبر نسبيا في قطاع غـــزة، أدى إلى أن يكون الدور التعليمي لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة، أكبر منه في الضفة الغربية[14].

[14] يجدر الإشارة إلى ان 53.1% من الأطفال في المرحلة الأساسية في قطاع غزة ملتحقون في مدارس وكالة الغوث الدولية ، مقارنة بـــ 11.6% في الضفـــة الغربية.

الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال

مؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص بالكامل

مؤسسات التعليم في مرحلة رياض الأطفال يديرها القطاع الخاص بالكامل، إلا أنها تجاز من وزارة التربية والتعليم. وفي العام الدراسي 1999/1998 التحق برياض الأطفال ما مجموعه 77,173 طفلا. ويشكل هذا العدد اكثر من 3.8 ضعف عدد الأطفال الذين التحقوا بهذه المرحلة في العام الدراسي 1986/1985 ،حيث بلغ آنذاك 20022 طفلا[15]. ومع أن هذه المدارس مخصصة للأطفال في سن الرابعة والخامسة، إلا أنها تضم أيضا أطفالا في الثالثة، وقد تصل اعمار بعضهم إلى ثماني سنوات، و يشكلون أقلية في المجموع العام للأطفال الملتحقين برياض الأطفال، إذ أن 13.3% فقط من طلبة رياض الأطفال هم في سن اصغر أو اكبر من سن رياض الأطفال الرسمي.

جدول (3-2): توزيع الأطفال في رياض الأطفال حسب الجنس والمنطقة والعمر، 1999/1998

العمر	الضفة الغربية%			قطاع غزة%			الأراضي الفلسطينية%		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
3	5.7	6.1	**11.8**	3.2	4.4	**7.6**	4.7	5.5	**10.2**
4	15.4	16.7	**32.1**	13.8	16.6	**30.4**	14.9	16.6	**31.5**
5	26.0	27.5	**53.5**	27.8	30.7	**58.5**	26.6	28.6	**55.2**
6	1.0	1.4	**2.4**	2.3	1.2	**3.5**	1.4	1.3	**2.7**
+7	0.1	0.1	**0.2**	0.0	0.0	**0.0**	0.1	0.1	**0.2**
المجموع	**48.2**	**51.8**	**100**	**47.1**	**52.9**	**100**	**47.8**	**52.2**	**100**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. *الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).*
رام الله –فلسطين.

إن ما يقارب 48% من مجموع عدد الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال هم من الإناث. ولا تختلف هذه النسبة باختلاف المنطقة، فبلغت نسبة الإناث في مرحلة رياض الأطفال 48.2% في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 47.1%. مما يدل على أن الأهالي لا يميزون كثيرا بين الأطفال الذكور والإناث في مجال التعليم لمرحلة رياض الأطفال.

تعتبر معدلات الالتحاق في المدارس مقياسا مفيدا لتقييم حالة التعليم ولإجراء المقارنات مع الدول الأخرى في هذا المجال. ويبين الشكل (3-2) معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة رياض الأطفال حسب المنطقة والجنس. فحوالي 34% من الأطفال (4-5 سنوات)، ملتحقون برياض الأطفال ، كما أن التحاق الذكور بها أعلى قليلا من التحاق الإناث. تتفاوت معدلات الالتحاق الصافية حسب المنطقة، إذ أن37.1% من أطفال الضفة الغربية (4-5 سنوات) ملتحقون برياض الأطفال مقارنة بنسبة 28.7% في قطاع غزة.

[15] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (5).
رام الله – الضفة الغربية.

شكل (3–2): معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة رياض الأطفال حسب المنطقة والجنس 1999/1998

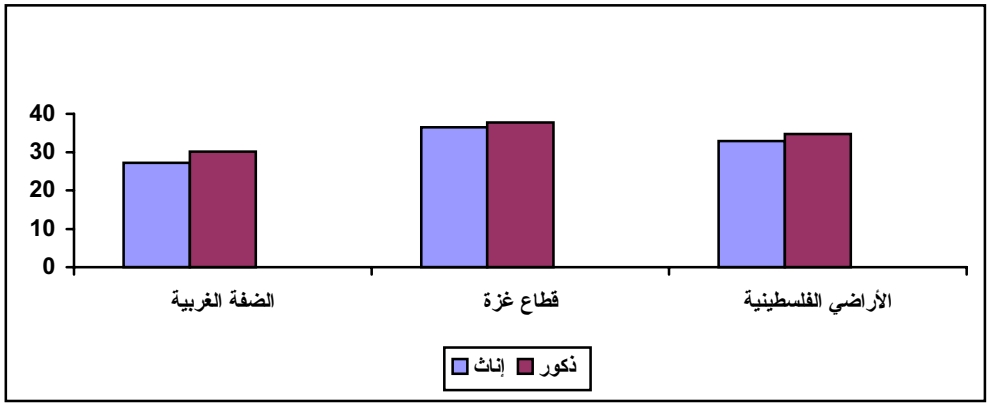

ويشير الجدول (3–3) إلى تفاوت واسع بين معدلات الالتحاق في مؤسسات رياض الأطفال في الدول الخمس التي جرى اختيارها. فبينما يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي في لبنان وإسرائيل أكثر من 70%، فان حوالي 40% من الأطفال الفلسطينيين وحوالي ربع الأطفال الأردنيين هم ملتحقون في مرحلة رياض الأطفال، و 7% من الأطفال السوريين فقط. وقد تسهم عوامل عديدة في التسبب في المعدل المنخفض نسبيا للأطفال الذين يلتحقون بمرحلة رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ أن هناك 16,538 طفلا في الخامسة من أعمارهم، ملتحقون بالصف الأول أساسي، ولذلك فانهم محتسبون ضمن معدل الالتحاق بالمرحلة الأساسية. وقد لا يكون بإمكان بعض العائلات دفع الرسوم التي تفرضها الجهات التي تقدم هذه الخدمات، خاصة في ظل مستويات الناتج القومي العام المنخفض للفرد في هذه المناطق. وقد يكون بعض أولياء أمور الأطفال متشككين أيضا في نوعية برامج التعليم، ويفضلون أن يبقى أطفالهم في البيت، أو أنهم يقومون بترتيبات بديلة لرعايتهم. وتشكل النساء 13–14% من مجمل قوة العمل الفلسطينية[16]، ولهذا قد تكرس الكثير من الأمهات غير المنخرطات في العمل المأجور خارج المنزل، كل وقتهن لرعاية أطفالهن لاسباب مختلفة.

[16] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 1996. رام الله – فلسطين.

جدول رقم (3–3): معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في مرحلة رياض الأطفال حسب الجنس والفئة العمرية في دول مختارة[17]

الدولـــة	الفئة العمرية	معدل الالتحاق الإجمالي%			معدل الالتحاق الصافي%		
		المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
إسرائيل	5-2	71	–	–	–	–	–
الأردن	5-3	25	24	27	–	–	–
الأراضى الفلسطينية[18]	5-4	39.0	37.9	40.0	33.8	32.9	34.7
لبنان	5-3	74	73	76	–	–	–
سوريا	5-3	7	6	7	–	–	–

المصدر: اليونسكو: تقرير التعليم العالمي: المعلمون والمعلمات في عالم متغير، فرنسا، اليونسكو 1998، ص 117، 130.

الالتحاق بالتعليم الأساسي

انخفاض مستويات الالتحاق مع ارتفاع مستوى الصفوف

بلغ عدد الطلبة في العام الدراسي 1999/1998 في المرحلة الأساسية 746,914 طالباً وطالبـــة مقـــابل 404,237 طالبـــاً وطالبة في الصفوف 1–10 في السنة الدراسية 1985–1986[19]. ويشير جدول (3–4) إلى انخفاض مستويات الالتحـــاق مع ارتفاع مستوى الصفوف. وقد تسهم معدلات الإنجاب العالية في زيادة عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول، ويعـزى الالتحاق المتراجع في الصفوف العليا من المرحلة الأساسية إلى التسرب من المدارس.

جدول (3–4): توزيع طلبة المرحلة الأساسية حسب الصف والجنس والمنطقة، 1999/1998

الصف	الضفة الغربية%			قطاع غزة%			الأراضي الفلسطينية%		
	إناث	ذكور	**المجموع**	إناث	ذكور	**المجموع**	إناث	ذكور	**المجموع**
أول أساسي	12.9	13.0	**13.0**	12.8	12.9	**12.9**	12.9	13.0	**12.9**
ثاني أساسي	12.6	12.8	**12.7**	12.7	12.7	**12.7**	12.7	12.7	**12.7**
ثالث أساسي	11.8	12.0	**11.9**	12.5	12.3	**12.4**	12.1	12.1	**12.1**
رابع أساسي	11.1	11.4	**11.2**	12.0	12.2	**12.1**	11.5	11.7	**11.6**
خامس أساسي	10.7	11.1	**10.9**	10.7	10.9	**10.8**	10.7	11.0	**10.9**
سادس أساسي	9.3	9.6	**9.5**	9.6	9.6	**9.6**	9.5	9.6	**9.5**
سابع أساسي	9.1	9.2	**9.1**	8.9	8.9	**8.9**	9.0	9.0	**9.0**
ثامن أساسي	8.7	8.4	**8.5**	7.7	7.7	**7.7**	8.3	8.1	**8.2**
تاسع أساسي	7.5	7.0	**7.3**	6.8	6.7	**6.8**	7.2	6.9	**7.1**
عاشر أساسي	6.2	5.7	**5.9**	6.2	6.0	**6.1**	6.2	5.8	**6.0**
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي الســـنوي 1999/1998، رقـــم (5). رام الله – فلسطين.

---

[17] **البيانات جميعها لسنة 1995، باستثناء البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية فهي لسنة 1998.**

يعرف معدل الالتحاق الإجمالي بأنه عدد الطلبة، في مرحلة رياض الأطفال في الدول المذكورة جميعها بغض النظر عن العمر، مقسوما على عدد أفراد المجتمع في الفئة العمرية التي تتطابق رسميا مع التعليم في مرحلة رياض الأطفال. أما معدل الالتحاق الصافي فيشمل عدد الملتحقين في الفئة العمرية التي تتطابق رسميا مع سن الالتحاق الرسمي لمرحلة رياض الأطفال وقد جرى التعبير عن هذه المعدلات بالنسب المئوية. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998.

[18] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. رام الله– فلسطين (بيانات غير منشورة).

[19] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (5). رام الله – الضفة الغربية.

يبدو التفاوت في الجنس في مستويات الالتحاق واضحا من خلال الجدولين الرابع والخامس. فاختلافات الجنس في معدلات الالتحاق الإجمالية تميل لصالح الإناث قليلا. وأنظمة التعليم الخمسة جميعها في الدول المختارة المذكورة في الجدول (3–5)، أخذت تقترب من إنجاز تعليم أساسي شامل، وقضت على فجوة الجنس (باستثناء سوريا). ونظام التعليم الفلسطيني مواز بشكل قريب لنظام التعليم الأردني فيما يتعلق بالبنية (مدة التعليم الإلزامي) ونسب الالتحاق.

ويشير الفرق في معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية المقتبسة أدناه، إلى أن أطفالا دون وفوق العمر الرسمي للالتحاق بالمدرسة، ملتحقون بالمرحلة الأساسية. وقد يعود ذلك إلى عوامل عديدة. فربما التحقوا في سن الخامسة، أي قبل السن الرسمي المحدد للدخول إلى المدرسة بعام واحد. وينطبق هذا الوضع على 16,538 طالبا وطالبة فلسطينيا، أي على 1.9% من المجموع الكلي للطلبة الملتحقين بالمدارس. ويمكن أن يعزى الفرق ما بين نسبة الالتحاق الصافية والإجمالية أيضا إلى الراسبين. ففي الأراضي الفلسطينية يبلغ عدد الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية في سن 17 و18 سنة 3,593 طالبا وطالبة أي 0.4% من إجمالي عدد الطلبة. ومثل هؤلاء الطلبة هم عادة في صفوف المرحلة الأساسية العليا أي التاسع والعاشر. وبخلاف الوضع في المستويات الصفية الأخرى، فان عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب الذكور في الصفين التاسع والعاشر من المرحلة الأساسية. وقد يكون ذلك بسبب نزوع الطالبات في هذا المستوى إلى إعادة سنة دراسية، بينما يتسرب الأولاد من المدارس. وستجري مناقشة مسألة الخسارة المدرسية (الرسوب والتسرب) بالتفصيل لاحقا في هذا الفصل.

جدول(3–5): معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية/الأساسية حسب الجنس في دول مختارة[20]

الدولة	عدد سنوات التعليم		معدل الالتحاق الإجمالي%			معدل الالتحاق الصافي %		
	مرحلة التعليم الإلزامي	مرحلة التعليم الابتدائي	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
اسرائيل	11	6	99.0	–	–	–	–	–
الأردن	10	10	94.0	95.0	94.0	89.0	89.0	89.0
الأراضي الفلسطينية	10	10	95.3	95.8	94.8	90.9	91.3	90.6
لبنان	–	5	109.0	108.0	111.0	–	–	–
سوريا	6	6	101	95.0	106	91.0	87.0	95.0

المصدر: اليونسكو، تقرير التعليم العالي، المعلمون والمعلمات في عالم متغير، فرنسا، اليونسكو 1992، ص117، 134. البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية مصدرها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998 (بيانات غير منشورة).

20 **جميع البيانات هي لسنة 1995 باستثناء الأراضي الفلسطينية (1998)**

يعرف معدل الالتحاق الإجمالي بانه عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الأساسي (أو الابتدائي لكل الدول المذكورة باستثناء الأراضي الفلسطينية و الأردن) بغض النظر عن العمر ،مقسوما على عدد من هم في الفئة العمرية التي تتطابق رسميا مع التعليم الابتدائي. أما معدل الالتحاق الصافي فيشمل فقط الالتحاق بالنسبة للفئة العمرية التي تتطابق رسميا مع سن الالتحاق الرسمي لمرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي). كل المعدلات المذكورة هي بالنسبة المئوية.

الالتحاق بالمرحلة الثانوية

معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية تنخفض بحدة، قياسا بالمستويات العالية جدا في المرحلة الأساسية

بلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية للعام الدراسي 1999/1998 (65,808) طالبا وطالبة، وهو يتجاوز ضعف عدد الطلبة في السنة الدراسية 1986/1985[21] (31,520). ونجد أن معظم الطلبة ملتحقون بأحد الفرعين الأكاديميين العلمي والأدبي، وفي المقابل نجد أن 2,146 طالبا و طالبة أو 3.26% فقط، من طلبة المرحلة الثانوية ملتحقون في الفرع المهني.

تشكل الإناث حوالي 50% من طلبة المرحلة الثانوية، ومع ذلك فان مثل هذه النسبة مضللة إلى حد ما، حيث أنها تمثل وجها من التطابق النسبي في النوع الاجتماعي. إن الفروق المستندة إلى الجنس تبدو جلية في مستويات الالتحاق في كل فروع المرحلة الثانوية ويشار إليها في الجدول (3–6)، وتشكل الإناث 54.2% من عدد الملتحقين بالفرع الأدبي، و43.9% فقط من عددهم في الفرع العلمي، كما لا تتجاوز نسبة الطالبات 21.6% من العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم المهني. وهن مستثنيات من دراسة التعليم المهني الزراعي. وتؤكد مثل هذه التفاوتات في النوع الاجتماعي في المستوى الثانوي، التوجهات والنماذج العريضة للتخصص في المستوى الثالث من الدراسة[22].

جدول (3–6): توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب الفرع و الجنس والمنطقة، 1999/1998.

الفـــرع	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
العلمي	4,915	6,189	**11,104**	3,736	4,861	**8,597**	8,651	11,050	**19,701**
الأدبي	14,093	10,890	**24,983**	9,652	9,198	**18,850**	23,745	20,088	**43,833**
شرعي	36	24	**60**	25	43	**68**	61	67	**128**
تجاري	385	118	**503**	74	0	**74**	459	118	**577**
زراعي	0	81	**81**	0	98	**98**	0	179	**179**
صناعي	10	1,380	**1,390**	0	0	**0**	10	1,380	**1,390**
المجموع	**19,439**	**18,682**	**38,121**	**13,487**	**14,200**	**27,687**	**32,926**	**32,882**	**65,808**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).**
رام الله– فلسطين

يظهر جدول (3–7) أن معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية تنخفض بحدة، قياسا بالمستويات العالية جدا في المرحلة الأساسية كما ذكر أعلاه. وبلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية في الأراضي الفلسطينية 53.6% في السنة

[21] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (5).
رام الله – الضفة الغربية.

[22] وزارة التعليم العالي. الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية، 1996/ 1997، تشرين أول 1997.

الدراسية 1999/1998 وبلغ معدل الالتحاق الإجمالي للذكور 52.1% و للإناث 55.1%، و تأتي الأراضي الفلسطينية في المرتبة الثالثة بين الدول الخمس المختارة، بعد إسرائيل ولبنان و أعلى من المعدلات في سوريا.

جدول (3–7): معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية حسب الجنس وعدد السكان المقابل لسن التعليم الثانوي في دول مختارة[23]

الدولـــــة	عدد السكان المقابل لسن التعليم الثانوي (بالآلاف)	معدل الالتحاق الإجمالي %			معدل الالتحاق الصافي %		
		المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
إسرائيل	612	89	–	–	–	–	–
الأردن	–	–	–	–	–	–	–
الأراضي الفلسطينية[24]	122.8	53.6	55.1	52.1	42.1	44.0	40.2
لبنان	421	81	84	77	–	–	–
سوريا	2161	44	40	47	39	37	41

المصدر: اليونسكو، تقرير التعليم العالمي، فرنسا ، اليونسكو، 1998، ص117 و 142.

الطلبة ذوو الحاجات الخاصة

ترتفع نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة مع ارتفاع العمر، بغض النظر عن الجنـــس. ويبـــدو أن لـــدى الأطفال المعوقين في الضفة الغربية فرصا تعليمية اكبر مما لدى نظرائهم في قطاع غزة. أما الإناث المعوقـــات فان حضورهن في المدارس هو اقل مما ينبغي، إذ يشكلن اقل من 40% من عدد الأطفال المعاقين الملتحقين

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997، أن 41.7% من الأطفال ذوي الحاجات الخاصة فـــي الأراضي الفلسطينية ملتحقون بالمدارس. وتظهر البيانات في الجدول (3–8) الفروق في الالتحـــاق بالمدرســـة حســـب العمر والمنطقة و الجنس. وترتفع نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة مع ارتفاع العمر، بغض النظر عن الجنـــس. ويبدو بأن لدى الأطفال المعوقين في الضفة الغربية فرصا تعليمية اكبر مما لدى نظرائهم في قطاع غزة. أمـــا الإنـــاث المعوقات فان حضورهن في المدارس هو اقل مما ينبغي، إذ يشكلن اقل من 40% من عدد الأطفال المعاقين الملتحقين. وقد يكون وراء ذلك عوامل عديدة. فربما جرى توفر مدارس أو أماكن اكثر للذكور مقارنة بالإناث، أو أن أولياء أمـــور الأطفال المعاقين يميلون إلى إلحاق أطفالهم الذكور بالمدارس اكثر من إلحاق الإناث.

[23] جميع البيانات المذكورة هي لسنة 1995 باستثناء الأراضي الفلسطينية فهي لسنة 1998.

يعرف معدل الالتحاق الإجمالي بأنه عدد الطلبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية في الدول المذكورة كلها، بغض النظر عن العمر، مقسوما علـــى عـــدد أفـــراد المجتمع في الفئة العمرية التي تتطابق رسميا مع مرحلة التعليم الثانوي. أما معدل الالتحاق الصافي فيشمل فقط الالتحاق بالنسبة للفئة العمرية التي تتطـــابق رسمياً مع سن الالتحاق في المرحلة الثانوية. كل المعدلات هي بالنسبة المئوية.

[24] البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية مصدرها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (بيانات غير منشورة).

جدول (3–8): توزيع الأطفال المعاقين (5–17 سنة)، حسب الجنس والفئة العمرية والالتحاق بالمدرسة والمنطقة، 1997

الجنس والفئة العمرية	الضفة الغربية				قطاع غزة			
	ملتحقون	غير ملتحقين	المجموع	غير ملتحقين %	ملتحقون بالمدرسة	غير ملتحقين	المجموع	غير ملتحقين %
إناث								
12–5	885	1073	1958	54.80	535	921	1456	63 .26
15–13	233	381	614	62.05	118	324	442	73.30
17–16	99	276	375	73.60	45	193	235	82.13
المجموع	**1217**	**1730**	**2947**	**58.70**	**698**	**1438**	**2136**	**67.32**
ذكور								
12–5	1286	1256	2542	49.40	811	1123	1934	58.07
15-13	389	545	934	58.35	233	469	702	66.81
17-16	145	456	601	75.87	104	295	399	73.93
المجموع	**1820**	**2257**	**4077**	**55.36**	**1148**	**1887**	**3035**	**62.17**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، النتائج النهائية للتعداد – ملخص: (السكان، والمساكن المباني والمنشآت).* رام الله – فلسطين

إن البيانات المتوفرة لا تميز ما بين الأطفال الملتحقين بالمدارس حسب درجة إعاقتهم. إضافة إلى ذلك فان البيانات غير واضحة فيما يتعلق بطبيعة المدارس، وفيما إذا كانت مدارس عادية أو مؤسسات متخصصة، وعلى ضوء ظروف الاكتظاظ في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية (انظر أدناه)، فان الصفوف الكبيرة تجعل من الأصعب على الأطفال المعوقين التعلم إلى جانب الأطفال الآخرين. وقد يشير هذا إلى أن الخدمة المقدمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، تتم في معظمها من خلال مؤسسات متخصصة لأنه لم يتم دمجهم بعد في نظام المدارس الحكومية كما قد يكون مفضلا.

الفاقد التعليمي

يمكن تعريف الفاقد التعليمي بطرق عديدة، وترى اليونسكو بأنه يشمل الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس. كما أنه يتعلق بالطلبة الذين ينهون المرحلة التعليمية، ولكنهم يفشلون في اكتساب المعرفة والمهارات الفكرية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي ينبغي أن يوفرها التعليم المدرسي. وهناك تعريف أضيق من ذلك ولكنه عملي، ويشير إلى الطلاب الذين لا ينهون تعليمهم المدرسي في عدد السنوات المخصصة، إما بسبب تسربهم من المدارس كليا، أو لانهم يرسبون في صف أو اكثر[25]. وهذا التعريف الأخير هو الذي سنستخدمه لفحص الفاقد التعليمي في الأراضي الفلسطينية.

[25] اليونسكو، فرص ضائعة عندما تفشل المدارس. فرنسا–اليونسكو 1998.

الرسوب

معدلات الرسوب أخذت بالانخفاض منذ العام الدراسي 1995/1994

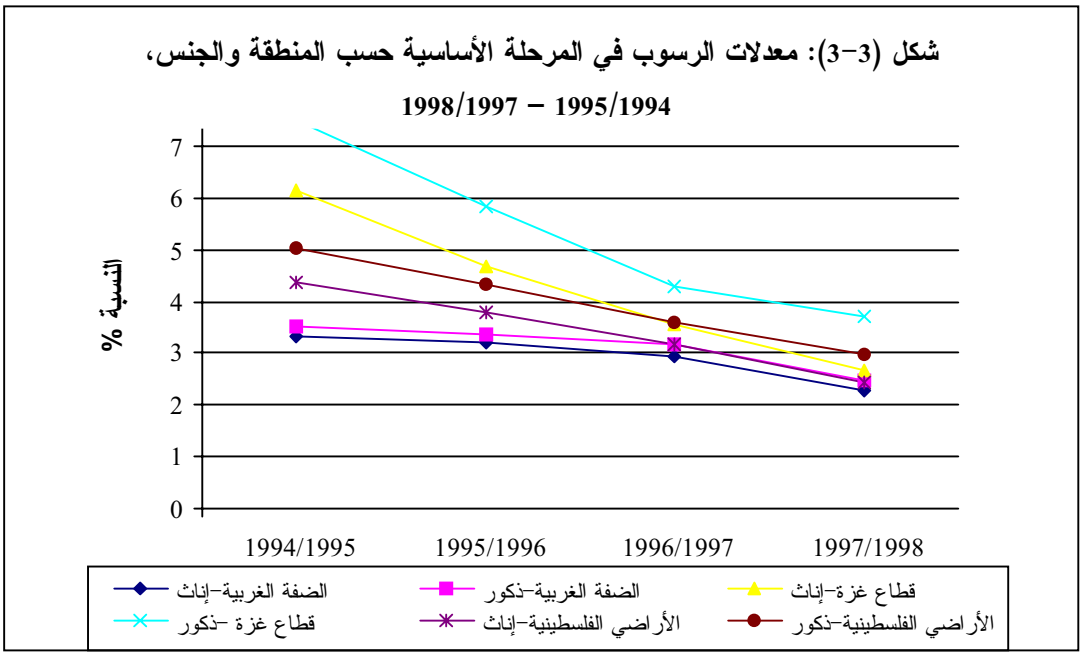

تشير معدلات الرسوب في المرحلة الأساسية بأنها أخذت بالانخفاض منذ العام الدراسي 1995/1994. ففي السنة الدراسية 1998/1997، كان معدل الطلاب الذكور الذين رسبوا في صف من صفوف المرحلة الأساسية 2.97 % مقارنة بمعدل 5.04% في السنة الدراسية 1995/1994. وكذلك فان معدل الرسوب بين الإناث انخفضت إلى 2.44% من 4.38% خلال الفترة الزمنية نفسها. وكان الانخفاض الأكبر في معدل الرسوب خلال هذه الفترة في قطاع غزة مما أدى إلى جسر الفجوة في معدلات الرسوب ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى مستوى المرحلة الأساسية، كان معدل الرسوب في العام الدراسي 1998/1997، 2.71% مقارنة بنسبة 8% من التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية في الدول العربية[26]. ويتضح الفرق اكثر من ذلك عندما نأخذ بالاعتبار بأن العدد المقدر للراسبين في الدول العربية يشمل الأطفال في المرحلة الابتدائية، بينما تشمل البيانات الخاصة بالأراضي الفلسطينية الطلبة حتى الصف العاشر.

[26] اليونسكو. فرص ضائعة، 1995. *(البيانات الخاصة بالدول العربية).*

شكل (3-4): معدلات الرسوب في المرحلة الأساسية حسب الصف والجنس والمنطقة 1998/1997

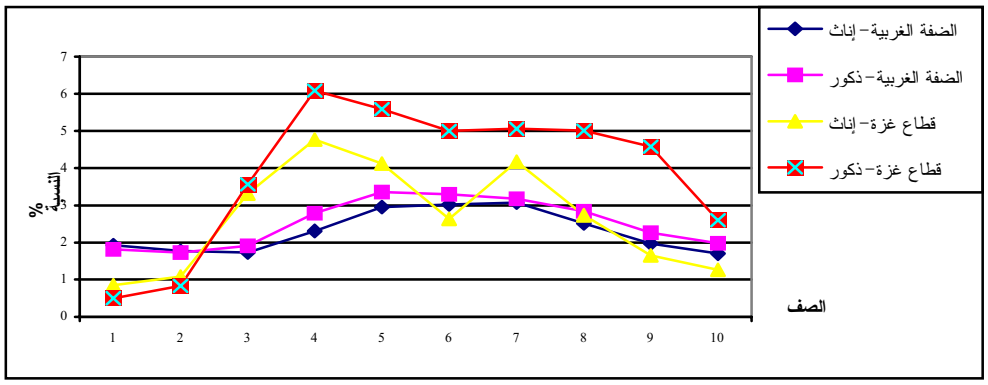

يختلف حجم الرسوب حسب مستوى الصف والجنس كما يشير الشكل (3-4)، إذ أن معدلات الرسوب أعلى ما تكون عليه في الصف الرابع والصف السابع، وكذلك فان معدلات الرسوب أعلى بين الذكور مما هي عليه بين الإناث ومعدلات رسوب الطلبة الإناث في المرحلة الأساسية في قطاع غزة هي أعلى من معدلات رسوب الطلبة الإناث في الضفة الغربية، في حين ان الصورة تنعكس بالنسبة لمعدلات الرسوب لدى الذكور، حيث انها أعلى في الضفة الغربية مما هي عليه في قطاع غزة.

والرسوب بين الأطفال الذكور له دلالات اكثر أهمية منه بين الإناث، باستثناء طلاب الصفين الأول والثاني. ويمكن أن يعزى ذلك إلى توفر فرص اكبر للبنين تمكنهم من التغيب عن المدارس، والى أسباب أخرى أيضا. يبين الجدول رقم (3-9)، بأن معدلات الرسوب تتغير حسب المرحلة التعليمية، فتنخفض في المستوى الثانوي خاصة بين الإناث.

جدول (3-9): معدلات الرسوب حسب المرحلة والجنس والمنطقة 1998/1997

المرحلة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المرحلة الأساسية	2.72	2.93	2.74	3.76	2.44	2.97
المرحلة الثانوية	0.88	1.11	0.39	1.21	0.68	1.15

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. *الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1999، رقم (5).***

رام الله فلسطين

يبين الجدول (3-10) بأن معدلات الرسوب تختلف أيضا حسب الجهة المشرفة. فرسوب الطلبة في سنة دراسية في المرحلة الأساسية في مدارس وكالة الغوث الدولية، هو اكثر احتمالا من رسوب الطلبة في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة. وقد تسهم هذه النتيجة بشكل جزئي في تفاوت معدلات الرسوب بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الأساسية. وحيث أن هناك عددا اكبر نسبيا من الأطفال الملتحقين بمدارس وكالة الغوث في قطاع غزة، فلنا أن نتوقع وجود معدل رسوب إجمالي أعلى في تلك المنطقة. ولا يبدو من الواضح ما إذا كانت هذه الاختلافات الخاصة بالجهات المشرفة على التعليم، هي نتيجة لسياسات التقدم الفردي أو نتيجة عوامل أخرى.

جدول (3-10): معدلات الرسوب حسب الجهة المشرفة و المرحلة و الجنس والمنطقة 1998/1997

الجهة المشرفة والمرحلة	الضفة الغربية(%)		قطاع غزة (%)		الأراضي الفلسطينية (%)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
حكومية						
المرحلة الأساسية	2.34	2.60	1.94	2.39	2.23	2.54
المرحلة الثانوية	0.98	1.27	0.48	1.61	0.77	1.40
وكالة الغوث الدولية						
المرحلة الأساسية	2.80	2.78	3.35	4.87	3.19	4.42
خاصة						
مرحلة أساسية	0.94	1.43	0.21	0.28	0.88	1.33
مرحلة ثانوية	2.70	2.29	0.00	0.00	1.70	1.95

وعلى المستوى الثانوي فان معدلات الرسوب بين طلبة المدارس الحكومية هي أدنى من معدلات نظرائهم في المدارس الخاصة، وتتسع الفجوة بشكل خاص فيما يتعلق بالإناث. فقد يميل طلبة المدارس الخاصة إلى الرسوب في السنة الأخيرة قبل التقدم للامتحان العام، وذلك لتحسين علاماتهم وفرصهم فيما بعد المرحلة الثانوية، كما قد ينتقل طلبة راسبون في الصفوف الثانوية في المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة لزيادة فرصهم.

التسرب

معدلات التسرب ترتفع مع ارتفاع مستوى الصفوف في المرحلة الأساسية

يشير الجدول (3-11) إلى أن معدلات التسرب، كما هو الحال بالنسبة لمعدلات الرسوب، انخفضت منذ 1995/1994. فقد انخفض معدل التسرب بين الإناث إلى 1.47% في السنة الدراسية 1998/1997، مقارنة بمعدل 2.44% في السنة الدراسية 1995/1994. وانخفضت المعدلات بين الذكور من 2.56% إلى 2.04% خلال الفترة نفسها.

جدول (3-11): معدلات التسرب في المرحلة الأساسية حسب الجنس والمنطقة و العام الدراسي

العام الدراسي	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)		الأراضي الفلسطينية (%)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
1995/1994	2.57	2.76	2.24	2.23	2.44	2.56
1996 /1995	2.20	2.78	2.64	1.88	2.37	2.43
1997/1996	1.75	2.46	1.30	1.62	1.57	2.13
1998/1997	1.77	2.39	1.02	1.52	1.47	2.04

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، قاعدة بيانات مسح المؤسسات التعليمية (عدة أعوام).

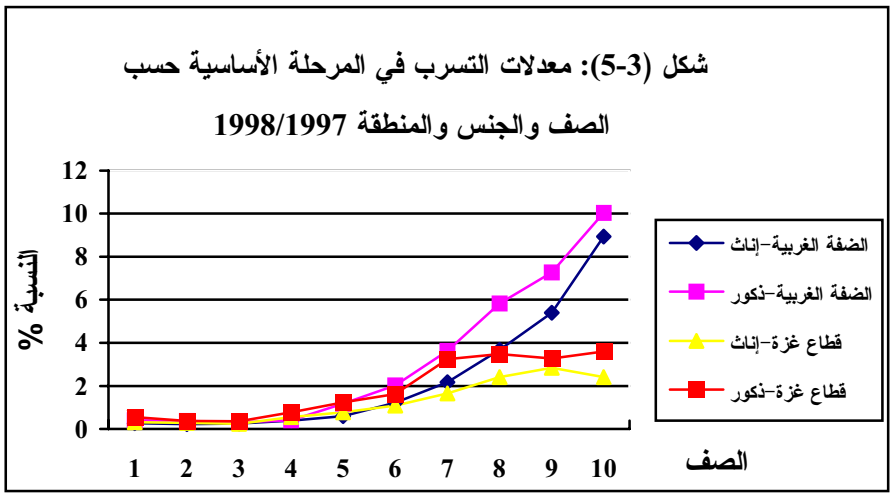

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. قاعدة بيانات المؤسسات التعليمية، 1999/1998، رام الله – فلسطين (بيانات غير منشورة).

تظهر البيانات الواردة في الشكل (3–5)، بأن معدل التسرب، يرتفع مع ارتفاع مستوى الصفوف في المرحلة الأساسية. إن تسرب الطلبة قبل إنهائهم الصف الرابع أمر يبعث على القلق، حيث انهم لم يبلغوا مستوى من معرفة القراءة والكتابة يمكن الحفاظ عليه. كما أن معدل التسرب بين طلبة الضفة الغربية في الصفوف العليا من المرحلة الأساسية، أعلى من المعدلات المماثلة لنظرائهم في قطاع غزة، والنموذج المعكوس يشير إلى معدل الرسوب. والتسرب من المدارس هو أعلى بين الذكور منه بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتشير البيانات الواردة في جدول (3–12) ، أن معدل التسرب يرتفع في المرحلة الثانوية لكل من الذكور والإناث كما أن معدل التسرب في الضفة الغربية أعلى من معدل التسرب في قطاع غزة.

جدول (3–12): معدل التسرب حسب المرحلة والجنس والمنطقة 1998/1997

المرحلة	الضفة الغربية %		قطاع غزة %		الأراضي الفلسطينية %	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
المرحلة الأساسية	1.77	2.39	1.02	1.52	1.47	2.04
المرحلة الثانوية	9.82	6.14	6.01	1.69	8.28	4.31

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).
رام الله – فلسطين

وحسب البيانات الواردة في (3–13)، فان تسرب الطلبة الملتحقين بمدارس الحكومة في المرحلة الأساسية، هو اكثر احتمالا من تسرب نظرائهم في مدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة، بغض النظر عن الجنس. وتبلغ معدلات التسرب أعلى مستوى لها بين طلبة المرحلة الثانوية. كما أن معدل التسرب بين الذكور في المرحلة الأساسية هو أعلى منه بين الإناث. وعلى النقيض من ذلك فاحتمال تسرب الطالبات في المستوى الثانوي هو أعلى من احتمال تسرب نظرائهن الذكور، بغض النظر عن الجهة التعليمية المشرفة.

جدول (3-13): معدل التسرب حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس والمنطقة 1998/1997

الجهة المشرفة والمرحلة	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)		الأراضي الفلسطينية (%)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الحكومة						
المرحلة الأساسية	2.00	2.74	0.98	1.41	1.71	2.38
المرحلة الثانوية	10.67	6.96	6.02	1.75	8.69	4.69
وكالة الغوث الدولية						
المرحلة الأساسية	1.10	1.84	1.49	1.86	1.38	1.85
خاصة						
المرحلة الأساسية	0.50	0.34	0.00	0.00	0.46	0.31
المرحلة الثانوية	0.74	0.39	0.00	0.00	0.73	0.34

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله- فلسطين**

المـــدارس:

رغم إنشاء مبان مدرسية جديدة، وتوسيع المرافق القائمة، إلا أن البنية التحتية للتعليم لم تستطع لبعض الوقت، استيعاب الازدياد في الالتحاق

في العام الدراسي 1999/1998 بلغ عدد المدارس ورياض الاطفال في الاراضي الفلسطينية[27]، مـــا مجموعـــه 2,514 روضة أطفال ومدرسة. وتشكل المدارس الحكومية 49% (1,230 مدرسة) من مجموع عـــدد المـــدارس وريـــاض الأطفال، وتشكل مدارس وكالة الغوث الدولية 10.5% (265 مدرسة) من مجموع عدد المدارس ورياض الأطفـــال، وأما المدارس الخاصة فتشكل 40.5% (1,019 مدرسة وروضة) بواقع 7.8% مـــدارس و32.7% (823) روضـــة أطفال. ورياض الأطفال تجاز من وزارة التربية والتعليم و معظمها مختلط، إذ أن 12 منها فقط كانت مقتصرة علـــى أحد الجنسين وجميعها في الضفة الغربية.

ازداد عدد المدارس منذ أن تولت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية التعليم في عام 1994، حيث عكس ذلك أولويـــة توسيع الطاقة الاستيعابية للنظام المدرسي. وفي العام الدراسي 1999/1998، كانت هنـــاك 1,204 مـــدارس أساســـية مقارنة بـــ 1,098 مدرسة في العام الدراسي 1996/1995، كما كانت هناك أيضا 487 مدرسة ثانوية مقارنة بـــــ 372 مدرسة في العام الدراسي 1995/ 1996[28].

[27] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله- فلسطين.

[28] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995، رقم (2). رام الله – لسطين.
(ويشمل مدارس ذات مرحلة أساسية وثانوية ومرحلة ثانوية فقط). (في نظام الفترتين يمكن أن يستخدم مبنى المدرسة لفترتين في اليوم الواحد من جـانب المدرسة نفسها أو من جانب مدرستين لهما إدارتان منفصلتان)

يلاحظ أن المدارس المقتصرة على الجنس الواحد تصبح اكثر أهمية في الصفوف العليا من المرحلة الأساسية وكذلك في المرحلة الثانوية. وكما يظهر من الجدول التالي فان 64% من المدارس الأساسية، و77% من المدارس الثانوية هي مدارس مقتصرة على جنس واحد. وتشكل المدارس الخاصة المختلطة 27% و37% من المدارس المختلطة في المستوى الأساسي والثانوي على التوالي.

جدول (3-14): توزيع المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة وجنس المدرسة 1999/1998

الجهة المشرفة والمنطقة	أساسية				ثانوية			
	إناث	ذكور	مختلطة	**المجموع**	إناث	ذكور	مختلطة	**المجموع**
الضفة الغربية	**285**	**269**	**327**	**881**	**163**	**157**	**107**	**427**
الحكومة	236	225	206	**667**	152	143	68	**363**
وكالة الغوث الدولية	45	36	17	**98**	0	0	0	**0**
خاصة	4	8	104	**116**	11	14	39	**64**
قطاع غزة	**94**	**124**	**105**	**323**	**29**	**27**	**4**	**60**
الحكومة	51	55	38	**144**	28	26	2	**56**
وكالة الغوث الدولية	43	69	55	**167**	0	0	0	**0**
خاصة	0	0	12	**12**	1	1	2	**4**
الأراضي الفلسطينية	**379**	**393**	**432**	**1204**	**192**	**184**	**111**	**487**
الحكومة	287	280	244	**811**	180	169	70	**419**
وكالة الغوث الدولية	88	105	72	**265**	0	0	0	**0**
خاصة	4	8	116	**128**	12	15	41	**68**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).**
رام الله- فلسطين

ورغم إنشاء مبان مدرسية جديدة وتوسيع المرافق القائمة، إلا أن البنية التحتية للتعليم لم تستطع لبعض الوقت استيعاب ازدياد الالتحاق بالمدارس، وكانت دائرة التربية والتعليم السابقة تحت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي، وكذلك دوائر التعليم التابعة لوكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد لجأت إلى تطبيق استراتيجيات ذات تكلفة منخفضة لمواجهة هذه المشكلة، مثل تطبيق نظام الفترات. وتواصل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أيضا تطبيق نظام الفترتين في بعض المباني المدرسية. إلا انه من غير الواضح تأثير ذلك على الأداء التعليمي.

البيئة التعليمية

تعتبر البيئة التعليمية أحد العوامل المؤثرة في العملية التعليمية وفاعليتها، وتوفير البيئة التعليمية أمر يتعدى كونه مجرد توفير المباني المدرسية والمكاتب والمقاعد، حيث ينبغي أيضا أن تتوفر في المدرسة شروط البيئة الصحية الآمنة والداعمة، وكذلك من المهم أن تتوفر في المدرسة خدمات البنية التحتية لما لذلك من أهمية في توفير جو مناسب للدراسة، ومما لا شك فيه أن توفر هذه الخدمات والمتمثلة في المياه والكهرباء والتدفئة والمرافق الصحية تلعب دوراً على صعيد توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية، وبالتالي تؤثر على مخرجات هذه العملية إيجابا. كما أن وجود

أسوار حول المدرسة من الأمور الهامة التي يجب توفرها، حيث أن ذلك من شأنه أن يقلل من تعرض الطلاب للأخطار الناجمة عن حوادث السير وخاصة طلبة مدارس المناطق الحضرية التي تنشط فيها حركة السير.

وتفصيلا لما ذكر سابقا فقد أشارت النتائج إلى أن معظم طلاب المدارس تتوفر لديهم خدمات الكهرباء والمياه الجارية، في حين لا تتوفر خدمة التدفئة إلا لنسبة قليلة من طلاب المدارس فهناك 5.75% من طلبة المدارس الحكومية تتوفر لديهم هذه الخدمة مقابل 2.16% من طلبة مدارس وكالة الغوث الدولية، في حين تتوفر هذه الخدمة لأكثر من نصف طلبة المدارس الخاصة و 47.3% من أطفال رياض الأطفال. وفيما يتعلق بتوفر أسوار تحيط بالمدرسة سواءا كان ذلك بشكل جزئي او كلي فان 95.5% من مجموع الطلبة يتعلمون في مدارس تحيط بها أسوار.

أما فيما يتعلق بالجانب الصحي فإن المدرسة من المفروض أن تكون مكانا يتم فيه اكتشاف أمراض الطفولة الشائعة مثل العدوى الطفيلية ونقص العناصر الغذائية الهامة، أو القصورات المختلفة التي قد تكون موجودة عند الطلبة، وهذا من الصعب تحقيقه إذا لم يتوفر في المدرسة مساعدون طبيون، ومعلمون مدربون على هذا الصعيد، وهذا لا يعني توفر ممرض أو ممرضة للطلاب بشكل يومي ودائم. وإذا ما افترضنا أن توفر غرفة تمريض في المدرسة هو مؤشر لتوفر الخدمات الصحية للطلاب، فان الجدول (3-15) يشير إلى أن الطلاب الذكور تتوفر لهم هذه الخدمة بشكل اكبر من الإناث، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور الذين تتوفر في مدارسهم هذه الخدمة 11,950 أي ما نسبته 2.64% من مجموع الطلبة الذكور مقابل 7,521 طالبة أي ما نسبته 1.71% من مجموع الطلبة الإناث، ومن الواضح أن لطلبة المدارس الخاصة فرصة اكبر من طلبة المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية، كما يبين الجدول (3-15) عدم توفر غرف تمريض في رياض الأطفال مع انهم بحاجة الى هذه الخدمة اكثر من طلبة المدارس.

إن توفر المرافق والخدمات التي سبق ذكرها يوفر بيئة اكثر ملاءمة لتعليم الطلاب، إلا أن الطلبة يحتاجون إلى الإرشاد في مجالات الحياة المدرسية والشخصية، وعملية التوجيه والإرشاد في هذه المجالات تحتاج إلى متخصصين يمارسون هذه العملية بالطرق العلمية الصحيحة التي تحقق أفضل النتائج، وعلى هذا الصعيد وفي العام الدراسي 1999/1998 أشارت الإحصائيات إلى إن هناك 276 مرشدا طلابيا 49.6% منهم من الإناث، وموزعين على 578 مدرسة أساسيه وثانوية (حكومية وخاصة) منها 22 مدرسة خاصة فقط توفر مرشدين لطلبتها.

جدول (3-15) توزيع الطلاب الذين تتوفر في مدارسهم غرفة تمريض حسب الجهة المشرفة، والجنس والمنطقة للعام الدراسي 1999/1998

الجهة المشرفة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الحكومة	1,489	432	2,112	2,496	3,601	2,928
وكالة الغوث الدولية	0	713	0	0	0	713
خاصة / مدارس	3,434	7,500	486	809	3,920	8,309
خاصة/رياض أطفال	0	0	0	0	0	0
المجموع	4,923	8,645	2,598	3,305	7,521	11,950

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 9991 .*قاعدة بيانات مسح التعليم للعام الدراسي 9991/8991*. رام الله – فلسطين

الحاسوب والتعلم[29]:

يتوفر 5,968 جهاز حاسوب في المدارس ورياض الأطفال الفلسطينية في العام الدراسي 1999/1998 منها 7.7% في رياض الأطفال. ورغم أن أغلبية الحاسبات البالغ عددها 5,506 موجودة في المدارس، إلا أن نسبة 30.1% منها موجودة في المدارس الخاصة، وهي نسبة تتجاوز نسبة طلاب المدارس الخاصة في نظام التعليم.
ويشير عدد الحاسبات حسب المديرية، إلى أن مديرية رام الله رائدة بلا شك في إدخال الحاسوب إلى مدارسها. ويعود ذلك بالأساس إلى تمركز المدارس الخاصة فيها، حيث تحتوي المدارس الخاصة على 349 حاسوباً من مجموع 834 حاسوباً في مديرية رام الله.

المعلمون والمعلمات:

نصف معلمي المدارس دون مستوى المؤهلات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم

في العام الدراسي 1999/1998، بلغ عدد المعلمين والمعلمات 2,701 معلما ومعلمة في رياض الأطفال، وازداد عدد المعلمين والمعلمات في المرحلة الأساسية والثانوية من 17,561 في العام الدراسي 1991/1990 إلى 27,461[30].

ويمكن النظر بالأساس إلى ازدياد المعلمين والمعلمات في أنظمة التعليم الرسمية، على انه استجابة لارتفاع معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان الإداريون في جهاز التعليم في الماضي، يوظفون معلمين غير أكفاء، غير مدربين ممن يحملون شهادة الدراسة الثانوية وما دون، بسبب ازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس والنقص في عدد المعلمين. ورغم أن مثل هذه الإجراءات أدت إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس، إلا انه يعتقد بشكل عام بأنها تركت تأثيرا سلبيا على جودة التعليم. وإدراكا منها لأهمية المعلم في العملية التعليمية، تطلب وزارة التربية والتعليم بأن يكون لدى المعلمين الجدد للصف الأول وحتى الصف العاشر، درجة البكالوريوس على الأقل في الآداب أو العلوم. كما أن على المعلمين المصنفين الآن دون المؤهلات المطلوبة بموجب النظام الجديد، أن يطوروا كفاءاتهم من خلال برامج التدريب في الخدمة.

وكما يشير الجدول (3–16)، فان حوالي نصف معلمي المدارس دون مستوى المؤهلات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم، إذ أن 11.9% فقط من معلمات رياض الأطفال لديهن شهادة الدرجة الجامعية الأولى فاعلى، أما الأغلبية فيحملن شهادة الدراسة الثانوية أو ما دون ذلك، مما يوحي بأنه ما زال هناك عدم تقدير كاف للقيمة التعليمية والاجتماعية لوجود برامج نوعية في مرحلة رياض الأطفال، وان الحوافز الاقتصادية لاجتذاب خريجي الكليات للعمل في هذه المهنة ما زالت متدنية.

---

[29] دائرة الإحصاء ووزارة التربية والتعليم، 1999. قاعدة بيانات مسح التعليم 1999/1998. بيانات غير منشورة.

[30] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995. إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (5). رام الله – الضفة الغربية.

جدول (3–16): توزيع المعلمين والمعلمات ونسبة المعلمين والمعلمات ممن يحملون درجة البكالوريوس وأعلى حسب الجهة المشرفة و الجنس للعام الدراسي 1999/1998

الجهة المشرفة	مجموع المعلمين والمعلمات	بكالوريوس فأعلى	بكالوريوس فأعلى %
الحكومة	19,282	10,486	54.38
وكالة الغوث الدولية	5,353	1,791	33.46
خاصة/ مدارس	2,826	1,648	58.32
خاصة / رياض الأطفال	2,701	321	11.88
المجموع	**30,162**	**14,246**	**47.23**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999.الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998 رقم (5).**
رام الله – فلسطين

يتفاوت معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة. فنجد أن المعدل الأعلى، في مدارس وكالة الغوث الدولية، حيث يبلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم 39.4 طالبا، مقابل 28.5 طالبا لكل معلم في المدارس الحكومية و18.6 في المدارس الخاصة. وقد يعكس ذلك ما تواجهه الميزانية العامة للوكالة من تقييدات ، وكما ذكر سابقا، فان نسبة الرسوب الأعلى (وليس التسرب) موجودة بين طلبة مدارس وكالة الغوث الدولية. ومع ذلك ليس من الواضح فيما إذا كان الاكتظاظ عاملا عرضيا في الأداء التعليمي. ومن المحتمل أن تكون معدلات النمو السكاني المتفاوتة هي سبب الفجوة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول (3–17): معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للعام الدراسي 1999/1998

المنطقة	حكومة	وكالة الغوث الدولية	خاصة/مدارس	خاصة/ رياض أطفال	المعدل العام
الضفة الغربية	27.5	34.1	18.5	28.8	**26.9**
قطاع غزة	31.4	41.5	20.5	28.2	**34.7**
الأراضي الفلسطينية	28.5	39.4	18.6	28.6	**29.5**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).**
رام الله – فلسطين

يشير الجدول (3–18) إلى أن الهيئة التعليمية في رياض الأطفال مشكلة كلها من النساء، إلا أن المعلمات يشكلن حوالي نصف الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحلة الأساسية فقط و36.4% من الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحلة الثانوية فقط و42.6% من الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحة الأساسية والثانوية معاً.

جدول (3–18): توزيع المعلمين في المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة التي يدرس فيها والجنس للعام الدراسي 1999/1998

الجهة المشرفة	رياض الأطفال		أساسية		ثانوية		أساسية وثانوية	
	العدد	نسبة الإناث	العدد	نسبة الإناث	العدد	نسبة الإناث	العدد	نسبة الإناث
حكومة	0	0	14,238	48.43	1,686	38.73	3,358	43.39
وكالة الغوث الدولية	0	0	5,353	48.74	0	0.00	0	0.00
خاصة	2,701	100	2,155	79.26	220	18.18	451	36.81
المجموع	**2,701**	**100**	**21,746**	**51.56**	**1,906**	**36.36**	**3,809**	**42.61**

المصدر: **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم ، 1999. لكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5).**

رام الله – فلسطين

وتشكل المعلمات ما نسبته 22% من معلمي المدارس ورياض الأطفال حاملي درجة الماجستير وما فوق، مقارنة بنسبة 45% يحملن درجة البكالوريوس، و 86% يحملن شهادة الثانوية العامة وما دون. إن مثل هذه المؤهلات الأكاديمية المنخفضة، إنما تقلص قدرة المعلمات على منافسة زملائهن المعلمين على الوظائف التعليمية والإدارية العليا.

الملخص التنفيذي

- بلغ عدد الطلبة في مرحلة رياض الأطفال والمرحلتين الأساسية والثانوية، في السنة الدراسية 1999/1998، 889,895 طالبا وطالبة، وقد شكلت نسبة الإناث إلى المجموع العام في المراحل كلها 49%.
- توفر الحكومة التعليم المدرسي لنسبة تبلغ 61.7% من مجموع الطلبة، كما توفر وكالة الغوث الدولية مثل هذا التعليم لنسبة تبلغ 23.7%، أما النسبة المتبقية فيوفرها القطاع الخاص، وذلك للعام الدراسي 1999/1998.
- في العام الدراسي 1999/1998 التحق اكثر من 77,000 طفل في رياض الأطفال، التي يشرف عليها القطاع الخاص بالكامل، بترخيص من وزارة التربية والتعليم. حوالي 48% من هؤلاء هم من الإناث.
- حوالي 34% من الأطفال الفلسطينيين ممن تبلغ أعمارهم 4–5 سنوات ملتحقون في مرحلة رياض الأطفال. وبمقارنة ذلك بأربع من الدول المجاورة وهي إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا، نجد أن المعدلات الإجمالية للالتحاق في مرحلة رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية تحتل المرتبة الثالثة، وهي اقل بكثير من مثيلتيها في إسرائيل ولبنان، ولكنها اكبر من معدلات الالتحاق الإجمالية في الأردن وسوريا.
- 746,914 طالبا وطالبة ملتحقون في مرحلة التعليم الأساسية، إذ يبلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الأساسية من التعليم حوالي 91% للذكور والإناث على حد سواء وذلك للعام الدراسي 1999/1998.
- في العام الدراسي 1999/1998 بلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية 65,808 طالباً وطالبة، ويختار معظم هؤلاء الالتحاق في أحد الفرعين الأكاديميين العلمي والأدبي. وفي المقابل، يلتحق 3.3 % من طلبة المرحلة الثانوية بالتعليم المهني.
- تشكل الإناث نسبة تبلغ حوالي 50% من مجموع الملتحقين في المرحلة الثانوية للعام الدراسي 1999/1998. وتبدو الفروق الناجمة عن النوع الاجتماعي (الجندر) واضحة في مستويات الالتحاق، في كل فرع من فروع المرحلة الثانوية، إذ تشكل الإناث 54.2% من مجموع الطلبة في الفرع الأدبي، و43.9% من الطلبة في الفرع العلمي، إلا أن نسبتهن لا تتجاوز 21.6% من مجموع الطلبة في الفرع المهني.
- تنخفض نسبة الالتحاق في المرحلة الثانوية في الأراضي الفلسطينية بشكل حاد، قياسا بالمستويات العالية جدا في المرحلة الأساسية. فقد تجاوز معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة 53% في العام الدراسي 1999/1998. ومقارنة بالدول المجاورة، نجد أن الأراضي الفلسطينية تحتل المركز الثالث بعد إسرائيل ولبنان، إلا أنها أعلى من المعدلات في سوريا.
- بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997، فان 41.7% من الأطفال الفلسطينيين ذوي الاحتياجات الخاصة في الأراضي الفلسطينية، ملتحقون بالمدارس، وترتفع نسبة الأطفال غير الملتحقين في المدارس مع ارتفاع العمر بغض النظر عن الجنس.

- إن الرسوب والتسرب يؤديان إلى عدم فعالية نظام التعليم. ويبدو ان نسبة الرسوب بين طلبة المرحلة الأساسية آخذة في الانخفاض منذ العام الدراسي 1995/1994، إذ انخفضت نسبة الرسوب للذكور من 5.04% عام 1995/1994 إلى 2.97% عام 1998/1997 وكذلك فان نسب الرسوب للاناث انخفضت من 4.38% الى 2.44% خلال الفترة الزمنية نفسها.

- ترتفع نسب التسرب مع تقدم المرحلة التعليمية، إذ نجد أن نسبة 8.28% من الإناث و4.31% من الذكور تركوا مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية وذلك للعام الدراسي 1998/1997.

- في السنة الدراسية 1999/1998 بلغ عدد المدارس 2,514 روضة أطفال ومدرسة في الأراضي الفلسطينية. ورغم إقامة أبنية مدرسية جديدة وتوسيع المرافق القائمة، إلا أن البنية التحتية للتعليم، لم تتمكن بعد من استيعاب الالتحاق المتزايد دون اللجوء إلى استراتيجيات معينة، مثل تطبيق نظام الدوام على فترتين في بعض المدارس.

- في السنة الدراسية 1999/1998، بلغ مجموع المعلمين في جميع المراحل 30,162 معلما ومعلمة. ويمكن النظر إلى ازدياد العدد الإجمالي للمعلمين في أنظمة التعليم الرسمية، على انه بالأساس استجابة لمعدلات النمو السكاني العالية باستمرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- يتفاوت معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة والمنطقة. إذ تشير التقارير إلى أن المعدلات الأعلى موجودة في مدارس وكالة الغوث الدولية، حيث بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم 39.4 طالبا لكل معلم، مقابل 28.5 طالبا لكل معلم في المدارس الحكومية، و18.6 طالبا في المدارس الخاصة.

- إن الهيئات التعليمية في مرحلة رياض الأطفال مشكّلة كلها من المعلمات، إلا أن المعلمات يشكلن حوالي نصف الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحلة الأساسية فقط و36.4% من الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحلة الثانوية فقط و42.6% من الهيئة التعليمية التي تدرس في المرحة الأساسية والثانوية معاً.

- إن أسباب تدني المؤهلات العلمية للمعلمات ناجم عن تدني التحاق النساء بمؤسسات التعليم العالي. فقد بلغت نسبة المعلمات 22% من مجموع المعلمين والمعلمات من حملة درجة الماجستير وما فوق، مقارنة بنسبة 45% من حملة درجة البكالوريوس، و 86% من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة وما دون.

- ما زال إدخال التكنولوجيا الحديثة للتعليم في المدارس محدودا إلى حد كبير، كما لم تتم الاستفادة من تكنولوجيا التعليم في المدارس بشكل واسع.

التوصيـــات

تشير البيانات المذكورة أعلاه، إلى ملامح عديدة في نظام التعليم ومجالات التقدم، والمخاطر المحتملة علـــى التغيـير التعليمي، مما يسلط الضوء على مجالات بحاجة إلى تدخل واضعي السياسات. ومن الواضـــح أن اكـــثر تقـــدم يثـــير الإعجاب، كان معدلات الالتحاق العالية بين طلاب المرحلة الأساسية، والقضاء على فجوة النـــــوع الاجتمـــاعي فـــي المرحلتين الأساسية والثانوية. أما التقدم المستمر والتغيير التعليمي فيقررهما عدد من العوامل خارج نظـــام التعليـــم وداخله.

ستظل الصعوبات المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، وما إذا كانت ميزانيات قطـــاع التعليـــم تســـمح بالتطبيق الفعال لبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح، من أهم ما يؤثر على التعليم.

وتعقد معدلات الخصوبة الفلسطينية من هذه الصعوبات المالية، كما تشير المستويات المتصاعدة للالتحاق بـــالمدارس، وستضطر الضغوط السكانية المتواصلة، السلطاتِ إلى تخصيص الموارد لتوفير غرف دراسية ومعلمين، مما قد يؤدي إلى تقليص المخصصات المتوفرة للسياسات والبرامج التعليمية، مثل الإصلاح المنهجي وتحســـين أســـاليب التدريـــس وتقويم الإنجازات الأكاديمية. كما سيستمر اتساع الالتحاق بالتسبب في نقص عدد المعلمين، مما يجعـــل مـــن الأكـــثر صعوبة على وزارة التربية والتعليم، أن توظف معلمين ذوي مؤهلات عاليـــة، علـــى ضـــوء الوضـــع الاجتمـــاعي والاقتصادي للمهنة. ونتيجة لذلك فانه يجب صياغة سياسات تعليمية باعتبارها جزءا من استراتيجية وطنيـــة تنمويـــة لقطاعات متعددة، تشمل برامج التخطيط الأسري.

الطلبـــة

من غير المحتمل، أن يتم دمج مرحلة رياض الأطفال في نظام المدارس الحكومية على المدى القصير أو المتوســـط. ولعل الأكثر احتمالا بقاء القطاع الخاص هو الوحيد الذي يوفر هذه الخدمة، رغم أن وزارة التربية والتعليم هي التـــي تنظمها. وإذا كان الأمر كذلك، فعلى وزارة التربية والتعليم بصفتها الجهة التي تمنح الـــترخيص، أن تضمـــن أعلـــى مستوى ممكن من التعليم، من خلال تشريع وتطبيق المعايير، ووضع الخطوط العريضة اللازمة للبيئة المادية والمناهج والهيئة التعليمية في مرحلة ما قبل المدرسة ، وبهذا يمكن أن تتعزز الثقة العامة في التعليم لمرحلة رياض الأطفـــال، وترتفع مستويات الالتحاق به.

سيكون التحدي الذي يواجه وزارة التربية والتعليم في المرحلة الأساسية، هو الحفاظ على معـــدلات التحـــاق عاليـــة، والتوجه نحو تخفيض نسب الرسوب والتسرب التي شاهدناها في السنوات الدراسية الاربع الماضية. ولفـــهم العوامـــل التي تسهم في الفاقد التعليمي، من المهم أن تواصل وتحسن وزارة التربية والتعليم برامج مراقبتها وأبحاثها كلما كـــان ذلك ممكنا، لتكون قادرة على أن توصي بسياسات واستراتيجيات اكثر تحديدا لزيادة معدلات إكمال الدراسة المدرسية.

وتشير نسب الالتحاق العالية هذه أيضا، إلى أن الوقت قد حان لفحص إنجازات الطلاب عن قرب اكبر. وبكلمات أخرى فبعد أن تم إنجاز التحاق شبه كامل، من المهم أن يجري النظر إلى ما يتعلمه هؤلاء الطلاب بدقة.
رغم توسع التعليم، ما زال حوالي نصف من هم في سن الدراسة الثانوية غير ملتحقين بالمدرسة. إضافة إلى ذلك فلن الاختلافات المستندة إلى الجنس، فيما يتعلق بالالتحاق بالفروع الدراسية المختلفة تبدو واضحة في هذه المرحلة. ونتيجة لذلك هناك حاجة إلى جهود ملموسة اكثر مما سبق، لكبح التسرب في أعلى المرحلة الأساسية، ولدعم التدخلات المصممة لزيادة الالتحاق على المستوى الأكاديمي الثالث. والى جانب ذلك، فان الأدوار المقررة اجتماعيا للرجال والنساء، تواصل دفع الفتيان والفتيات إلى تخصصات منمطة حسب الجنس في المرحلة الثانوية (وما بعدها). وهذه الأدوار ليست جامدة، وتوجهها الظروف الاقتصادية وظروف سوق العمل. ولهذا، نكرر فكرة ذكرت أعلاه، هي انه ينبغي ألا يعامل التعليم بمعزل عن قطاعات أخرى، مثل سوق العمل. وقد يكون لتوسيع فرص التشغيل تأثير عميق على الالتحاق بالمدارس، وهو إلى حد كبير مرتبط بالظروف السياسية.

لقد ازداد إدراك أهمية تعليم وتنظيم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كما هو واضح من خلال آليات المراقبة الجديدة في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، وإيجاد دائرة مخصصة تحديدا لهذا الغرض في وزارة التربية والتعليم. ومن الواضح أن هذه خطوات ما زالت بدائية، ولكنها تفتح باب الأمل بدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ويجب أن تستهدف الجهود تحسين وصول مثل هؤلاء الأطفال إلى المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي.

المدارس:

هناك فروق تتعلق بالجهات المشرفة. إذ توحي البيانات بأن ظروف التعلم بين الطلاب في القطاع الخاص افضل منها في القطاع العام أو قطاع وكالة الغوث الدولية، إذ نجد في المدارس الخاصة أن نسبة عدد الطلاب إلى المعلم الواحد اكثر انخفاضا، وان هناك إمكانية اكبر للاستفادة من المرافق الأساسية، وان هناك هيئات تدريسية اكثر كفاءة، وأجهزة حاسوب اكثر. وعلى ضوء عدم وضع علامات خاصة باختبار الإنجاز الأكاديمي، فانه من غير الواضح ما إذا كانت هناك علاقة بين هذه الاستفادة التفاضلية للمرافق التعليمية وبين نتائج التعلم ومع ذلك، فان هذه الفوائد هي اكثر تكلفة بسبب رسوم التعليم، مما قد يحد من إمكانية توجه أولياء الأمور للاستفادة منها.

التعليم الحكومي في الأراضي الفلسطينية ليس مجانيا، واستنادا إلى أنظمة وزارة التربية والتعليم، فانه يجب على الطلاب أن يدفعوا رسوما، ويشتروا الملابس المدرسية والكتب، وأشياء أخرى. كما يمكن أيضا أن تلغى رسوم التسجيل عن الأطفال الذين يتلقون الإعانات الاجتماعية، ولا تفرض دائرة التعليم في وكالة الغوث الدولية رسوما على طلابها، ومع ذلك فان على الطلاب أن يدفعوا نفقات غير مباشرة مقابل الملابس المدرسية والمواد التعليمية. ويمكن القول على ضوء معدلات الالتحاق العالية في المرحلة الأساسية، انه بإمكان اغلب العائلات أن تتدبر نفقات التعليم، على الأقل في المرحلة الأساسية. ومن المهم أن نحافظ على مستويات من الإنفاق العائلي على التعليم يمكن التحكم بها. فزيادة الرسوم يمكن أن تسمح بتحسين نوعية الخدمات، إلا أنها قد تؤدي في الوقت

نفسه، إلى انخفاض معدلات الالتحاق بمدارس القطاع الحكومي، ولهذا فان أي اعتبار لزيادة رسوم المدارس يجب أن يتم من خلال تحليل النتائج الممكنة.

المعلمون والمعلمات

المعلم هو أحد المدخلات الرئيسة في العملية التعليمية، وهناك عدة متغيرات تقرر فعالية المعلم في غرفة الصف بما في ذلك التدريب، والمزاج، والكفاءة وكذلك المكانة التي يعطيها الجمهور للمعلمين وللمهنة. وقد أشار النقاش المطروح أعلاه إلى بعض ظروف العمل الصعبة، التي يجب على المعلمين أن يعالجوها يوميا، بما في ذلك الاكتظاظ في غرف الصفوف والمرافق المحدودة. كما أشارت البيانات أيضا إلى أن نسبة من الهيئات التعليمية، غير مؤهلة بما فيه الكفاية، ويمكن أن يعزى جزء من المشكلة إلى الوضع المالي المتدني نسبيا للمعلمين، قياسا بمجموعات مهنية أخرى، مما قد يثني الخريجين الشباب الطموحين عن الالتحاق بهذه المهنة. ولهذا فانه يجب تخصيص موارد اكبر لتحسين مقاييس أجور المعلمين.

واخيرا، فان لمؤهلات المعلمين غير المتجانسة تأثيرات على التدريب الفعال للمعلمين، وإدخال منهجيات تعليم جديدة. إن القدرات المتنوعة للهيئات التعليمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل جيد عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب.

المراجـــــع:

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1999. ***الكتاب الإحصـــائي الـــتربوي الســـنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله – فلسطين.***

2. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1998. ***الكتاب الإحصـــائي الـــتربوي الســـنوي 1998/1997، رقم (4). رام الله – فلسطين.***

3. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997. ***الكتاب الإحصـــائي الـــتربوي الســـنوي 1997/1996، رقم (3). رام الله – فلسطين.***

4. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1996. **الكتاب الإحصـــائي الـــتربوي الســـنوي 1996/1995، رقم (2). رام الله – فلسطين.**

5. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1995. ***الكتاب الإحصـــائي الـــتربوي الســـنوي 1996/1995، رقم (1). رام الله – فلسطين.***

6. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995.** *إحصاءات التعليم في الضفة الغربية و قطاع غزة، سلسلة تقـــارير الوضع الراهن (رقم 5). رام الله – الضفة الغربية.*

7. **اليونسكو، تقرير التعليم العالي:** *المعلمون والمعلمون في عالم متغير، فرنسا – اليونسكو 1998.*

8. **اليونسكو، فرص ضائعة عندما تفشل المدارس** ، فرنسا: اليونسكو 1998.

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة، ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وانشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.

(اتفاقية حقوق الطفل- المادة 31-1)"

تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والاستجمامي وانشطة أوقات الفراغ.

(اتفاقية حقوق الطفل- المادة 31-2)

تبرز أهمية ثقافة الطفل في الوظيفة الأساسية للثقافة باعتبارها عملية تنشئة اجتماعية تعمل على تحويل المولود الجديد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي. بل تتجاوزها باعتبارها أيضا عملية بحث في الخيارات الفكرية لتشكيل شخصية الطفل وانتمائه إلى ثقافته القومية وإرساء أسس هوية متينة.

وعلى المستوى الفلسطيني تم بلورة حقوق الطفل الثقافية والترفيهية في الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني، والتي أعدتها اللجنة الوطنية وأقرتها السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995، جاءت الخطة مواكبة لاتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، حيث أصبحت حقوق الطفل الثقافية والترفيهية جزءا لا يتجزأ من حقوقه كإنسان، كما وردت في المادة 31 من وثيقة حقوق الطفل الدولية.

تنبع ثقافة الطفل الفلسطيني من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمد مبادئها من تراثه ودينه وقيمه وعاداته وتقاليده، ووثيقة الاستقلال لعام 1988، بالإضافة إلى طموح الشعب الفلسطيني للمستقبل، ومن بعده القومي العربي والإسلامي. إن الطفل الفلسطيني ينهل الأسس المعرفية والمعلوماتية من خلال معرفته بلغته العربية في التعبير عن الذات والاتصال مع الآخرين ومن خلال الانفتاح على الثقافات العربية ومواكبة استخدام التكنولوجيا وتطورها والتفاعل معها وجمع المعلومات من مصادرها بحرية، وبتذوقه الجوانب الجمالية في الفنون والموسيقى والأدب واستثماره أوقات فراغه للترفيه عن النفس.

دور الأسرة في الواقع الثقافي والترفيهي للطفل:

تعتبر الأسرة أساس المجتمع والمصدر الأول لثقافة الطفل، وتمثل نمطاً اجتماعياً ووسطاً ثقافياً يتفاعل معه الطفل، وتؤثر على طبيعة الخبرات التي يكتسبها بما يتماشى مع الواقع الثقافي للأسرة، ومستوى التحصيل العلمي لرب الأسرة وإمكاناتها الاقتصادية من حيث توفير وسائط تثقيفية وترفيهية للطفل مثل المكتبة المنزلية والتلفزيون واالحاسوب وتوفير الألعاب الترفيهية والتعليمية، هذا إلى جانب زيارة المؤسسات الثقافية كالمسارح والأندية...الخ.

توفر وسائل المعرفة لدى أسرة الطفل

96.4% من الأطفال (دون 18 سنة) لا تمتلك أسرهم جهاز حاسوب

تعتبر المكتبة المنزلية والتلفزيون والحاسوب من وسائط الثقافة الهامة التي يمكن أن تقدم للطفل مـــادة ثقافية وترفيهية مفيدة إذا ما تم توجيهها الوجهة الصحيحة.

جدول (4-1): التوزيع النسبي للأطفال(دون 18 سنة) حسب توفر أجهزة حاسوب، تلفزيون، ومكتبة لدى أسرهم 1997 .

الفئات العمرية	الضفة الغربية %			قطاع غزة %			الأراضي الفلسطينية %		
	حاسوب	تلفزيون	مكتبة	حاسوب	تلفزيون	مكتبة	حاسوب	تلفزيون	مكتبة
4-0	3.4	88.9	13.9	2.0	84.2	9.5	2.9	86.9	12.1
9-5	4.3	90.5	14.9	2.4	85.4	9.8	3.5	88.4	12.8
14-10	5.1	90.8	15.4	2.8	85.7	10.2	4.2	88.8	13.4
17-15	5.7	90.7	16.5	3.4	85.3	10.9	4.8	88.6	14.3
المجموع	**4.3**	**90.0**	**14.8**	**2.4**	**85.0**	**9.9**	**3.6**	**87.9**	**12.8**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997[31]. بيانات غير منشورة.

شكل (4-1): نسبة الأطفال (دون 18سنة) حسب توفر وسائط ثقافية (حاسوب، تلفزيون، مكتبة) لدى أسرهم 1997

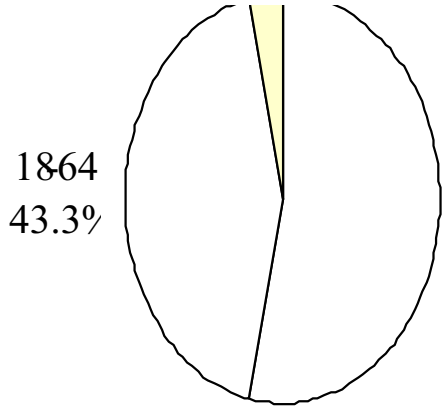

يبين الجـــدول (4-1) أن 3.6% فقـــط مـــن مجموع الأطفال في الأراضـــــي الفلســـطينية (دون 18 سنة) يتوفر لـــدى أســـرهم جـــهاز حاسوب، و يلاحظ أن نسبة اقتنائه لدى أســـر أطفال قطاع غزة اقل منها لدى أطفال الضفـــة الغربية لنفس الفئة العمرية حيث تبلغ 2.4% و 4.3% على الترتيب. ونلاحـــظ أن أعلـــى نسبة اقتناء للكمبيوتر لدى أسر الأطفال فـــــي الفئة العمرية من (15-17 سنة) حيث بلغـــت 4.8% في الأراضي الفلسطينية، 5.7% فـــي الضفة الغربية، و3.4% في قطـــاع غـــزة. وتليها الفئة العمرية (10-14 سنة)، وتصل أدنى نسبة اقتناء للحاسوب في الأسر التي لديها أطفال أعمارهم 9 ســـنوات فأقل.

[31] يشمل الأفراد الذين تم عدهم فعلا ولا يشمل تقديرات عدد السكان الناتجة عن الدراسة البعدية، وتقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967.

و يمكن القول أن توفر جهاز حاسوب لدى الأسرة يعتبر عاملا محفزا لدى الأطفال للتعلم على كيفية استخدامه باعتباره وسيلة لاكتساب المعرفة و تنمية الجانب الثقافي بالإضافة إلى كونه وسيلة للترفيه والتسلية.

يتبين من الجدول (4-1)، أن 87.6% من الأطفال (دون 18 سنة) يتوفر لدى أسرهم جهاز تلفزيون، مما يشير إلى أن جهاز التلفزيون هو الأكثر انتشاراً كوسيلة إعلامية ثقافية وترفيهية في المجتمع الفلسطيني حيث أن 87.9% من الأطفال تمتلك أسرهم هذا الجهاز، وبالتالي فان نسبة كبيرة من الأطفال يشاهدون التلفزيون ويكتسبون ثقافتهم من برامجه المختلفة. حيث يبين الجدول (4-2) أن 94.9% من الأطفال في الفئة العمرية (5-17 سنة) يشاهدون التلفزيون يومياً.

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أن نسبة الأطفال الذين تمتلك أسرهم مكتبة منزلية 12.8% من مجموع الأطفال للفئة العمرية نفسها في الأراضي الفلسطينية، بينما بلغت النسبة 14.8% في الضفة الغربية و9.9% في قطاع غزة.

الألعاب الترفيهية

تعتبر الألعاب وسيلة تثقيفية أساسية للأطفال، وتشكل أحد العناصر الهامة في تربية الطفل وتعليمه وتثقيفه والترفيه عن نفسه. ولكن يوجد نقص في المعلومات عن طبيعة الألعاب التي يلهو بها الأطفال، خاصةً الألعاب الشعبية والألعاب المصنعة، لذا تستدعي الحاجة إلى ضرورة جمع بيانات عنها، وعمل دراسات حولها لمعرفة مدى ما تقدمه للطفل من منفعة ثقافية وترفيهية ومدى ملاءمتها للحفاظ على أمن الأطفال وسلامتهم الجسدية والعقلية.

الأنشطة التي يمارسها الأطفال عادة

يظهر الجدول (4-2) أن مشاهدة التلفزيون واللعب مع الأصدقاء هي الأنشطة الأكثر شيوعا بين الأطفال، حيث أظهرت نتائج مسح عمالة وأنشطة الأطفال (5-17 سنة) أن 94.9% من الأطفال يمارسون نشاط مشاهدة التلفزيون يومياً، 80.1% من الأطفال يمارسون نشاط اللعب مع الأصدقاء. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الأطفال الذكور الذين يمارسون اللعب مع الأصدقاء أعلى بكثير من نسبة الأطفال الإناث، حيث بلغت 90.5%، 68.9% على التوالي. كما يظهر الجدول أن 75% من الأطفال الإناث (5-17 سنة) يقمن بالمساعدة المنزلية يوميا مقارنة بـ 27.6% من الأطفال الذكور، والذي بدوره يعكس الدور التقليدي الذي يرسمه المجتمع للإناث والذكور منذ الصغر. كما يشير الجدول أن حوالي 43% من الأطفال (5-17 سنة) في الأراضي الفلسطينية يمارسون هواية القراءة وتظهر البيانات أن نسبة الأطفال من الإناث اللواتي يمارسن هواية القراءة أعلى من نسبة الأطفال الذكور حيث بلغت حوالي 49%، 38% على التوالي.

جدول (4-2): توزيع الأطفال (دون 18 سنه) حسب الأنشطة التي يمارسونها يوميا، 1998

الأنشطة التي يمارسها الأطفال	الجنس		المجموع
	ذكور %	إناث %	
يلعب مع الأصدقاء	90.5	68.9	**80.1**
يقوم بنشاط رياضي	57.0	30.7	**44.4**
يساعد في الأعمال المنزلية	27.6	75.0	**50.2**
ليس لديه وقت للقيام بأي نشاط	2.3	2.0	**2.1**
يشاهد التلفاز	95.1	94.6	**94.9**
يمارس فنون الرسم	30.9	37.6	**34.1**
يمارس العزف على آله/ آلات موسيقية	2.7	2.5	**2.6**
يقوم بنشاط فني (مسرح، دبكة، تمثيل)	7.2	8.1	**7.6**
يمارس هواية القراءة	38.2	48.8	**43.2**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999. مسح عمل وأنشطة الأطفال (5-17 سنة). النتائج الأساسية، (تشرين أول- كانون أول، 1998)، رام الله- فلسطين.

دور المدرسة في الواقع الثقافي والترفيهي للأطفال:

تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية التي ينتمي إليها الطفل في حياته، وتساهم مساهمة فاعلة في نموه وتنشئته اجتماعياً وإكسابه ثقافة مجتمعه، ولكي تقوم المدرسة بدورها في التنشئة الاجتماعية والثقافية، لا بد أن يتوفر فيها الإمكانيات والاحتياجات الضرورية لتحقيق أهدافها الثقافية والترفيهية.

الوسائط الثقافية والترفيهية في رياض الأطفال والمدارس

تعتبر رياض الأطفال مرحلة انتقالية توفر للطفل مجالاً آخر للثقافة والترفيه بالإضافة للأسرة، ومجالا للعب والتكيف مع الجماعة، كما أنها تقوم بتنمية وصقل الجوانب الفكرية والعاطفية والاجتماعية. ولا تزال رياض الأطفال في فلسطين تلعب دوراً ثانوياً في المجالات الثقافية والترفيهية للطفل الفلسطيني. ولا يندرج التعليم في مرحلة رياض الأطفال ضمن التعليم الإلزامي، إنما هو مرحلة لتهيئة الطفل للالتحاق بالمرحلة الأساسية الإلزامية ثم المرحلة الثانوية.

مكتبات رياض الأطفال

لا تتوفر معلومات كثيرة عن مكتبات رياض الأطفال، ولا يوجد أيضا دراسات تعطي مؤشرات حول مدى انتفاع الأطفال من هذه المكتبات.

جدول (4-3): التوزيع النسبي لرياض الأطفال التي يتوفر فيها مكتبة حسب المنطقة وعدد الكتب للعام الدراسي 1997/1996.

المنطقة	اقل من 100 كتاب (%)	499-100 كتاب (%)	500 فأكثر (%)	المجموع (%)	عدد رياض الأطفال التي يتوفر فيها مكتبة	مجموع رياض الأطفال للعام الدراسي 19997/1996
الضفة الغربية	81.9	15.3	2.8	100	498	505
قطاع غزة	91.0	8.5	0.5	100	200	200
الأراضي الفلسطينية	84.5	13.3	2.2	100	698	705

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم 1997 الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996 رام الله- فلسطين

شكل (4-2): التوزيع النسبي لرياض الأطفال التي يتوفر فيها مكتبة حسب عدد الكتب المتوفرة والمنطقة للعام الدراسي 1997/1996

يتضح من الجدول (4-3) أن أغلبية رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية يتوفر فيها مكتبات، وكانت 84.5% من هذه المكتبات تحتوي على أقل من 100 كتاب، بينما 2.2% منها تحتوي على 500 كتاب فأكثر. وهذا يشير إلى أهمية الاستثمار في مكتبات رياض الأطفال ومزيد من البحث للتعرف على مدى انتفاع الأطفال

المكتبات المدرسية

42.3% من مدارس الضفة الغربية الحكومية التي يتوفر فيها مكتبة يتجاوز عدد الكتب فيها 1000 كتاب مقارنة بـ 12% في قطاع غزة

يبين الجدول (4-4) أنه باستثناء سبع مدارس من المدارس الفلسطينية فان جميع المدارس يتوفر فيها مكتبة مدرسية وذلك في العام الدراسي 1997/1996، ولكن تتفاوت أعداد الكتب في مكتباتها من مدرسة إلى أخرى، أما من حيث المكان فان المكتبة قد تكون في غرفة خاصة للمكتبة أو في غرفة الإدارة أو في غرفة الصف أو في الممرات.

كما يتضح من الجدول أن 43.7% من مجموع المدارس التي يتوفر فيها مكتبة في الأراضي الفلسطينية يتجاوز عدد الكتب فيها 1000 كتاب، وأن 20.8% يتوفر في مكتباتها ما بين 500-999 كتاباً مقارنة مع 15.0% يتوفر في مكتباتها أقل من 100 كتاب و20.5% يتوفر في مكتباتها ما بين 100-499 كتاباً. إن اكثر من ثلاثة أرباع مدارس الوكالة يوجد في مكتباتها 1000 كتاب واكثر، في حين أن 37.7% من المدارس الحكومية و30.6% من المدارس الخاصة فيها هذا العدد من الكتب.

جدول (4-4): التوزيع النسبي للمدارس التي يتوفر فيها مكتبة حسب عدد الكتب والمنطقة والجهة المشرفة للعام الدراسي 1997/1996

المنطقة والجهة المشرفة	اقل من 100 كتاب (%)	100-499 (%)	500-999 (%)	1000 + (%)	المجموع (%)	عدد المدارس التي يتوفر فيها مكتبة	مجموع المدارس للعام الدراسي 1997/1996
الضفة الغربية							
الحكومة	12.0	21.8	23.9	42.3	100	944	946
وكالة	19.6	6.2	10.3	63.9	100	97	100
خاصة	39.0	19.9	8.9	32.2	100	146	147
قطاع غزة							
الحكومة	18.7	36.1	33.2	12.0	100	166	167
وكالة	1.9	5.6	7.4	85.1	100	161	161
خاصة	45.4	36.4	9.1	9.1	100	11	11
الأراضي الفلسطينية							
الحكومة	13.0	24.0	25.3	37.7	100	1110	1113
وكالة	8.5	5.8	8.5	77.2	100	258	261
خاصة	39.5	21.0	8.9	30.6	100	157	158
المجموع العام	**15.0**	**20.5**	**20.8**	**43.7**	**100**	**1525**	**1532**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996 رام الله-فلسطين.

ولا تقل أهمية المكتبة المدرسية عن مكتبة رياض الأطفال من ناحية تطوير المكتبات والتعرف على مدى ملاءمتها لاحتياجات الطلبة ومدى انتفاعهم منها.

جدول (4-5): عدد الكتب لكل مدرسة ومعدل عدد الكتب لكل طالب في المدارس الحكومية حسب المنطقة للعام الدراسي 1997/1996

المنطقة	عدد الكتب(بالألاف)	كتاب/مدرسة	كتاب/طالب
الضفة الغربية	1060.2	1121	3.3
قطاع غزة	105.7	633	0.8
الأراضي الفلسطينية	1165.9	1048	2.4

المصدر: وزارة التربية والتعليم. قاعدة بيانات المكتبة المدرسية 1997

يتضح من الجدول (4-5) أن هناك فجوة كبيرة في عدد الكتب في المدارس الحكومية بين مدارس قطاع غزة و مدارس الضفة الغربية حيث يقل معدل عدد الكتب لكل مدرسة في قطاع غزة بحوالي 488 كتاباً عن معدل عددها في مدارس الضفة الغربية.

0.8 كتاب/طالب في قطاع غزة، في حين يبلغ المعدل في الضفة الغربية 3.3 كتاب/طالب

بالنسبة لاستخدام الأطفال للمكتبة المدرسية. وجد أن نسبة الإعارة من مكتبات المدارس الحكومية لا تتجاوز 15.9% من مجموع الكتب خلال العام الدراسي 1997/1996 في الأراضي الفلسطينية، وتبلغ هذه النسبة 14% في الضفة الغربية و 35.9% في قطاع غزة.[32] فبالرغم من انخفاض معدل عدد الكتب لكل مدرسة في مدارس قطاع غزة الحكومية بالمقارنة مع الضفة الغربية، إلا أن إقبال الأطفال على القراءة والمطالعة في قطاع غزة اكثر منه في الضفة الغربية.

الوسائط التكنولوجية للثقافة والترفيه في المدارس

يعتبر التلفزيون والفيديو والحاسوب والمسجل من الوسائط التثقيفية في المدارس ورياض الأطفال الفلسطينية. لا تزيد نسبة توفر الحاسوب في رياض الأطفال عن 17.7% من مجموع رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية ، وتبلغ هذه النسبة 20.2% في الضفة الغربية و12.4% في قطاع غزة. أما بالنسبة للمدارس فقد وسعت وزارة التربية استخدام الحاسوب في مدارسها وشجعت المدارس الخاصة على استخدامها كوسيلة تعليمية ترفيهية وتثقيفية. ويلاحظ من الجدول (4–6) أن 48.5% من مجموع المدارس في الأراضي الفلسطينية يتوفر فيها حاسوب، وأن 45.8% من مدارس الضفة الغربية و55.3% من مدارس قطاع غزة يتوفر فيها حاسوب.

جدول (4–6): نسبة المدارس ورياض الأطفال حسب توفر جهاز الحاسوب، التلفزيون، الفيديو، المسجل حسب المنطقة للعام 1998/1997

البيان	الحاسوب	التلفزيون	الفيديو	المسجل	عدد المدارس ورياض الأطفال للعام الدراسي 1998–1997
رياض الأطفال					
الضفة الغربية	20.2	38.8	33.7	81.2	570
قطاع غزة	12.4	23.7	14.6	66.2	219
الأراضي الفلسطينية	17.7	34.6	28.4	77.4	789
المدارس					
الضفة الغربية	45.8	45.2	42.8	94.5	1244
قطاع غزة	55.3	24.5	22.1	94.8	367
الأراضي الفلسطينية	48.5	40.5	38.1	94.5	1611

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1998 الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997 رقم (4). رام الله– فلسطين.

[32] وزارة التربية والتعليم. قاعدة بيانات المكتبة المدرسية، 1997.

المهرجانات والمسابقات الثقافية والفنية والرحلات والرياضة

تعتبر الأنشطة الطلابية التي تنظمها المدرسة سواء كانت ثقافية أو رياضية أو فنية من أهم الوسائط التي تلجأ إليها المدرسة في تنمية الطفل وتنشئته اجتماعيا وثقافيا وترفيهيا.

على المستوى الثقافي تنظم المدارس ومديريات التربية والوزارة مهرجانات سنوية من خلال مشاركة الطلبة في مسابقات في الخط العربي، الشطرنج، المقالة، القصة القصيرة، والتحقيق الصحفي، أوائل المطالعين، حفظ القران وتلاوته، الشعر، الخطابة، مسابقات الأطفال في الرسم والأناشيد والمشاركة في المسرح المدرسي. هذه الأنشطة تهدف إلى تنمية الإحساس الجمالي لدى الطفل ورفع الذوق الفني لديهم والكشف عن المهارات الفنية والإبداعية والعمل على تنميتها.

دور المحيط الاجتماعي في ثقافة الطفل وترفيهه:

المحيط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي عدا الأسرة والمدرسة تترك للطفل حرية اختيار المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية، مثل الانضمام إلى الأندية الثقافية والرياضية أو حضور المسرحيات، أو مشاهدة التلفزيون وتشتمل على وسائط الإعلام المسموعة والمقروءة، وحضور المعارض والمتاحف، وممارسة الأنشطة الفنية كالرسم والموسيقى.

برامج التلفزيون المفضلة لدى الأطفال

76.7% من الأطفال (9–17 سنة) يفضلون البرامج الفنية والترفيهية، وهي ذات أولوية بالنسبة لهم، تليها برامج الأطفال (66%) بينما الرياضة تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأولوية (37.5%). أما البرامج التعليمية والإخبارية فقد حظيت بأدنى اهتمام في سلم أولويات الأطفال مما يدل على أن هذه البرامج لا تجذب اهتمام الأطفال.

جدول (4–7): نسبة الأطفال (9–17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب برامج التلفزيون المفضلة 1996

برامج التلفزيون المفضلة	نسبة الأطفال (9–17 سنة)
علمية	21.5
ثقافية وتعليمية	30.3
فنية وترفيهية	76.7
إخبارية	29.1
رياضية	37.5
أطفال	66.0
دينية	26.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. قاعدة بيانات مسح الثقافة– 1996. رام الله– فلسطين. بيانات غير منشورة.

برامج الإذاعة الموجهة للأطفال

برامج الإذاعة الموجهة للأطفال والتي تبثها إذاعة صوت فلسطين، سواء أكانت تعليمية، ثقافية أو ترفيهية لا تتجاوز 0.9% من مجموع ساعات البث السنوية والبالغ عددها 6,923 ساعة بث سنويا[33].

مكتبات الأطفال

ما يقارب مكتبة عامة واحدة لكل 15 ألف طفل (دون 18 سنة)

أظهرت دراسة مسحية بعنوان (واقع مكتبات الطفل في فلسطين) تحت إشراف وزارة الثقافة عام 1998[34] أن عدد مكتبات الأطفال في الأراضي الفلسطينية، بلغ 97 مكتبة، 52% منها مكتبة أطفال مستقلة، 45% تشكل جزءاً أو قسماً من مكتبة عامة. كما أشارت الدراسة إلى أن 61% من المكتبات أنشئت بعد عام 1990.

وتجدر الإشارة إلى انه بناء على عدد الأطفال (دون 18 سنة) المقدر في منتصف عام 1997، (والذي بلغ 1,484,313) طفلا يوجد مكتبة واحدة لكل 15 ألف طفل، وهذا يدل على النقص الواضح في عدد مكتبات الأطفال التي ما زالت تعاني من إهمال شديد وان مكتبات الأطفال غير قادرة على تقديم الخدمات اللازمة للأطفال.

جدول (4-8): توزيع مكتبات الأطفال العامة حسب نوع المكتبة، 1998

نوع المكتبة	النسبة
مكتبة أطفال مستقلة	52.6
المكتبة جزء من المكتبة العامة	45.4
لا جواب	02.0
المجموع	**100**

واقع مكتبات الأطفال في فلسطين-دراسة مسحية، 1998

كما يشير الجدول (4-9) أن الخدمة الرئيسية التي تقدمها مكتبات الأطفال هي المطالعة الداخلية بنسبة (95.8%)، يليها خدمات الإعارة والندوات والرسم وتدريب الأطفال على استخدام المكتبة (60-66%)، أما خدمات عرض الأفلام وإقامة المعارض فهي لا تكاد تشكل نشاطاً رئيسياً لمكتبات الأطفال (إذ تبلغ نسبتها أقل من 32%)

[33] إذاعة صوت فلسطين. من 1998/1/1-1998/12/31.

[34] مجموعة من المكتبيين المختصين، واقع مكتبات الأطفال في فلسطين-دراسة مسحية، 1998.

جدول (4-9): توزيع مكتبات الأطفال حسب نوع الخدمات التي تقدمها، 1998

نوع الخدمة	النسبة
الإعارة	65.9
المطالعة الداخلية	95.8
عرض الأفلام	28.1
الندوات	61.1
رواية القصص	57.3
الدراما والتمثيل	40.6
الرسم	62.5
كتابة القصة	46.3
إقامة المعارض	31.3
تدريب الأطفال على استخدام المكتبة	60.4

واقع مكتبات الأطفال في فلسطين-دراسة مسحية، 1998

الكتب ومجلات الأطفال

لا يوجد دراسات تقيم الكتب التي يقرؤها الأطفال من حيث المحتوى. وان غالبية الكتب التي يقرؤها الأطفال، إما كتب مترجمة أو كتب كتبها مؤلفون عرب. أما عدد كتب الأطفال التي كتبها كتاب فلسطينيون منذ مطلع القرن الحالي وحتى عام 1996 وامكن حصرها فهي لا تتجاوز 867 كتابا منها 377 قصة و89 ديوان شعر للأطفال و106 مسرحيات والباقي في الثقافة العامة والكتب المدرسية، أما عدد الكتب التي ترجمها فلسطينيون فتبلغ 44 كتابا[35].

المؤسسات الثقافية والترفيهية

نسبة الذكور الذين يترددون على النوادي الرياضية تفوق ثلاثة أضعاف نسبة الإناث

لا يتوفر معلومات حديثة عن المؤسسات الثقافية العاملة والتي تهتم بثقافة الطفل، من حيث أعدادها وأهدافها وأنشطتها. يبين الجدول (4-10) أن 15% من الأطفال من كلا الجنسين (9-17 سنة) يترددون على النوادي الرياضية والثقافية. وأن نسبة الذكور منهم تفوق ثلاثة أضعاف نسبة الإناث، حيث أن كل 100 طفل ذكر يتردد على النوادي الرياضية يقابلهم 28 طفل أنثى. تبلغ نسبة الأطفال (9-17 سنة) الذين يترددون على المتاحف 6.6% ولا تختلف هذه النسبة بين الأطفال الذكور والإناث. وكذلك الحال في زيارة المعارض، إذ تبلغ نسبة الأطفال (9-17 سنة) الذين يترددون على المعارض 16.4%.

[35] : ماري جميل فاشة / الببلوغرافية الفلسطينية- مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي

جدول (4-10): نسبة الأطفال (9-17 سنة) الذين يزورون مؤسسات ثقافية حسب نوع المؤسسة والجنس والعمر، 1996

العمر والجنس	النوادي الرياضية/ الثقافية	متاحف	معارض	مسارح
ذكور				
13-9	18.4	5.9	14.6	6.7
17-14	28.3	7.4	18.8	7.7
17-9	22.5	6.5	16.3	7.1
إناث				
13-9	6.1	6.1	14.0	5.5
17-14	6.3	7.2	20.0	3.7
17-9	6.2	6.6	16.6	4.7
كلا الجنسين				
13-9	12.9	6.0	14.3	6.2
17-14	17.8	7.3	19.3	5.8
17-9	15.0	6.6	16.4	6.0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1996. قاعدة بيانات مسح الثقافة 1996. رام الله-فلسطين

المخيمات الصيفية

تعتبر المخيمات الصيفية من اكثر الوسائط الثقافية والترفيهية شعبية ومن أوسعها انتشارا. حيث يتدفق آلاف الأطفال على هذه المخيمات سنويا وتهدف هذه المخيمات إلى استغلال أوقات فراغ الأطفال إيجابيا لتأهيلهم اجتماعيا وتربويا وثقافيا، ورفع مستوى وعيهم في مجالات البيئة والصحة.

جدول (4-11): عدد المخيمات الصيفية وعدد المشاركين خلال الدورة الصيفية للعام 1998

المنطقة	مخيمات أشبال	مخيمات زهرات	عدد المشاركين	عدد المدربين	عدد المشرفين
الضفة الغربية	35	11	15000	276	320
قطاع غزة	50	38	27000	396	1000
الأراضي الفلسطينية	85	49	42000	672	1320

المصدر: وزارة الشباب والرياضة. تقرير برنامج المخيمات الصيفية، 1998.

يبين الجدول (4-11) أن عدد المخيمات الصيفية التي قامت وزارة الشباب والرياضة خلال العام 1998 بتنظيمها، بلغت 134 مخيما منها 85 مخيما للأشبال و49 مخيما للزهرات، كما بلغ عدد المشاركين فيها 42 ألف مشارك منهم 15 ألفاً في الضفة الغربية و27 ألفاً في قطاع غزة. وتضمنت هذه المخيمات العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية، حيث اشتملت الفعاليات الثقافية على برامج إذاعية متنوعة ولوحات حائط ومجلات حائط تعبر عن شهداء فلسطين وعن القرى الفلسطينية المدمرة وغيرها. كما تضمنت الأنشطة الفنية، الرسم والنحت والفلكلور الشعبي والأهازيج والدبكات والتمثيل والأنشطة اليدوية. ونظمت الأنشطة الرياضية والاجتماعية والرحلات. وقد رافق هذه الأنشطة برامج تثقيفية حيث نظمت العديد من المحاضرات والندوات تناولت مختلف الجوانب السياسية والوطنية والتاريخية والجغرافية والدينية والصحية.

- 96.4% من الأطفال (دون 18 سنة) لا تمتلك أسرهم جهاز حاسوب.
- 87.9% من الأطفال (دون 18 سنة) يتوفر لدى أسرهم جهاز تلفزيون.
- مشاهدة التلفزيون واللعب مع الأصدقاء هي الأنشطة الأكثر شيوعاً بين الأطفال (94.9%، 80.1% على التوالي).
- 84.5% من رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية لا يزيد عدد الكتب في مكتباتها عن 100 كتاب. ويبلغ معدل عدد الكتب لكل مدرسة في المدارس الحكومية في الضفة الغربية 1121 كتابا/مدرسة وذلك للعام الدراسي 1997/1996. في حين بلغ المعدل في قطاع غزة 633 كتابا/مدرسة.
- معدل عدد الكتب لكل طالب في المدارس الحكومية في قطاع غزة 0.8% كتاب/ طالب مقارنة بـ 3.3 كتاب/ طالب في مدارس الضفة الغربية الحكومية.
- نسبة المدارس الحكومية في الضفة الغربية التي يتوفر فيها جهاز حاسوب 40.2% وبلغت هذه النسبة 55.3% في قطاع غزة من مجموع المدارس. وذلك للعام الدراسي 1998/1997.
- برامج الإذاعة الموجهة للأطفال والتي تبثها إذاعة صوت فلسطين، سواء كانت تعليمية، ثقافية أو ترفيهية لا تتجاوز 0.9% من مجموع ساعات البث السنوية والبالغ عددها 6923 ساعة بث سنوياً.
- مكتبة عامة واحدة لكل 15 ألف طفل (دون 18 سنة).
- نسبة الأطفال (دون 18 سنة) الذين يترددون على النوادي الثقافية والترفيهية والرياضية 15%، نسبة الذكور منهم (22.5%) وهي تفوق نسبة الإناث (6.2%) بثلاثة أضعاف.
- بلغ عدد المخيمات الصيفية التي نظمتها وزارة الشباب في عام 1998 حوالي 134 مخيما صيفيا، منها 85 مخيما للأشبال و49 مخيما للزهرات. و قد بلغ عدد المشاركين فيها حوالي 42 ألف مشارك منهم 15 ألف مشارك من الضفة الغربية و27 ألف مشارك من قطاع غزة.

التوصيـــات

إن ثقافة الطفل لا تنشأ من تلقاء نفسها، إذ لا بد أن نتعهدها بالعناية والرعاية منذ الطفولة المبكرة، ومن خلال مجموعـــة من التدابير، بغية استثارة اهتمام الأطفال والكشف عن مواهبهم ضمن خطة علمية مدروسة، فإننا نوصي بما يلي:

- توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة عن الحياة الثقافية والترفيهية الفلسطينية والمتعلقة بالمراكز الثقافية وشركات إنتاج الفنون والعاب الأطفال وشركات الصحافة ودور النشر المتعلقة بثقافة الطفل وحجم الطلب عليها.

- عمل دراسات وبحوث ميدانية لمعرفة مدى انتفاع الطفل الفلسطيني من الثقافات والفنون التي تتدفق عليه من جميـــع الاتجاهات. ومعرفة نوعيتها ومدى تأثيرها على حياته ومستقبله.

- توفير معلومات وبيانات إحصائية عن فحوى القصص والألعاب التراثية التي تقدمها الأسرة للطفـــل فـــي مراحلـــه الأولى من اجل تصنيفها واعادة تقييمها وحفظها من الاندثار.

- تقييم أداء المؤسسات الثقافية والترفيهية التي تقدم خدماتها للطفل الفلسطيني ودراسة برامجها وخططها المستقبلية.

- العمل على توحيد جهود المؤسسات الثقافية والترفيهية المعنية بثقافة الطفل، من اجل وضع خطة متكاملة تحدد فيـــها مستقبل ثقافة الطفل الفلسطيني والصورة التي نريده أن يكون عليها في القرن الحادي والعشرين.

- العمل على توزيع المؤسسات الثقافية والترفيهية توزيعا عادلا على الريف والحضر والمخيمات والمنـــاطق الأقـــل حظا. وتوسيع المشاركة في المؤسسات الثقافية والترفيهية.

- العمل على إيجاد تشريعات لحماية التراث الثقافي والترفيهي ونقله للأجيال القادمة جيلا بعد جيل والترويج له.

- إن التحديات التي تواجه ثقافة الطفل الفلسطيني في القرن الحادي والعشرين، تكمن في قدرة المجتمع الفلســـطيني على تربية الأجيال القادمة على امتلاك القدرات في نقد الثقافة السائدة واعادة تقييمها بدلا من الاكتفاء بمجرد إعـــادة إنتاجها.

ويؤكد تقرير اليونسكو حول ثقافة الطفل في القرن الحادي والعشرين في التربية الأولية، على انـــه يجـــب أن نســـاعد الأطفال على تفهم افضل لثقافتهم الخاصة الماضي منها والحاضر. ولكن في نطاق مجتمعي أوسع، مجتمع أممي يعتـــبر فيه انفتاح الثقافات الخاصة على بعضها وحوارها مع بعضها، هو الوسيلة الوحيدة لازدهار أي منها وإيجابية تعاملها مع غيرها.

المراجـــــع:

1. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.** *قاعدة بيانات مسح الثقافة، .* رام الله– فلسطين. **بيانات غير منشورة.**

2. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.** *قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997.*

3. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1997.** *الكتاب الإحصائي التربوي، 1997/1996.* رام الله–فلسطين.

4. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1998.** *الكتاب الإحصائي التربوي، 1998/1997.* رام الله–فلسطين.

5. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999،** *مسح عمل وأنشطة الأطفال النتائج الأساسية، كانون أول، 1998،* رام الله – فلسطين

6. ماري جميل فاشة/ *الببلوغرافية الفلسطينية لكتب الأطفال – مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي.*

7. **منظمة الأمم للطفولة، (اليونيسف).** *الأطفال أولا اتفاقية حقوق الطفل، 1990.*

8. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.** *نحو خطة قومية لثقافة الطفل العربي. تونس 1994*

9. **واقع مكتبات الأطفال في فلسطين.** *دراسة مسحية. وزارة الثقافة، 1998 .*

10. **وزارة التربية والتعليم.** *قاعدة بيانات المكتبة المدرسية، 1997 .*

11. **وزارة الشباب والرياضة.** *تقرير برنامج المخيمات الصيفية، 1998 .*

أطفال بحاجة إلى حماية خاصة

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بمجموعة عمرية محددة من الأطفال. ويطلق على هذه المجموعة اسم "أطفال بحاجة إلى حماية خاصة"، وهم يمثلون مجموعة متنوعة من الأطفال الذين يعيشون تحت ظروف معيشية صعبة تؤثر سلباً على صحة الطفل الجسدية والعقلية. عادة ما يتم تعريف هؤلاء الأطفال حسب نوع الظروف المعيشية التي يعيشون فيها أو التي يتعرضون للعيش فيها. وتشمل هذه الفئة:

1. الأطفال المنفصلين عن والديهم بسبب وضعهم في مؤسسات، أو الاستشفاء، أو عدم لم شمل الأسرة، أو التبني، أو المحرومين من البيئة الأسرية. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 9، 10، 20 و21)*
2. الأطفال المعرضين للعنف بجميع أشكاله: الجسدي، والنفسي والجنسي. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 19 و34)*
3. الأطفال المعاقين. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 23)*
4. الأطفال الفقراء. (اتفاقية حقوق الطفل–المادة 26 و27)
5. الأطفال العاملين. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 32)*
6. الأطفال المعرضين للاستخدام، أو لبيع أو ترويج المخدرات والعقاقير. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 35)*
7. الأطفال المحرومين من حريتهم أو يعيشون ضمن الرعاية المؤسسية للأحداث. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 37 و40)*
8. الأطفال الذين يتأثرون بالصراع المسلح والعنف. *(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 38 و39)*

وعلى الرغم من أن العديد من الأمم تعمل بجد لضمان تمتع الأطفال بحقوقهم كاملةً كما ورد في اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن في أي مكان. وهذا هدف يصعب تحقيقه بشكل خاص بسبب عدد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي تكون في بعض الأحيان خارج نطاق سيطرة الأمة أو الناس. ولا شك أن هذه العوامل تؤثر سلباً على الأطفال بشكل عام، والأطفال الذين بحاجة إلى حماية خاصة، بشكل خاص. علاوة على ذلك، نجد الأطفال يواجهون عدداً من الأحداث المأساوية الناجمة عن أفراد في محيطهم، ومثال ذلك تعرض الأطفال للإهمال، وسوء المعاملة، والاستغلال، والعنف من أشخاص كان يفترض أن يكونوا بمنزلة مقدمي الرعاية الأولية لهم. ومن الواضح أيضاً أن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى رعاية وحماية خاصة وأنهم لا يسيطرون على أحداث وأمور الحياة المحيطة بهم. ويرجح أيضاً أنه لا توجد سيطرة لهؤلاء على المصادر البيئية، والمادية، والجسدية اللازمة للتحقق من أنهم يتلقون الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية اللازمة لتنميتهم على نحو شامل.

يتضمن هذا الفصل تحليل البيانات المتوفرة حول مجموعات أطفال بحاجة إلى حماية خاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد تقارير منفصلة حول الأطفال العاملين، والأطفال الفقراء، حيث تم إعطاؤها خصوصية ضمن فصول خاصة من هذا التقرير.

الأطفال المقيمون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية:

> ***للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له حفاظاً على مصالحه الفضلى بالبقاء في تلك البيئة الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.***
>
> ***(اتفاقية حقوق الطفل-المادة 20)***

تتناول المواد 9، و10، و20، و21 من ميثاق حقوق الطفل قضايا تتعلق بحقوق الأطفال: المنفصلين عن ذويهم، والرافضين لِلَم شملهم مع عائلاتهم، والمحرومين من الجو العائلي، والأطفال الذين تم نقلهم بشكل مؤقت أو دائم من بيوتهم، والأطفال الذين تم تبنيهم. وفي الكثير من الحالات، يتم فصل الأطفال عن عائلاتهم لأسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية خارجة عن سيطرة الأطفال أنفسهم. وفي بعض الأحيان، يتم نقل الأطفال بشكل مؤقت أو دائم من الجو العائلي الذين يعيشون فيه، لأنهم لا يتلقون الرعاية المناسبة لنموهم وتطورهم. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال الذين يتعرضون لإساءة المعاملة والإهمال من جانب ذويهم أو الجهات التي توفر الرعاية لهم. في حالات أخرى، يجد الأطفال أنفسهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو الصحية لأن عائلاتهم لا تستطيع أن توفر لهم الاحتياجات الأساسية لهم من مأكل، ومأوى، ودفء وتعليم. وغالباً ما ينطبق ذلك على العائلات التي تعيش في فقر شديد أو على الأطفال المعاقين الذين لم تعد عائلاتهم قادرة على توفير الرعاية والمعايير المعيشية المناسبة لهم. وفي غالبية الحالات المبينة أعلاه، يتم وضع الأطفال في وصاية مصادر رعاية بديلة تتمثل في دور أيتام، أو بيوت خاصة للأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

أطفال بحاجة إلى الرعاية الاجتماعية

جدول (5-1): الأطفال دون 18 سنة النزلاء في بيوت الأيتام، 1998

جنس الطفل	الضفة الغربية (12 بيت للأيتام)	قطاع غزة (3 بيوت للأيتام)	القدس (7 بيوت للأيتام)	العدد الكلي للأطفال
ذكور	501	75	519	**1095**
إناث	620	43	222	**885**
المجموع	**1121**	**118**	**741**	**1980**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 1998. التقرير السنوي لدائرة الأسرة والطفولة-النشاطات والإنجازات.

يوجد حاليا 22 مركزا خاصا يقدم الرعاية للأيتام والأطفال المحرومين في الأراضي الفلسطينية، منهم اثنا عشر مركزا في الضفة الغربية، وثلاثة مراكز في قطاع غزة، وسبعة مراكز في القدس. ويبلغ مجموع عدد الأيتام المقيمين فيها 1980 طفلا وذلك اعتبارا من كانون أول 1998، منهم 57% في الضفة الغربية، 6% في قطاع غزة، و37% في القدس. ويشكل هؤلاء الأطفال أقل من 0.13% من مجموع الأطفال في الأراضي الفلسطينية. وبلغ عدد الأطفال الذكور في بيوت الأيتام 1095 (55%) مقارنة بـ 885 (45%) من الإناث، بينما تجاوز عدد الأطفال المقيمين في مؤسسات رعاية الأيتام 2800 طفلا في العام 1996، وتشير البيانات المتوفرة إلى مغادرة حوالي 1000 طفل لهذه المؤسسات خلال العامين السابقين عن طريق إعادتهم إلى بيوتهم، أو تبنيهم أو وضعهم مع عائلات لتقوم بتربيتهم.

أطفال بحاجة إلى الرعاية الصحية

لا تتوفر في الوقت الراهن بيانات تتعلق بعدد الأطفال الذين استمرت إقامتهم في المستشفيات فترات طويلة خلال العام 1998. ومع هذا تسمح السياسات المتبعة في المستشفيات الحكومية والخاصة للوالدين ومن يتولون رعاية الطفل للبقاء بجانب الطفل أثناء إقامته في المستشفى. وتنطلق هذه السياسة من منظور "صديق للطفل" والذي يحظى بكامل الدعم من اتفاقية حقوق الطفل.

الأطفال المعاقون:

> ***تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعاق عقليا أو جسديا في التمتع بحياة كريمة وكاملة، وفي ظل ظروف تضمن له الكرامة، وتعمل على تعزيز الاعتماد على النفس، وتسهيل مشاركة الطفل الفعالة في المجتمع.***
> **(اتفاقية حقوق الطفل- المادة 23-1)**

تتمثل الإعاقة لدى الأطفال بالقصور أو العجز المزمن في الحركة الجسدية، وحركة الأطراف، والقدرات الحسية أو التخاطبية، أو في ضعف الصحة العقلية أو الإدراكية أو وظائفهما. وفي العديد من الحالات يعاني الطفل من نوع واحد أو أكثر من أنواع الخلل الوظيفي المذكور. وتؤدي الأنواع المذكورة من الإعاقات في الغالب إلى حدوث مشاكل صحية للطفل، بل وتتعداها إلى وضع عوائق اجتماعية وتعليمية لا يعاني منها الطفل الخالي من الإعاقات. وهناك حاجة ملحة إلى تطوير مؤشرات وإجراءات ملائمة حول إعاقات الأطفال، وهي حاجة ملحه لم يتم الاهتمام بها وتلبيتها بشكل كاف في الأراضي الفلسطينية حتى الآن. وتعود هذه المشكلة إلى العديد من الأسباب. أولا: لا يزال النقاش دائرا حول اعتبارات تحديد وقياس الإعاقات عند الأطفال ومن بينها نوع الإعاقة، درجة/شدة الإعاقة، وتأثير الإعاقة على أداء الوظائف اليومية. ثانيا: لا تزال العديد من العوائق الاجتماعية تقف أمام الكشف عن الإعاقات وتسجيلها والتي تتجه إلى إخفاء أو إنكار وجود الإعاقات لأسباب اجتماعية. ثالثا: يحتمل أن بعض الأفراد الذين أبلغوا عن حالات الإعاقة لا يمتلكون المعرفة الكافية أو المهارات اللازمة لوصف الإعاقات بشكل كاف.

أنواع الإعاقات لدى الأطفال

تقريبا طفل من بين كل أربعة أطفال معاقين (دون 18 سنة) لديه إعاقة حركية

يشير الجدول (5-2) إلى وجود 15,567 طفلاً معاقاً في الأراضي الفلسطينية[36]، ممن يعانون من نوع واحد أو أكثر من الإعاقات على نحو مزمن. وهذا يعني وجود 1,120 طفلاً معاقاً لكل 100,000 طفل (دون 18 سنة) ممن يعانون من إعاقة واحدة أو إعاقات متعددة. ويبلغ المعدل العام لانتشار الإعاقات المسجلة بين الأطفال (0-4 سنوات) حوالي 702 لكل 100,000 طفل (دون 18 سنة). ومن المحتمل أن يدل هذا على انخفاض تشخيص الإعاقة عند الأطفال خلال السنوات الأولى من العمر، وبالتالي يتأخر اكتشافها ولا يتم التبليغ عنها.

جدول (5-2): عدد الأطفال المعاقين (دون 18 سنة) حسب فئات العمر بالسنوات الكاملة والجنس ونوع الإعاقة في الأراضي الفلسطينية، 1997

فئات عمرية والجنس	بصرية	سمعية	نطقية	سمعية / نطقية	حركية	استخدام الأصابع	عقلية	عقلية وحركية	متعددة	غير ذلك	المجموع
4-0											
ذكور	155	66	172	152	539	65	115	181	188	179	1812
إناث	130	65	127	119	472	44	95	147	189	159	1547
المجموع	285	131	299	271	1011	109	210	328	377	338	3359
9-5											
ذكور	289	118	320	241	650	75	382	213	284	203	2835
إناث	198	205	268	222	481	64	326	194	228	135	2221
المجموع	487	223	648	463	1131	139	708	407	512	338	5056
14-10											
ذكور	251	135	287	263	594	77	507	209	228	175	2726
إناث	188	92	163	197	380	37	392	147	187	123	1906
المجموع	439	227	450	460	974	114	899	356	415	298	4632
17-15											
ذكور	184	59	128	130	305	56	338	115	118	125	1558
إناث	89	41	76	89	227	26	198	62	95	59	962
المجموع	273	100	204	219	532	82	536	177	213	184	2520
17-0											
الذكور	879	378	907	786	2088	273	1342	718	818	682	8871
الإناث	605	403	634	627	1560	171	1011	550	699	476	6686
المجموع الكلي	**1484**	**781**	**1541**	**1413**	**3648**	**444**	**2353**	**1268**	**1517**	**1158**	**15.567**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997. بيانات غير منشورة.

[36] البيانات لا تشمل الأطفال في ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967. وهذه البيانات تغطي عدد الذين تم عدهم خلال الفترة 10-1997/12/24.

وعند البحث في الأسباب المرتبطة بالإعاقة يتبين بوضوح أن الغالبية العظمى من الإعاقات (أكثر من 60%) تعود لأسباب خلقية بالأساس. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن معظم الإعاقات هي قابلة للتشخيص خلال السنوات القليلة الأولى من العمر، كما يمكن منع حدوث العديد من التشوهات الخلقية في الوقت الحاضر. ويشير الجدول (5-2) إلى أن الإعاقات الحركية تشكل (23%) من مجموع الاعاقات وهي أكثر أنواع الإعاقات انتشارا عند الأطفال، تليها الإعاقات العقلية (15%)، والنطقية (10%)، والمتعددة (10%)، والإعاقات البصرية (9.5%).

وفي الواقع يبدو أن معدل انتشار الإعاقات الحركية بين الأطفال الذكور أعلى منه بين الإناث، إذا أضيف إلى النسبة المذكورة مجموع عدد الأطفال الذين يعانون من إعاقات حركية مترافقة مع أنواع أخرى من الإعاقات، مثل التخلف العقلي، ويبلغ عدد المصابين بإعاقات حركية 3,648 طفلاً، إلا أن هذا العدد يرتفع إلى 5,360 طفلا إذا أضيفت إليه حالات الإعاقة العقلية والحركية معاً وإعاقات حركة الأصابع، أي ما يعادل 34% من العدد الكلي لحالات الإعاقات المبلغ عنها بين الأطفال. بيد انه من المهم ملاحظة أن الاضطرابات الحركية هي أسهل أنواع الإعاقات وأكثرها بساطة من حيث التشخيص بين أنواع الإعاقات الأخرى، لذا من الأرجح أن يتم الكشف والإبلاغ عن هذا النوع من الإعاقات أكثر من غيرها. وتبلغ نسبة المصابين بإعاقات عقلية حوالي 23% إذا أضيفت إليها حالات الإعاقة العقلية المترافقة مع قصور في الحركة الجسدية، وتشير البيانات المتوفرة[37] بأنه لم تتم تلبية معظم احتياجات الأفراد

المعاقين بشكل ملائم، حيث تفتقر المراكز التأهيلية إلى الموارد الكافية لتقديم هذه الخدمات، كما توضع عوائق كبيرة أمام نشاطات الأطفال الذين يعانون من اضطرابات التخلف العقلي ولا تلبى أكثر احتياجاتهم الأساسية، ومن المشكوك فيه أن تقوم الأسر عادة بالإبلاغ عن هذه الأنواع من حالات الإعاقة. حيث يميل معظم الآباء والأمهات إلى نفي وإنكار وجود مثل هذه الحالات بين أطفالهم، بدلا من مواجهة الموضوع مباشرة وذلك بسبب الاتجاهات الاجتماعية السلبية تجاه التخلف العقلي والإعاقات عند الأطفال والبالغين على السواء.

يعاني 24% من إجمالي الأطفال ذوي الإعاقات من خلل في عمليتي النطق والسمع. وتشير البيانات المتوفرة[38] إلى عدم كفاية عدد المؤسسات المقدمة للخدمة (الصحية والتعليمية والاجتماعية) اللازمة لتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال، وبالتالي فان إعاقتهم تؤدي إلى تحديد نشاطاتهم بشكل كبير. ويلاحظ وجود ارتفاع كبير في عدد حالات الاضطراب السمعي والمبلغ عنها لدى الأطفال (5-9 سنوات). ويرجع سبب هذا الارتفاع في الغالب إلى الكشف عن الاضطرابات السمعية لدى الأطفال الملتحقين بالمدارس. وهذا يمكن أن يشير إلى عدم قيام الوالدين والأخصائيين الصحيين بالكشف عن الاضطرابات السمعية في المرحلة الأولى والتي يمكن تقديم العلاج فيها.

[37] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، دراسة تطوير الخدمات التأهيلية على المستوى التخصصي المتوسط في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997
[38] المصدر السابق

حدوث الإعاقات لدى الأطفال تعود بشكل رئيس لأسباب خلقية

يشير الجدول (5-2) إلى ارتفاع المعدل العام للإعاقات بين الذكور (بنسبة 1,252 لكل 100,000 طفل ذكر) اكثر من الإناث (بنسبة 980 لكل 100,000 طفل أنثى). وعند إجراء المقارنة بين معدلات كل نوع من أنواع الإعاقة لدى الجنسين يتبين أن تعرض الذكور للإصابة بالإعاقات بشكل عام أعلى منه لدى الإناث. ولهذه المعلومات قيمة هامة للغاية بالنسبة لتأثيرها على كيفية تطوير البرامج وعلى تحديد المجموعات المستهدفة. ولحسن الحظ تتوفر المعلومات التي تصنف شيوع معدلات الإعاقة حسب المحافظة. وتعتبر هذه المعلومات لا غنى عنها لضمان قيام مقدمي الخدمات بالتخطيط الاستراتيجي والسليم لبرامجهم بهدف تلبية الاحتياجات المجتمعية.

ويبين الشكل (5-1)[39] تصنيفاً مفصلاً لحالات الإعاقة حسب السبب والمنطقة والجنس. ومن الواضح تماما أن الإعاقات الخلقية تشكل السبب الأول المؤدي إلى الإعاقات بغض النظر عن الجنس أو المنطقة، وهناك افتقار للبيانات حول معدل

شكل (5-1): الأطفال المعاقون (دون 18 سنة) حسب سبب الإعاقة، الجنس والمنطقة، 1997

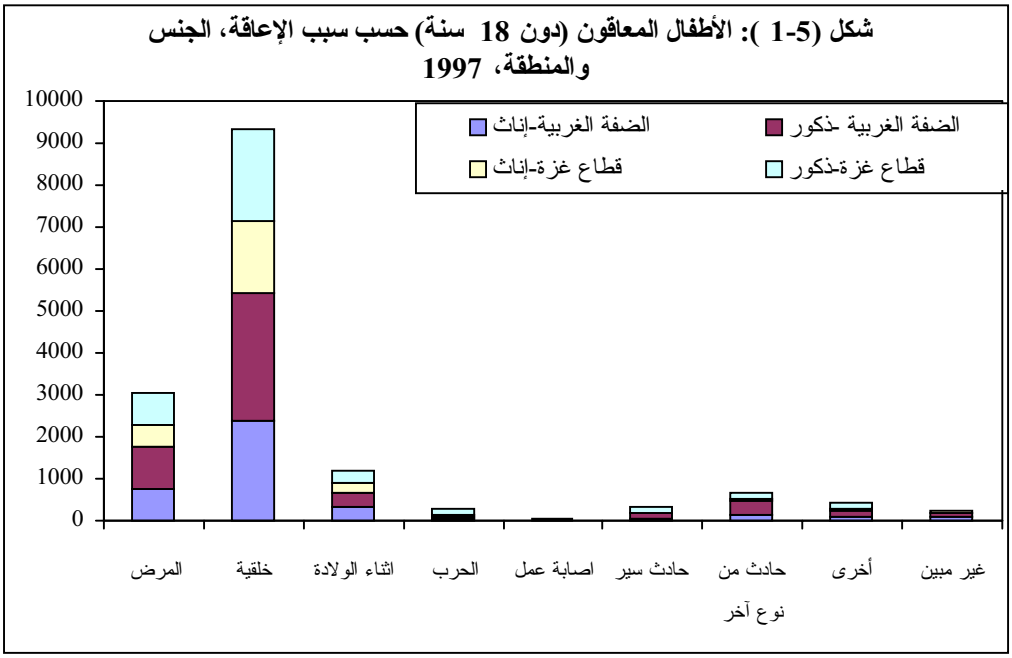

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997. بيانات غير منشورة

حدوث الإعاقات السنوية التي يبلغ عنها والتي لها أثر هام على المدى البعيد للبرامج والخطوات التي يجب القيام بها لتقليص المعدل العام لانتشار الإعاقات في مجتمعنا.

[39] البيانات لا تشمل الأطفال في ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للاراضي الفلسطينية عام 1967. وهذه البيانات تغطي عدد الذين تم عدهم خلال الفترة 10-1997/12/24.

ويظهر الشكل (5–2) أن أكثر من 9,356 حالة إعاقة (60%) ناجمة عن التشوهات الخلقية، بينما تتمثل الأسباب الأخرى في المرض (9%)، والعوامل المرتبطة بالولادة (8%)، وبعض الأسباب الأخرى بنسبة 1–2% لكل منها. وتشمل الحروب الأسباب الأخرى الحرب/النزاعات، والجروح وحوادث الطرق والعمل، أو بعض العوامل الأخرى غير المعروفة. ويرجح إصابة الأولاد الذكور بالإعاقات الناجمة عن حوادث السير وإصابات العمل والأسباب الأخرى أكثر من الإناث.

طفل أمي واحد من بين كل خمسة أطفال معاقين (10 –17 سنة)

الأطفال في قطاع غزة يتهددهم خطر الإعاقة بمعدل (1,154 إلى 100,000) بالمقارنة مع الأطفال في الضفة الغربية (1,096 إلى 100,000). وتشير البيانات حول الأسباب المؤدية إلى حدوث الإعاقات، إلى اتجاهات مماثلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالتشوهات الخلقية، والمرض، والعوامل المتعلقة بالولادة. ويمكن أن تساعد دراسة العوامل الأخرى الخاصة بالوراثة، والفقر، والعوامل البيئية، في التعرف على أسباب تعرض أطفال قطاع غزة لخطر الإصابة بالإعاقة بشكل أكبر من الأطفال في الضفة الغربية، ويشكل التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نهاية عام 1997 مصدرا للبيانات حول هذه المؤشرات لمزيد من البحث والتعمق والتحليل.

بلغت نسبة الأطفال المعاقين في العام 1997 ممن تتراوح أعمارهم من (5–17 سنة) أكثر من ثلاثة أرباع العدد الإجمالي للأطفال ذوي الإعاقات، حيث بلغت النسبة 78.4%. وتكتسب هذه المعلومة أهمية كبيرة بما تتضمنه من حقيقة أن غالبية الأطفال هم في مرحلة التعليم الإلزامي. لكن تبين البيانات المتوفرة من دراسة تطوير الخدمات التأهيلية[40] أن غالبية الأطفال المعاقين في هذه المرحلة لا تتلقى أي خدمات تعليمية. ويعتبر توفر بيانات مفصلة عن عدد السنوات التي قضاها الطفل المعاق منذ اكتشاف الإعاقة لديه عاملاً مهماً يؤدي إلى توفير معلومات قيمة عن الخلفية اللازمة لكيفية تقليص نسبة انتشار هذه الاضطرابات. وقد تبين أن ما نسبته 22% من مجموع ذوي الإعاقات (10–17 سنة) هم من الأميين، بينما 4% من مجموع الأطفال (10–17 سنة) هم أطفال أميون[41].

الأحداث الجانحون:

تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدّعى أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع. ***(اتفاقية حقوق الطفل–المادة 40– 1)***

تعتبر فئة الأحداث الفئة الأكثر تعرضا لشيوع العنف بينها مقارنة بالبالغين، وهذا يعود إلى عدد من العوامل التي تشمل صغر السن، نقص التجربة، التمتع بالقوة، والانخراط الفعال في المجتمع. يتجه كثير من الأحداث للالتحاق بالقوى

[40] وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. دراسة تطوير الخدمات التأهيلية على المستوى التخصصي المتوسط في محافظات الضفة الغربية وغزة: التقرير الأول: محافظات وسط الضفة الغربية. رام الله–فلسطين.

[41] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. رام الله–فلسطين. بيانات غير منشورة.

العاملة أو التسكع في الشوارع مما يؤدي إلى زيادة احتمال وقوعهم ضحية للعنف، أو سوء المعاملة، أو القيام فعليا باقتراف الجرائم بأنفسهم. وفي التعرض للعنف والمشاركة في ارتكاب الجرائم آثار سلبية على الصحة البدنية والعقلية لكافة الأحداث، ولذلك من المهم تحديد المؤشرات والمقاييس التي تصف بشكل ملائم كل من يقترف الجريمة، والأسباب التي تدفعه إلى ارتكابها، ومكان وقوعها وزمانها في آن واحد. كما يحمل جمع البيانات والمعلومات عن ضحايا جنوح الأحداث أهمية مماثلة. ولهذين النوعين من المعلومات قيمة كبرى نحو تطوير خطط واستراتيجيات وطنية رامية إلى تقليص العنف في مجتمعنا. فازدياد أعمال العنف من قبل الأحداث هو مؤشر عام على عدم كفاية أو فعالية الخطوات التي يتم تطبيقها لتوجيه السلوك السلبي للأحداث إلى سلوك إيجابي وعادات مقبولة اجتماعيا. كما تدل على حجم الجهود الإضافية التي يجب بذلها من قبل العائلات، والمدارس، ومجموعات الصحبة، ومنظمات الشباب والمؤسسات الدينية لدعم الأحداث بشكل عام خاصة أولئك الذين يحتمل وقوعهم ضحايا لمرتكبي أعمال العنف.

جدول (5-3): عدد الأحداث الجانحين، الموقوفين والمحكومين، حسب المنطقة، 1996 - 1997

حالة الحدث الجانح	1996			1997		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	**المجموع**	الضفة الغربية	قطاع غزة	**المجموع**
موقوف	100	193	**293**	816	493	**1309**
محكوم	13	12	**25**	141	160	**301**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية (1996). دائرة الأحداث المنحرفين.

يبين الجدول (5-3) ارتفاع عدد الأحداث المحكومين بجرائم باثني عشر ضعفا للفترة 1996-1997، أي ارتفع العدد من 25 حدثا تمت إدانتهم باقتراف جريمة في العام 1996، مقارنة بحوالي 301 منهم خلال العام 1997 وليس واضحا فيما إذا كان السبب وراء هذا الارتفاع عائداً إلى الزيادة الفعلية في عدد الإدانة الفعلية، أو إذا كان نتيجة للتطور في حفظ السجلات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. وإذا كان الخيار الثاني هو العامل الرئيسي فهو يدل إما على ارتفاع حقيقي في عدد الجرائم التي يقترفها الأحداث المتهمين بارتكابها، أو إلى زيادة نشاط الشرطة في ملاحقة واعتقال مرتكبيها من الأحداث، أو إلى ارتفاع نسبة الأحداث الذين توجه التهم لهم والذين تتم محاكمتهم وفق قانون الأحداث، أو إلى واحد أو أكثر من الأسباب المذكورة. ويتضح من كل ذلك أهمية وضع بيانات أساسية ثابتة من اجل التمكن من استخراج فيما إذا كانت معدلات الأحداث الجانحين السنوية آخذة في الارتفاع أو الانخفاض.

وعند فحص البيانات الواردة في الجدول (5-3) يلاحظ الارتفاع بمقدار أربعة أضعاف في عدد الأحداث المتهمين بارتكاب الجرائم في العام 1997 مقارنة مع هؤلاء الذين تمت إدانتهم في العام الذي سبقه. وتشتمل التهم الموجهة لهؤلاء على جرائم خطيرة منها القتل، محاولة القتل، السلب/السرقة، والاعتداء الجسدي على الآخرين، والإزعاج العام، والجرائم الجنسية وغير الأخلاقية وغيرها من الجرائم. وقد قفزت معدلات جرائم العنف الخطيرة التي يرتكبها الأحداث بين العامين 1996، 1997 من جريمة واحدة لكل 1000 (1996)، إلى 9 جرائم لكل 1000 حدث (1997)، بينما لا تتوفر بيانات حول عدد الأحداث المتهمين بارتكاب الجرائم في قطاع غزة خلال العام 1997.

ويتبين عند تحليل البيانات المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة احتمالات اقتراف الذكور من الأحداث للجرائم بالمقارنة مع الإناث، حيث بلغت نسبة الأحداث الإناث الجانحات 3.1% من مجموع الأحداث الجانحين. كما يلاحظ إلى جانب ذلك زيادة احتمال اقتراف جرائم العنف في الفئة العمرية (15–17 سنة) أكثر من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الرابعة عشرة. وتبين أن 85% من جرائم الأحداث المرتكبة خلال العام 1997 قد قام بها أحداث تتراوح أعمارهم بين (13–18 سنة).

جدول (5–4): توزيع الأحداث الجانحين حسب نوع الجريمة المرتكبة 1996–1997

نوع الجريمة	1996		1997	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تخريب الممتلكات العامة	40	3.5	720	49.1
الاعتداء على الآخرين	480	41.6	390	26.5
القتل/إيقاع ضرر بالغ	31	2.7	43	3.0
السلب/السرقة	468	40.6	0	0.0
المخدرات	6	0.5	2	0.1
الجرائم الأخلاقية	37	3.2	179	12.1
التشرد/الهروب من المنزل	80	6.9	7	0.5
غيرها	11	1.0	128	8.7
المجموع	**1153**	**%100**	**1469**	**%100**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية (1996 و 1997). دائرة الأحداث المنحرفين.

تشير البيانات المسجلة إلى قيام الأحداث بارتكاب أكثر من 468 حالة من السرقة والسلب في العام 1996 بينما لم يتم تسجيل أية حالة مشابهة حلال العام 1997. ويستبعد عدم وقوع جرائم سرقة أو سلب من قبل الأحداث خلال عام كامل، ولكن يبدو عدم اكتمال البيانات لدى الوزارة، كذلك يتبين ارتفاع بمقدار 18 ضعفا في معدل ارتكاب جرائم تخريب الممتلكات العامة خلال العام 1997 مقارنة بالعام 1996 حيث كان هذا النوع من الجرائم لا يتعدى نسبة 3% من إجمالي عدد جرائم الأحداث السنوية، بينما قفزت معدلاتها إلى 49% من كافة جرائم الأحداث خلال العام 1997.

لوحظ أيضا حدوث انخفاض في المعدل العام لجرائم العنف ضد الآخرين المبلغ عنها (الاعتداء، والتهديد بالسلاح، والقتل، والتواطؤ/الاشتراك في جريمة قتل) بين العامين 1996–1997. فقد حملت نسبة 45% من كافة جرائم الأحداث في العام 1996 طابع العنف مقارنة بحوالي 30% في العام 1997. ونأمل أن يعكس هذا الانخفاض انخفاضا فعليا في جرائم العنف. غير أن الأمر يحتاج إلى تحليل أوفى للمعلومات خاصة وأن ذلك يدل على عدم استكمال المعلومات المقدمة في الجرائم المبلغ عنها، خصوصا وأن هناك العديد من القضايا التي لا يتم التبليغ عنها أو وصولها إلى القضاء حيث تتفق العائلات على معالجة الموضوع فيما بينها بعيدا عن النظام القضائي. ويؤمل أن تتمكن السجلات في المستقبل من تقديم بيانات كاملة عن عدد الجرائم المرتكبة ووسائل الحل المتبعة. ومن المهم ملاحظة أن الأطفال الفلسطينيين في حالات نزاع مع القانون يمثلون نسبة تقل عن 0.3% من العدد الكلي للأطفال (10–18 سنة).

الأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة، والإهمال والاستغلال

تتعهد الدول الأطراف لحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي.
(اتفاقية حقوق الطفل-المادة 34- 1)
تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل.
(اتفاقية حقوق الطفل-المادة 36)

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على إنشاء نظام عمل اجتماعي لحماية الأطفال، وقامت بتدريب خمسة وعشرين عاملا اجتماعيا على حماية الطفل وتوظيفهم منذ أكثر من عام ونصف العام، وذلك لتقديم العون إلى الأطفال ممن يحتاجون إلى حماية خاصة من اجل توفير السلامة والأمن والحماية لهم مثلما تحددت في ميثاق حقوق الطفل. ويعمل أولئك العاملون انطلاقا من مبدأ أن الأسرة هي البيئة الأكثر ملاءمة لتربية الأطفال. وعليه تبذل الوزارة كافة الجهود من اجل بقاء الأطفال مع أسرهم وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للطفل والعائلة لضمان ديمومة العلاقات بين الطفل ووالديه وأقاربه.

جدول (5-5): توزيع حالات الحماية الخاصة للأطفال التي تمت معالجتها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، 1998

نوع المشكلة التي يواجهها الطفل	عدد الحالات
الاستغلال/ العنف الجنسي	21
الإيذاء الجسدي	54
مشاكل نفسية (انتحار، اكتئاب، وغيرها)	88
مرض مزمن/إعاقة	270
التسرب المدرسي	85
الهروب من المنزل	63
إدمان الوالدين/المرض المزمن	138
التأهيل الجسدي	52
أنواع أخرى من المشاكل	148
المجموع	**919**

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية (1998). التقرير السنوي لدائرة الأسرة والطفولة، النشاطات والإنجازات

يتبين من الجدول (5-5) أن عدد الحالات التي تعامل معها موظفو حماية الطفل قد بلغت 919 حالة خلال العام 1998. وقد حولت الأغلبية الساحقة من هذه الحالات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بعد أن جلبت اهتمام العاملين على حماية الطفل، وهم الشرطة، مرشدو المدارس والعاملون الاجتماعيون، ومن المتوقع أن يتسنى في العام القادم للعاملين الاجتماعيين على حماية الطفل التوصل إلى وضع نظام فعال للوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

لكن لا تعبر هذه الحالات بأي شكل عن العدد الحقيقي للأطفال الذين يعيشون ظروفا حياتية صعبة في ظل سوء المعاملة، والاستغلال والإهمال. وقد أشارت الأبحاث العالمية إلى عجز معظم أنظمة العمل الاجتماعي عن الوصول إلى 25% من كافة الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة. ومع حداثة نظام العمل الاجتماعي لحماية الطفل في الأراضي فلسطينية فمن الأرجح أن لا يتعدى التدخل الفعلي نسبة 5% من مجموع الأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية خاصة.

ملخص تنفيذي

- 1980 طفلا (دون 18 سنة) نزلاء في بيوت الأيتام لعام 1998، مقارنة بـــ 2800 طفل في العام 1996.
- يتواجد ما نسبته 57% من النزلاء في بيوت الأيتام في الضفة الغربية (12 بيتاً للأيتام)، مقارنةً بـــ 6% في قطـــاع غزة (6 بيوت للأيتام)، و37% في القدس (7 بيوت).
- المعدل العام لحالات الإعاقة بين الأطفال الذكور يرتفع بمعدل (1,252 لكل 100,000 طفل ذكر) مقارنة بالإنـــاث (980 لكل 100,000 طفل أنثى).
- تعرض الأطفال في قطاع غزة لخطر الإصابة بالإعاقات يزداد بمعـــدل (1,154 حالـــة لكـــل 100,000 طفـــل) بالمقارنة مع أطفال الضفة الغربية (1,096 حالة لكل 100,000 طفل).
- معدلات الأمية في أوساط الأطفال المعاقين (10–17 سنة) ترتفع حيث تصل إلى 22%.
- السبب الرئيسي الأول المؤدي لحدوث الإعاقة يرتبط في طبيعته بالتشوهات الخلقية، يليـــه المـــرض، والأســـباب المتعلقة بالولادة، مما يدل على إمكانية منع حدوث غالبية حالات الإعاقة.
- الإعاقات الحركية هي أكثر الأنواع شيوعا عند الأطفال وذلك بنسبة 23%، يليها على التوالي الإعاقـــات العقليـــة بنسبة (15%)، والنطقية (10%)، والإعاقات المتعددة (10%)، والإعاقات البصرية (9.5%).
- ارتفع عدد الأحداث الذين تمت إدانتهم باقتراف جريمة في العام 1996 من 25 حدثاً إلى 301 لعام 1997.
- ارتفع عدد الأحداث المتهمين بارتكاب الجرائم في العام 1997 بمقدار أربعة أضعاف مقارنة مع الذين تمت إدانتـــهم في العام 1996.
- ارتفع معدل ارتكاب جرائم تخريب الممتلكات العامة خلال العام 1997، بمقدار ثمانية عشرة ضعفا (49%) مقارنة بالعام 1996 (3% من إجمالي عدد جرائم الأحداث السنوية).
- عالجت وزارة الشؤون الاجتماعية 919 حالة من حالات الحماية الخاصة للطفل في العام 1998.
- تنوعت حالات الأطفال المذكورة التي تم التعامل معها، فاشتملت أحيانا على حـــالات مـــن الاســـتغلال الجنســـي، والإيذاء الجسدي، وسوء المعاملة، وعجز الوالدين عن توفير بيئة آمنة أو عدم قدرتهم على توفير مصـــادر ماليـــة كافية لتلبية الاحتياجات الصحية والجسدية والنفسية لأطفالهم.

التوصيـــات

- جمع البيانات الخاصة بشيوع وحدوث كل نوع من أنواع الإعاقة بين الأطفال من خلال سجلات شـــاملة يتوجـــب جمعها وحفظها من قبل كل من مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة.

- إجراء الأبحاث حول "العدد الحقيقي للأطفال المعاقين" لتحديد فيما إذا كان هناك نقص مقصود في نسبة الإبلاغ عن الإعاقات في مجتمعنا.

- الحصول سنويا على الإحصائيات الشاملة المتعلقة بوضع كل طفل من الأطفال المقيمين في المؤسسات ومن ضمنها العمر، الجنس، مدة الإقامة في المؤسسة، وسبب إيداع الطفل في المؤسسة.

- توثيق بيانات شاملة حول عدد الأطفال، والجنس، والعمر، ومدة الإقامة في المستشفى، والزيارات من قبل الوالدين، والعناية المقدمة أثناء إقامة الطفل في المستشفى.

- الحصول على بيانات حول عدد الوالدين (الآباء والأمهات) من نزلاء السجون، وعدد زيارات العائلة التـــي قبلـــت وتمت والتي تم رفضها. وهذا ينطبق أيضا على الأحداث من نزلاء السجون والمؤسسات وحقوقهم فـــي زيـــارات عائلية.

- توفير الإحصائيات حول عدد العائلات ذات الأطفال التي قدمت طلبات لجمع الشمل (بما فيها القدس).

- للتأكد من صحة المعلومات واستيفائها عند جمعها، يتوجب على الوزارات اتخاذ خطوات عملية لإنشاء نظام تسجيل ومراقبة ليعمل على رسم إطار ثابت لمتابعة البيانات الأولية.

- يتوجب أن تتوصل كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل إلى اتفاق بشأن إرشادات عامة وبروتوكولات مفصلة لعمليات المتابعة والتوثيق وضمان توحيد محتوياتها وتشابه تصاميمها.

- يتوجب التوصل إلى اتفاق حول وصف لجميع أنواع الجرائم وأساليب تصنيفها.

- يتوجب الحصول على البيانات الخاصة بضحايا الجرائم التي يقترفها الأحداث.

- يجب العمل على مراجعة النظام القضائي الخاص بالأحداث، ومراقبة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية المتفق عليـها والمدعومة من قبل ميثاق حقوق الطفل.

المراجـــــع:

1. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية:** *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت،1997*. رام الله–فلسطين. بيانات غير منشورة

2. **وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997**. *دراسة تطوير الخدمات التأهيلية على المستوى التخصصي المتوسط في محافظات الضفة الغربية وغزة: التقرير الأول: محافظات وسط الضفة الغربيـة*. رام الله–فلسطين

3. **وزارة الشؤون الاجتماعية (1996 و1997)**. دائرة الأحداث المنحرفين/الإفراج المشروط باستثناء القدس مـــن هذه البيانات.

4. **وزارة الشؤون الاجتماعية، 1998**. التقرير السنوي لدائرة الأسرة والطفولة–النشاطات والإنجازات.

"تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي".

(وثيقة حقوق الطفل–المادة 27–1)

"يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.

(اتفاقية حقوق الطفل– المادة 27–2)

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية، ويظهر في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني القدرة على الوصول إلى خدمات أساسية كالصحة والتعليم والسكن الملائم وامتلاك السلع المعمرة والأصول المادية، وفقدان الاحتياطي لمواجهة أو لضمان مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة. كما يظهر في القدرة على الانخراط في سوق العمل وفي شروط هذا الانخراط.

وتعتبر قضية الفقر من أهم المحاور التي تناولتها المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة منذ عام 1990، وخاصة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن عام 1995، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بكين من نفس العام، والإعلان العالمي لحقوق الطفل لعام 1989 كما ورد في المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل الدولية.

ولتحديد حجم ظاهرة انتشار الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية، فقد ركز هذا الفصل على إلقاء الضوء على ظاهرة انتشار الفقر بين الأطفال في الأراضي الفلسطينية، من خلال إعطاء لمحة حول واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية ومدى تأثير هذا الواقع على الطفل الفلسطيني، فقد عرف الطفل الفقير بأنه الطفل الذي ينتمي إلى أسرة فقيرة (استهلاكها الشهري يقل عن خط الفقر الوطني لعام 1997[42]). ولم يتطرق إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بالفقر كالرعاية الصحية، ظاهرة انتشار العمالة، الواقع التعليمي (وخاصة انتشار الأمية)، والتغذية، والحرمان، والاستبعاد الاجتماعي، ..الخ.[43] لقد تم استخدام البيانات المتوفرة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية خلال الفترة (كانون ثاني–كانون أول 1997) في استخراج هذه المؤشرات.

[42] بالاعتماد على تقرير الفقر في فلسطين عام 1997 ، فقد بلغ خط الفقر لأسرة مكونة من 6 أفراد 1390 شيكلاً جديداً، أي ما يعادل 400 دولار تقريباً. لمزيد من التفاصيل انظر: فلسطين– تقرير الفقر 1998. الفريق الوطني لمكافحة الفقر.

[43] لم يتم التطرق إلى هذه المواضيع بهذا الفصل، لضمان عدم تكرار البيانات والمؤشرات في الفصول الأخرى.

طفل من بين كل أربعة أطفال (دون 18 سنة) يعاني من الفقر

أفادت النتائج أن ما يقارب طفلاً من بين كل أربعة أطفال يعاني من حالة الفقر، حيث بلغت معدلات الفقر بين الأطفال دون 18 سنة في الأراضي الفلسطينية حوالي 25.6% للعام 1997، منهم 50.4% من الذكور و49.6% من الإناث. وقد أظهرت النتائج أن 54% من مجموع الفقراء هم أطفال. أما على مستوى الضفة الغربية فقد بلغت معدلات الفقر بين الأطفال 16.8%، منهم 48.7% من الذكور و51.3% من الإناث. بينما على مستوى قطاع غزة[44] فقد بلغت معدلات الفقر 41.5%، منهم 51.6% من الذكور و48.4% من الإناث.

شكل (6-1): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية، 1997

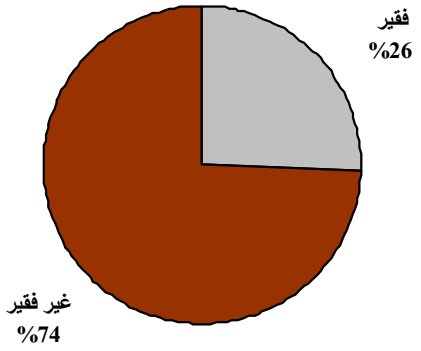

وعند استثناء محافظة القدس بسبب وضعها الخاص مقارنة مع نظيراتها من باقي محافظات الضفة الغربية، وخاصة على صعيد الضمان الاجتماعي وحرية الحركة، وبالتالي الوصول المفتوح نسبيا إلى سوق العمل الإسرائيلي، تشير النتائج إلى أن معدل الفقر بين أطفال باقي الضفة الغربية (الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس) بلغ 18.9%، أي أن معدل الفقر ازداد بمقدار 2.1%.

شكل (6-2): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية، 1997

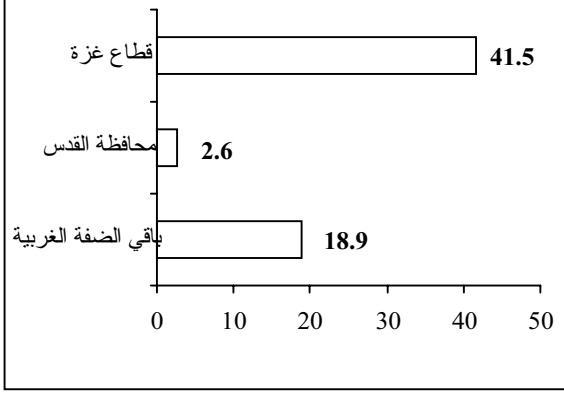

كما أشارت النتائج أن 16.8% من مجموع الأطفال دون 18 عاماً، يعيشون تحت خط الفقر المدقع، منهم 38.6% في الضفة الغربية و61.4% في قطاع غزة.

[44] يعزى ارتفاع معدلات انتشار الفقر بين الأطفال في قطاع غزة، إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في القطاع، حيث تتسم غالبية أسر القطاع بكبر الحجم، والذي يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة، ارتفاع معدلات البطالة (حيث بلغت 26.8 % مقارنة مع 17.3 % في الضفة الغربية بناء على مؤشرات مسح القوى العاملة، التقرير السنوي. 1997)، تدني الأجور (حيث أظهرت نتائج التقرير السنوي لمسح القوى العاملة عام 1997، أن معدل الأجور في قطاع غزة يشكل 84.3% من مثيله في الضفة الغربية و47.7% من معدل أجرة العاملين الفلسطينيين في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي)، كذلك ارتباط القوى العاملة في القطاع واعتمادها على قطاعات العمل الإسرائيلية والتي تتأثر بالإغلاقات وأعداد التصاريح التي تصدرها السلطات الإسرائيلية للعاملين.

كما تبين من النتائج، بان هنالك علاقة طردية بين عدد الأطفال في الأسرة وموقع الأسرة من خط الفقر، حيث يزداد الفقر بين الأطفال بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال في الأسرة، كما أن زيادة عدد الأطفال في الأسر الفقيرة يساعد في زيادة فجوات الفقر بين الأطفال أنفسهم. حيث بلغت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يتواجد بها (1-2) طفل 14.4%، في حين بلغت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يتواجد بها تسعة أطفال فأكثر 37.5%.

شكل (6-3): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد الأطفال في الأسرة،1997

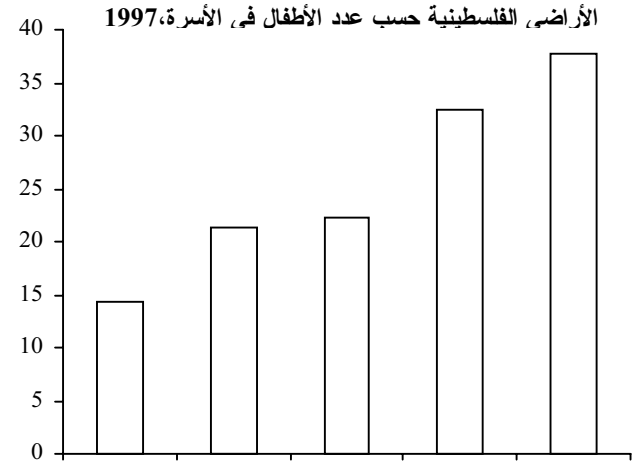

طفل يعاني من الفقر من بين كل ثلاثة أطفال (دون 18 سنة) يعيشون في المخيمات

وأظهرت المعطيات أن مخيمات اللاجئين تعاني من وجود أعلى معدلات الفقر بين الأطفال (35%)، ويعتبر هذا المعدل أعلى من معدل الفقر السائد في المدن (26%) والقرى (22%). ويعود ارتفاع معدلات الفقر بين أطفال المخيمات إلى ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة ككل، حيث يشهد قطاع غزة أعلى معدلات للفقر بغض النظر عن مكان الإقامة.

أما على صعيد الضفة الغربية، فيتضح أن أعلى معدلات انتشار الفقر بين الأطفال كان في القرى (19%) وتليها المدن (14%) وتليها المخيمات (10%)، وقد يعزى ارتفاع معدلات البطالة في القرى في الضفة الغربية لاعتمادها على العمل في الزراعة من ناحية، وسوء توزيع الموارد من ناحية أخرى. أما على صعيد قطاع غزة، فقد كان أعلى معدل انتشار للفقر في المخيمات (44%) تليها القرى (41%) ومن ثم المدن (40%).

لم تظهر الفئات العمرية فوارق تذكر من حيث معدلات انتشار الفقر بين الأطفال على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث كانت معدلات انتشار الفقر حول المعدل العام للفقر الوطني 26% مع وجود فوارق لا تتعدى 1-2%.

شكل (6-4): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية،1997

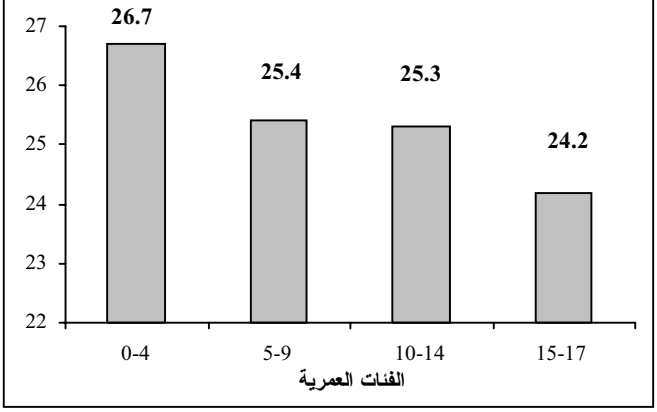

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال الفقراء:

تتفاوت مستويات واتجاهات الفقر بشكل كبير تبعاً للاختلافات في حجم وتركيبة الأسرة، والخصائص الديموغرافية لرب الأسرة بما فيها نوع الجنس والحالة الزواجية، كما من المتوقع أن يتفاوت انتشار الفقر بين الأطفال وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لرب الأسرة، وتتمثل جملة المتغيرات ذات الأهمية الخاصة في الرأسمال البشري والاجتماعي والقدرة على الكسب والمشاركة في القوى العاملة.

جنس رب الأسرة

29% من أطفال الأسر التي ترأسها إناث يعانون من الفقر مقارنة مع 26% من أطفال الأسر التي يرأسها ذكور

شكلت الأسر التي ترأسها إناث في المجتمع الفلسطيني حوالي 8% [45] من الأسر الفلسطينية في العام 1997، وعلى الرغم من كون هذه المجموعة تشكل إحدى الفئات الرئيسية التي تتلقى مساعدة عامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن معدلات الفقر في صفوف أطفالها (29%) فاقت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يرأسها ذكور (26%). في حين أن حوالي 24% من أطفال الأسر التي ترأسها إناث يعانون من الفقر المدقع مقارنة مع 17% من أطفال الأسر التي يرأسها ذكور. وربما يعود ذلك إلى قلة مساهمة الإناث في القوى العاملة (القطاع الرسمي) (12%) مقارنة مع (69%) للذكور، وكذلك تدني أجر المرأة العاملة مقارنة مع الرجل، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي 12 دولاراً للإناث مقارنة مع 18 دولاراً للذكور[46] . وبما أن النساء نادراً ما تميل للزواج بعد الترمل أو الطلاق، فإنهن يشكلن الجزء الأكبر من مجتمع المطلقين والأرامل مقارنة مع الرجال وبالتالي ينعكس هذا الأمر على الأسرة، فقد تبين من خلال النتائج أن معدلات الفقر بين أطفال أسر الأرامل أو المطلقات من ربات الأسر الإناث بلغت 27% مقارنة مع معدلات الفقر بين أطفال أسر الأرامل أو المطلقين من أرباب الأسر الذكور 25%.

شكل (6-5):معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) حسب جنس رب الأسرة،1997

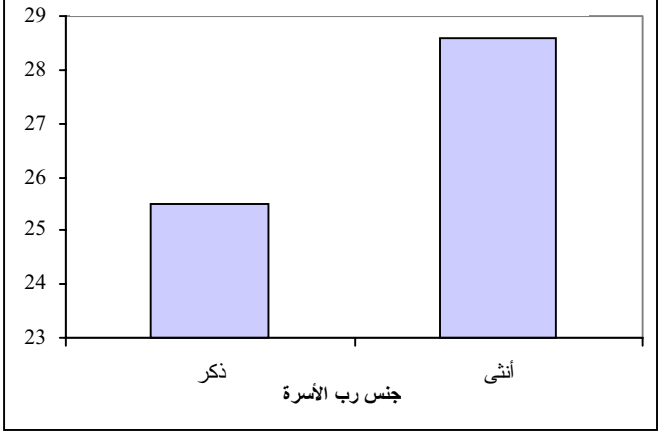

[45] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997.

[46] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998. مسح القوى العاملة. التقرير السنوي، 1997. رام الله-فلسطين.

المستوى التعليمي لرب الأسرة

ارتفاع مستويات تعليم رب الأسرة يحد من انتشار ظاهرة الفقر بين الأطفال

يرتبط التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بتدني انتشار الفقر، حيث تنخفض معدلات الفقر بين الأطفال بشكل متسق مع ارتفاع مستويات التعليم العالي لرب الأسرة. فمعدل انتشار الفقر بين أطفال أسر أولئك الذين أتموا اقل من المستوى الابتدائي (35%) يفوق معدل انتشاره بين أولئك الذين ينتمون إلى أسر حصل أربابها على شهادة من كلية جامعية متوسطة (14%). إذ تنخفض معدلات الفقر بين الأطفال بشكل متسق مع ازدياد مستويات تعليم أرباب الأسر.

شكل (6-6): معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة، 1997

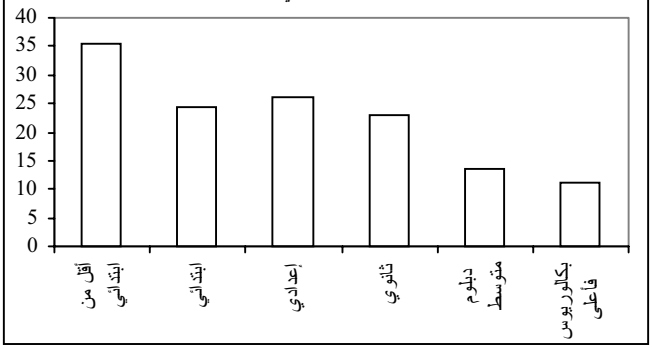

حجم الأسرة

هنالك علاقة واضحة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة، فالأسر ذات الحجم الصغير تحتل نسبة أعلى في فئات مستويات المعيشة الأفضل وتقل نسبتها مع ازدياد حجم الأسرة، باستثناء الأسر التي تتكون من (1-2) من الأفراد والتي غالباً ما تتكون من فئة المسنين[47]. وبناء على التعريف المستخدم للطفل الفقير، فقد كانت النتائج المتعلقة بواقع الطفل من خط الفقر متسقة مع النتائج على مستوى الأسرة، فقد أظهرت النتائج بأن معدلات انتشار الفقر بين الأطفال تزداد بازدياد حجم الأسرة، فقد بلغت 8.6% لأسرة مكونة من (2-3) أفراد مقارنة مع 34.9% لأسرة مكونة من 10 أفراد فأكثر. ونتيجة لحساسية مؤشر حجم الأسرة وارتباطه مع توزيع الدخول داخل الأسرة، حيث تتفاوت توزيعات الدخول بين أفراد الأسرة حسب النوع الاجتماعي والعمر والمسؤولية، فقد تم احتساب مؤشر شدة الفقر والذي يقيس الفجوات بين الفقراء أنفسهم، وتم التوصل إلى نفس النتيجة السابقة والتي مفادها أن شدة الفقر تزداد بازدياد حجم الأسرة.

شكل (6-7): معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة، 7 199

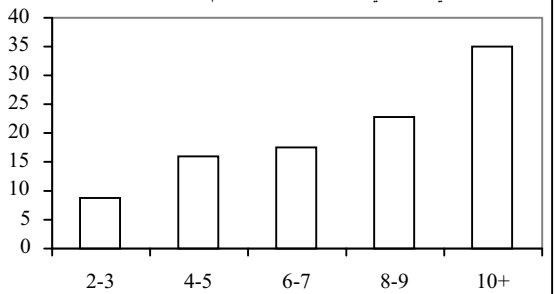

شكل (6-8): معدلات شدة الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة، 1997

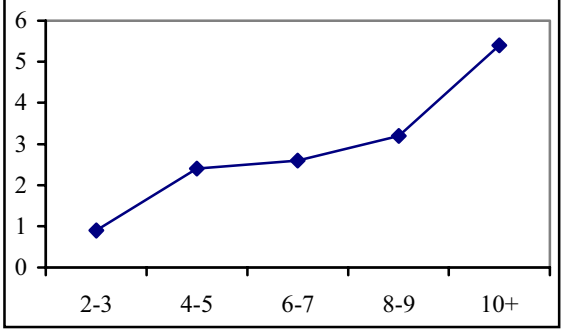

[47] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي1997. رام الله-فلسطين

الحالة العملية لرب الأسرة

يساهم أطفال الأسر التي يعمل أربابها في المهن الأولية أكثر من غيرهم في معدل الفقر الوطني

تحد المشاركة في القوى العاملة من معدلات الفقر بشكل كبير، إذ بلغ معدل الفقر بين أطفال الأسر التي أربابها من غير المشاركين في القوى العاملة 38% مقارنة مع 24% للمشاركين في القوى العاملة. وبما أن المشاركين في القوى العاملة مجموعة غير متجانسة، فإن أهمية العمل لتحديد وضع أرباب الأسر من حيث الفقر تفوق كثيراً أهمية المشاركة في القوى العاملة، فقد أظهرت النتائج أن طفلاً من بين كل أربعة أطفال من أطفال الأسر التي يشارك أربابها في القوى العاملة يعاني من الفقر. كما أن طبيعة مهنة رب الأسرة تلعب دوراً هاما في تحديد موقع أطفال الأسر التي يشارك أربابها في القوى العاملة من خط الفقر، حيث تفوق معدلات الفقر بين الأطفال لفئتين مهنيتين لأرباب الأسر معدل الفقر الوطني وهما: العمال غير المهرة في المهن الأولية، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، فقد بلغ معدل الفقر بين أطفال هاتين الفئتين حوالي 33%. فيما نجد أن انتشار الفقر في المهن الأخرى، دون المعدل الكلي، ويتفاوت تبعاً لطبيعة المهنة، حيث تتراوح ما بين 14% للمديرين ولموظفي الإدارة العليا إلى حوالي 6.2% لمشغلي الآلات ومجمعيها.

شكل (6-9): نسب الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب مهنة رب الأسرة، 1997

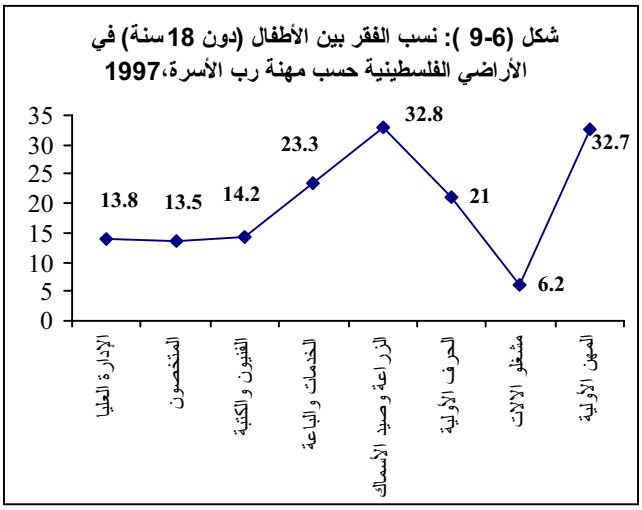

وهذا يتفق مع ما ورد في فصل تشغيل الأطفال[48]، حيث أظهرت النتائج أن 41% من الأطفال العاملين في الفئة العمرية (5–17 سنة) والذين ينتمون إلى أسر يعمل أربابها في المهن الأولية كان الدافع الرئيسي في توجههم للعمل، هو المساهمة في رفع دخل الأسرة، و28.5% للمساعدة في مشروع للأسرة، في حين أن 30.3% لأسباب أخرى (الاستقلال والاعتماد على النفس، لملء فراغ العطلة الرسمية، ليس لديه شئ يقوم به بعد ترك المدرسة سوى العمل، ...الخ).

كما أفاد 56% من الأطفال العاملين من أجل المشاركة في رفع دخل الأسرة، في الفئة العمرية (5–17 سنة)، بأن أرباب أسرهم يعملون في المهن الأولية، 11.3% منهم أفاد بأن أرباب أسرهم يعملون في الزراعة وصيد الأسماك، 20.3% منهم يعمل أرباب أسرهم في الحرف الأولية، 2.3% منهم يعمل أرباب أسرهم في مهن الخدمات والباعة، 4.3% منهم يعمل أرباب أسرهم كمشغلي آلات ومجمعيها، في حين أفاد 5.6% منهم بأن أرباب أسرهم يعملون في مهن أخرى (كمديرين وموظفي إدارات عليا، متخصصين وفنيين وكتبة).

[48] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. مسح عمل وأنشطة الأطفال في الأراضي الفلسطينية (تشرين أول–كانون أول 1998). رام الله–فلسطين. بيانات غير منشورة.

برامج الدعم الاجتماعي

أظهرت بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن معدل الفقر بين أطفال الأسر التي تتلقى مساعدات يصل إلى ضعفي معدل الفقر بين الأطفال على المستوى الوطني (52% و26% على التوالي)، ويشكل أطفال هذه الأسر حوالي ثلث مجموع الأطفال الفقراء إذ تصل نسبتهم إلى 32%.

وبالنظر إلى آلية عمل الهيئات والمؤسسات التي تستهدف الفقراء في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن غالبية منظمات العمل الاجتماعي تعتمد معيار تدني الدخل أو انعدامه، وتتعاطى مع الأسر الفقيرة من منطلق إغاثي وليس من منطلق تنموي ولا تعتمد هذه اللجان خط فقر تستند إليه. حيث أن هذه الهيئات تعمل وفق مفاهيمها ورؤيتها وشروطها الخاصة. كما أنها لا تعمل وفق استراتيجية تنموية أو حقوقية يشارك في صياغتها وتنفيذها الأطراف الفاعلة في المجتمع (السلطة الوطنية، النقابات، المنظمات غير الحكومية، الاتحادات الشعبية، الانروا، لجان الزكاة، ...) فبرنامج وزارة الشؤون الاجتماعية يحدد الأسر المستحقة للمساعدة من خلال انعدام الدخل أو تدنيه الشديد (إذا ما استثنينا أسر الشهداء والأسرى). في حين ينحصر برنامج وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في تقديم المساعدة للأفراد والأسر من اللاجئين الذين يقعون ضمن تصنيفها حالات عسر خاصة (افتقاد الأسرة اللاجئة لذكر بالغ (18–60 سنة) وقادر على توفير دخل للأسرة وان لا يتجاوز دخل الأسرة من جميع المصادر ثلثي أدنى راتب لموظف في وكالة الغوث في منطقة سكن الأسرة). بينما تعتمد لجان الزكاة وجود وضع يعجز فيه معيل الأسرة عن توفير دخل سواء كان عجزاً كليا أو جزئياً.

ملخص تنفيذي

- إن ما يقارب طفلاً من بين كل أربعة أطفال في الأراضي الفلسطينية يعاني من حالة الفقر، حيث بلغت معدلات الفقر بين الأطفال في الأراضي الفلسطينية حوالي 25.6% منها 38.6% في الضفة الغربية و61.4% في قطاع غزة.
- الفقر أكثر انتشاراً بين أطفال المخيمات، حيث بلغت معدلات الفقر بين أطفال المخيمات 35%. وهذا المعدل أعلى من معدلات الفقر السائدة بين أطفال المدن (26%) والقرى (22%). يعتبر الفقر في الضفة الغربية ظاهرة ريفية حيث بلغت معدلات الفقر بين أطفال الضفة الغربية 19% تليها المدن 14%. بينما في قطاع غزة بلغ أكبر معدل للفقر بين أطفال المخيمات (44%).
- الفقر أكثر انتشارا بين أطفال الأسر التي ترأسها إناث. حيث فاقت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي ترأسها إناث (29%) معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يرأسها ذكور (26%).
- الحالة الزواجية لرب الأسرة لها تأثير مباشر على معدلات الفقر بين أطفال الأسر، حيث فاقت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي أربابها أرامل أو مطلقون (26%) تلك المعدلات بين أطفال الأسر التي أربابها متزوجون (25%).
- ارتفاع مستويات تعليم رب الأسرة تحد من انتشار ظاهرة الفقر بين الأطفال. فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة كلما قلت معدلات الفقر بين أطفالها. فمعدل الفقر بين أطفال الأسر التي أتم أربابها أقل من المستوى الابتدائي (35%) يفوق بحوالي أكثر من ضعفي معدل الفقر بين أطفال أولئك الأسر التي حصل أربابها على شهادة جامعية متوسطة (14%).
- مساهمة رب الأسرة في القوى العاملة يحد من انتشار ظاهرة الفقر بين الأطفال. تحد المشاركة في القوى العاملة من معدلات الفقر بشكل عام، حيث أن معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة (38%) يفوق إلى حد كبير معدل انتشاره بين أطفال أولئك الأسر التي أربابها مشاركون في القوى العاملة (24%).

- تتفاوت معدلات الفقر بين أطفال الأسر تبعاً لطبيعة المهنة الرئيسية لرب الأسرة، إذ أن معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي أرباب أسرها عمال غير مهرة في المهن الأولية والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك أكثر انتشاراً من غيرها حيث بلغت معدلات الفقر بين أطفال هاتين الفئتين 33%.

- الفقر بين أطفال الأسر الفقيرة والتي تتلقى مساعدات عامة أعلى بحوالي 3 أضعاف من معدل انتشاره بين أطفال الأسر الفقيرة التي لا تتلقى مساعدات عامة، حيث يصل معدل الفقر بين أطفال الأسر التي تتلقى مساعدات (52%) ضعفي معدل الفقر على المستوى الوطني.

- توجد مساواة أكثر بين الفقراء من حيث سوء الحال. وان الفقر النقدي لا يشكل بالضرورة مؤشراً جيداً لأشكال الحرمان الأخرى مثل عدم الحصول على الخدمات العامة كالصحة والمدارس.

التوصيـــات

- يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتألف من عناصر نقدية وغير نقدية. وكما تم الإشارة إلى ذلك في تعريف الفقـــر في مقدمة التقرير، فمن الضروري إعطاء العناصر غير النقدية للفقر اهتماماً بالغاً، وعند دراسة ظاهرة الفقر بيـــن الأطفال، يجب أخذ جميع الروابط بين الحرمان من الخدمات الأساسية (كالرعاية الصحية، التعليم، معدلات النمـــو، ظروف العمل...) والفقر المادي الذي يقاس من خلال الاستهلاك المباشر، حيث لا يشكل الفقر النقدي بـــالضرورة مؤشراً جيداً لأشكال الحرمان الأخرى.

- رسم سياسات موجهة للفئات الاجتماعية الفقيرة، وخاصة فيما يتعلق بنظام الرعاية الاجتماعية من حيث وضع نظـــام جديد ذي فاعلية للمساعدات الاجتماعية، يعتمد أسساً واضحة مرتكزة على خط وطني للفقر.

- وضع سياسات وبرامج تثقيفية تختص بتنظيم الأسرة (المباعدة بين المواليد)، حيث أظهرت النتائج بان هنالك علاقة طردية بين ازدياد نسب الفقر بين الأطفال وكبر حجم الأسرة.

- رسم سياسات تخص أرباب الأسر المستثنيين من سوق العمل، حيث أن نسبة الفقر بين أطفال الأسر التي أربابها جزء من القوى العاملة هي اقل مما هي عليه بين أطفال الأسر غير المشاركين، ولكن في الوقت ذاته بين التقرير أن نســبة غير قليلة من أطفال الأسر الفقيرة، أرباب أسرها مشاركون أصلاً في قوة العمل، ولكن طبيعة المهنة التي يزاولـــها رب الأسرة لها تأثير على معدلات انتشار الفقر بين الأطفال.

المراجـــــع:

1. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.** *مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للفترة كانون ثاني-كانون أول 1997.*

2. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998.** *مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية. التقرير السنوي (كانون ثاني-كانون أول، 1997).*

3. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية 1998.** *مسح القوى العاملة. التقرير السنوي، 1997.*

4. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.** *مسح عمل وأنشطة الأطفال في الأراضي الفلسطينية (تشرين أول-كانون أول، 1998).* رام الله-فلسطين. بيانات غير منشورة.

5. **فلسطين- تقرير الفقر 1998.** *الفريق الوطني لمكافحة الفقر.*

6. **منظمة الأمم المتحدة للأطفال** "**اليونيسف**"، **1990.** *الأطفال أولاً: الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل. نيويورك-الولايات المتحدة.*

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. ***(اتفاقية حقوق الطفل-المادة 32- 1)***

يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يومياً إلى مخاطر تعيق نموّهم وتقف عائقاً أمام تنمية قدراتهم. ومن بين هذه المعوّقات تشغيل الأطفال في أعمال شاقة لا تتناسب وقدراتهم الجسدية، وتحت ظروف صعبة. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل هؤلاء الأطفال، جيل المستقبل.

تمثل فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5–17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حوالي ثلث السكان. وذلك يتطلب اهتماماً خاصاً من قبل متخذي القرارات وصانعي السياسات في دراسة ظروف معيشة هؤلاء الأطفال من جميع جوانبها، لاتخاذ القرارات المناسبة وسن القوانين التي من شأنها حمايتهم.

على هذا الأساس، جاء هذا الفصل ليساهم قدر الإمكان في تبيان حجم ظاهرة تشغيل الأطفال في فلسطين ومقارنتها مع بعض الدول، وتحديد حجم تأثيرها على أدنى حقوقهم مثل التعليم، توفير معلومات متعلقة بظروف عملهم ووجهة نظر الأسرة من مسألة تشغيل الأطفال كمؤشر لثقافة المجتمع.

اعتمد هذا الفصل في عرض نتائجه بصورة أساسية على مسح عمل وأنشطة الأطفال الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الربع الرابع من عام 1998. وبلغ حجم العينة لهذا المسح 7631 أسرة، من بينها 4546 أسرة لديها أطفال (5–17 سنة). وقد تم جمع البيانات خلال الفترة الواقعة ما بين العاشر من تشرين أول، 1998 ولغاية السابع من كانون ثاني، 1999. ومن الجدير بالذكر، أن هذا المسح تم تنفيذه كمرفق لمسح القوى العاملة الفلسطينية (الدورة الحادية عشرة) الذي تجريه دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بشكل (ربعي) ومستمر. وتقسم استمارة المسح إلى جزأين أساسيين: الجزء الأول منه يسأل بالنيابة عن الطفل (رب الأسرة أو من ينوب عنه)، والجزء الثاني يسأل الطفل نفسه. وتدور جميع الأسئلة حول فترة إسناد زمني وهي السنة السابقة على يوم المقابلة.

ما هو عمل الأطفال[49] ؟

لقد استقر التعامل الدولي بموضوع الأطفال العاملين مؤخراً على التمييز بين أنواع "مقبولة" وأنواع "غير مقبولة" من عمل الأطفال. ذلك أن النظر إلى الأعمال كافة التي يقوم بها الأطفال على أنها غير مقبولة بالمقدار نفسه، إنما يؤدي إلى تشويش الصورة والتقليل من شأن المشكلة، مما يخلق بالنتيجة صعوبات إضافية على طريق وضع حدّ للانتهاكات. ومن هنا تبرز أهمية التمييز بين أصناف العمل النافعة والأصناف غير المقبولة.

[49] "ورشة عمل الموارد العربية". "حقي"، تشغيل الأطفال. العدد الرابع، شتاء 1998. نيقوسيا– قبرص.

إن مدى تأثير العمل على نمو الطفل هو المعيار الرئيسي لتحديد متى يصبح العمل مشكلة. فقد تنطوي الأعمال غير المؤذية للكبار على أذى شديد للأطفال. وفيما يلي بعض الجوانب الخاصة بنمو الطفل التي يمكن أن تتعرض للأذى في حالة تعرض الطفل للاستغلال:

1. **النمو الجسدي**، بما في ذلك صحته العامة، والتناسق العضوي، والقوة، والبصر والسمع.
2. **التطور المعرفي**، بما في ذلك القدرة على القراءة والكتابة والحساب، وتحصيل المعارف الضرورية لحياته اليومية.
3. **التطور العاطفي**، بما في ذلك احترام الذات، والارتباط الأسري، ومشاعر الحب وتقبل الآخرين.
4. **التطور الاجتماعي والأخلاقي**، بما في ذلك الشعور بالانتماء لجماعة، والقدرة على التعاون مع الآخرين، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

الطفل العامل بالمفهوم المستخدم في هذا الفصل هو كل طفل يتراوح عمره ما بين (5–17 سنة)، وعمل على الأقل أسبوعا واحداً خلال فترة الإسناد الزمني (12 شهراً الماضية من تشرين أول، 1997 ولغاية كانون أول، 1998) بأجر أو بدون أجر لدى الأسرة أو لحسابه الخاص. هذا المفهوم ينطبق على الأرقام التي تعتمد في مصدرها على مسح عمل وأنشطة الأطفال. بينما هناك بعض الأرقام التي تعتمد في مصدرها على مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول–كانون أول 1998)، حيث يستخدم الأسبوع الماضي على تاريخ المقابلة كأسبوع للإسناد الزمني، فكل طفل عمل ساعة واحدة على الأقل بأجر أو بدون أجر لدى الأسرة أو لحسابه الخاص خلال فترة الإسناد الزمني يعتبر طفلاً عاملاً.

حجم ظاهرة تشغيل الأطفال:

34,900 طفل يعملون في الأراضي الفلسطينية، و7,260 طفلاً يبحثون عن العمل ومستعدون له

يقدر عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (5 –17 سنة) في الأراضي الفلسطينية للربع الرابع من عام 1998 بحوالي 1,025,900 طفل، أي ما نسبته 34.6% من مجموع السكان[50]. ويشارك من بين هؤلاء الأطفال في القوى العاملة حوالي 4.2%، أي ما يعادل حوالي 43,090 طفلاً. كما أن من بينهم حوالي 82.8% يعملون، والباقي يبحثون عن عمل ومستعدون له، وذلك بالاستناد إلى منهجية مسح القوى العاملة والتي تستخدم الحالة العملية خلال "*الأسبوع الماضي*" على المقابلة كفترة إسناد زمني. وبالمقارنة مع المسح نفسه (المنهجية نفسها) لفترة أخرى (أيلول–تشرين أول، 1995)، تبين أن هناك ارتفاعاً في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (12–16 سنة) والمشاركين في القوى العاملة بمقدار 0.8% (نسبة المشاركة في القوى العاملة من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (12–16 سنة) تبلغ حوالي 6.6% للدورة الأولى[51] لمسح القوى العاملة وحوالي 7.4% للدورة الحادية عشرة[52] للمسح نفسه). كما أنه ارتفعت نسبة العاملين من بين الأطفال (12–16 سنة) والمشاركين في القوى العاملة لدورتي المسح المذكورة أعلاه بمقدار 1.8% (81.2% و 83.0% على التوالي).

---

[50] **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999**. *الاسقاطات السكانية لمنتصف عام 1998*. رام الله–فلسطين. بيانات غير منشورة.

[51] **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996**. *مسح القوى العاملة: دورة (أيلول–تشرين أول 1995). نتائج أساسية حول عمالة الأطفال (12–16) سنة*. رام الله–فلسطين.

[52] **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999**. مسح القوى العاملة (رقم 11). دورة (تشرين أول–كانون أول، 1998). رام الله–فلسطين.

من جانب آخر، فقد أشارت نتائج مسح عمل وأنشطة الأطفال أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالعمل، سواءً بأجر أو بدون أجر (أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر)، خلال الاثني عشر شهراً الماضية (السنة الواقعة ما بين تشـــرين أول 1997 وكانون أول 1998) حوالي 63,600 طفل، أي ما نسبته 6.2% من مجموع الأطفال في الفئة العمريـــة نفســـها، منـــهم 48,000 طفل في محافظات الضفة الغربية وحوالي 15,600 طفل في قطاع غـــزة. أي 7.3% و 4.3% مـــن مجمـــوع الأطفال (5–17 سنة) على التوالي.

كما يلاحظ من شكل (7–1) أن نسبة الأطفال الذين عملوا خلال الاثني عشر شهراً الماضية بأجر أو بدون أجـــر لـــدى عائلاتهم من بين الأطفال (5–17 سنة) بلغت أعلى نسبة لها في شمال الضفة الغربية، حيـــث بلغـــت (10.1%)، تليـــها محافظات جنوب الضفة الغربية (5.8%). وأن أقل نسبة للأطفال العاملين تتواجد في المحافظات الوسطى مـــن قطـــاع غزة (1.8%). من جانب آخر، يتبين من خلال الشكل نفسه أن نسبة الأطفال الذين يعملون مقابل مردود مادي (لحسابهم الخاص) أو أجر (مستخدمين بأجر لدى أصحاب عمل) بلغت أعلى نسبة لها من بين الأطفال للفئة العمرية نفســـها فـــي محافظات شمال الضفة الغربية (3.8%) ويليها محافظات جنوب الضفة الغربية (3.7%) أي بفارق بسيط، عكس نســـب الأطفال العاملين بأجر أو بدون أجر، وهذا يعود للقطاع الزراعي الذي تشتهر به منطقة الشمال وحاجة الأسرة لتشـــغيل أطفالها. كما يلاحظ أن أعلى نسب لعمالة الأطفال تتواجد في محافظات الضفة الغربية، والذي يعزى إلى وجود نســـبة عالية من الأطفال يعملون في إسرائيل والمستوطنات، بسبب سهولة التنقل بين محافظات الضفة الغربية وإسرائيل. كمـــا أن انخفاض نسبة الأطفال العاملين في قطاع غزة، قد يعزى لوجود معدل بطالة مرتفع جداً في قطاع غزة مقارنة مـــع محافظات الضفة الغربية (21.1%، 9.4% على التوالي)[53].

شكل (7–1): مقارنة بين نسبة الأطفال الذين عملوا بأجر أو بدون أجر ونسبة الأطفال الذين عملوا بأجر فقط خلال (الاثني عشر شهراً الماضية) من بين الأطفال (5–17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

[53] **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** *مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تشرين أول–كانون أول، 1998). سلسلة مسوح القوى العاملة (رقم 11).* رام الله–فلسطين.

إن الكثير من الفتيات العاملات لدى الأسرة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال لا يصنفن ضمن الفتيات العاملات حسب المفهوم الدولي لعمالة الأطفال. وعلى هذا الأساس، تبين أن نسبة الفتيات اللواتي عملن خلال الاثني عشر شهراً الماضية من بين الفتيات اللواتي أعمارهن (5–17 سنة) 1.6%، مقابل 10.5% للذكور.

إن غالبية الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية تتجاوز أعمارهم 10 سنوات. في حين تقل نسبتهم من بين الأطفال الذين أعمارهم (5–9 سنوات). كذلك، ترتفع نسبة الأطفال العاملين مقابل مردود مادي للذين تتراوح أعمارهم ما بين (15–17 سنة)، حيث بلغت نسبتهم 12.5% من بين جميع الأطفال في الفئة العمرية نفسها. والشكل (7–2) يوضح تركيبة جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5–17 سنة) حسب علاقتهم بالعمل.

شكل (7–2): توزيع الأطفال (5 –17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات العمل والعمر

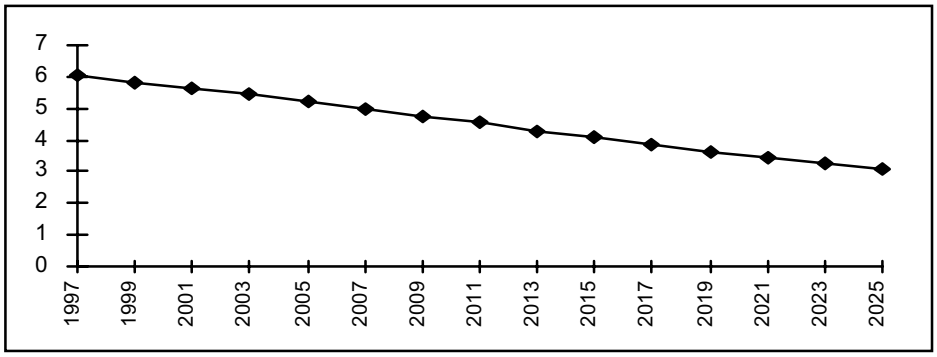

يعتبر حجم تشغيل الأطفال (10–14 سنة) في الأراضي الفلسطينية (5.7%) عالياً نسبياً مقارنة مع بعض الدول العربية، حيث يتبين ذلك من خلال الشكل[54] (7–3)، مع العلم ان بيانات الدول المقارن معها تعود لعام 1995، في حين أن بيانات فلسطين تعود لعام 1998.

شكل (7–3): مقارنات دولية لنسبة الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (10–14 سنة)

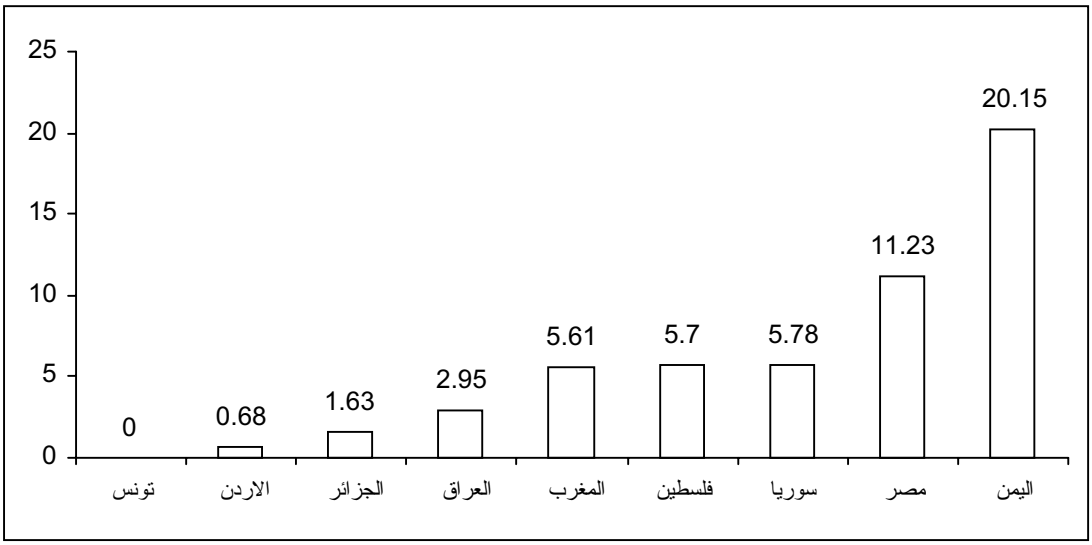

[54] مكتب العمل الدولي، 1995. تقرير خاص حول عمالة الأطفال في العالم. جنيف

أسباب عمل الأطفال:

- **<u>أسباب تعود للنظام التعليمي</u>**

طفل من بين كل اثنين عاملين غير ملتحق بمقاعد الدراسة

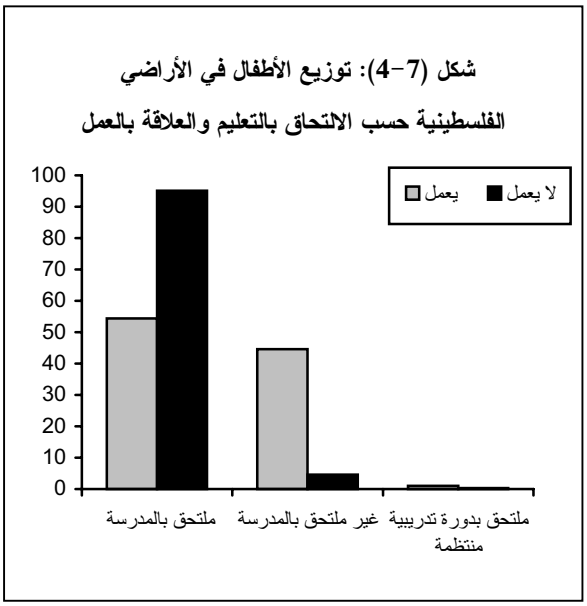

تعتبر العلاقة بين عمل الأطفال وتعليمهم علاقة متينة[55]، ومتعلقة بمستوى التعليم وإمكانية الحصول عليه، والظروف الاقتصادية للعائلة، والموقف الاجتماعي من التعليم. ولأنّ عمل الأطفال يستلزم تركهم المدرسة أو ترك المدرسة يجبر الأطفال للانخراط في سوق العمل، حيث يبين الشكل (7-4) بأن 45.4% من الأطفال العاملين غير ملتحقين بمقاعد الدراسة. وتبقى فرص التحصيل المادي في حياتهم متدنية، فيدوم الفقر ويتحول إلى دائرة مفرغة تضطر أولاد هؤلاء الأطفال عندما يكبرون إلى العمل أيضاً. وفي بعض الحالات، قد يشترك الأهل والأطفال في اعتبار التعليم مضيعة للوقت. أو قد يضطر الوالدان أحياناً إلى "التضحية" بواحد أو اثنين من أولادهم وتركهم دون تعليم وإرسالهم إلى العمل للمساهمة في نفقات تعليم اخوتهم. وتعتبر المصاريف الدراسية، بالنسبة لبعض العائلات، خسارة مباشرة (رسوم الدراسة والملابس والكتب) وغير مباشرة (خسارة دخل عمل الأولاد المفترض)، الأمر الذي يجعل من ذهاب الأطفال إلى المدرسة عبئاً ثقيلاً بالنسبة للوالدين. فضلاً عن أن الأطفال يمكن أن لا يلتحقوا بالمدرسة أصلاً، أو أنهم قد يتسربون منها لأسباب مختلفة[56] مثل:

1. إعادة الصف الدراسي نفسه (الرسوب)، قد تكون مؤذية للأطفال نفسياً، أو مكلفة بالنسبة للعائلات الفقيرة.
2. العقوبات الجسدية، أو الضرب المتكرر.
3. قد يكون توقيت الدراسة غير متناسب مع أوقات عمل الأطفال (كما في الزراعة مثلاً).
4. قد يكون موقع المدرسة بعيداً بالنسبة للأطفال (الفتيات بشكل خاص)، وقد يضاعف من هذه المشكلة فقدان تسهيلات نقل الأطفال في المناطق النائية.

لقد بلغت نسبة الأطفال (6-17 سنة) وتركوا المدارس من بين الفئة العمرية نفسها من الأطفال 7.6%، منهم 41.8% عملوا خلال الاثني عشر شهراً الماضية، و58.2% لم يعملوا. كما أن نسبة الأطفال الذين تركوا المدارس في محافظات

[55] من خلال التحليل الإحصائي واختبار قوة العلاقة بين متغير الالتحاق بالمدرسة (ملتحق، غير ملتحق) ومتغير العلاقة بالعمل (يعمل، لا يعمل) باستخدام معامل القياس Q، تبين أن هناك علاقة قوية تصل قيمتها إلى (0.846). مع العلم أن مدى هذه القيمة يقع ما بين 0 إلى 1، وكلما اقتربت القيمة إلى 1 كلما كانت العلاقة أقوى.

[56] ورشة عمل الموارد العربية، "حقي"، تشغيل الأطفال. العدد الرابع، شتاء 1998. نيقوسيا – قبرص.

الضفة الغربية بلغت 8.0%، بينما في محافظات غزة 6.1%[57]. ويعود ترك المدرسة إلى عدة أسباب من أهمها عدم الرغبة بالدراسة (30.8% من مجموع الأطفال الذين تركوا المدرسة) ويليه سبب عدم المقدرة على النجاح في الدراسة والرسوب المتكرر (27.8% من مجموع الأطفال الذين تركوا المدرسة). بينما بلغت نسبة الأطفال الذين تركوا المدرسة بسبب الحاجة للعمل 2.4%. كما بلغت نسبة الأطفال العاملين من بين الأطفال الذين تركوا المدرسة 88.5%.

91.3% من مجموع الأطفال الذين عملوا لملء الفراغ بعد ترك المدرسة، قد تركوا المدرسة لأسباب تعود للنظام التعليمي

يعتبر النظام التعليمي من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض حجم ظاهرة عمالة الأطفال، أي انخراط الطفل في سوق العمل بسبب تركه للمدرسة. فقد بينت النتائج أن حوالي 91% من الأطفال الذين التحقوا بسوق العمل لملء الفواغ بعد ترك المدرسة، تركوها إما بسبب سوء معاملة المعلمين لهم، أو عدم الرغبة في الدراسة، وقد يكون السبب في ذلك عائداً لأسلوب التدريس، بالإضافة إلى عدم توفر مدارس مهنية كافية وذات مستوى عال، توفر للأطفال الذين لم تكن لديهم المقدرة على النجاح في الدراسة الأكاديمية، فرصة تعليم أخرى ذات طابع مختلف عن الطابع الاعتيادي (بالنسبة للأطفال)، والذي من شأنه أن يخفّض نسبة الأطفال الذين يتركون المدارس.

جدول (7-1): توزيع الأطفال (6-17 سنة) حسب أسباب ترك المدرسة والمنطقة والجنس

أسباب ترك المدرسة	محافظات الضفة الغربية %		قطاع غزة %		الأراضي الفلسطينية %	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
سوء معاملة المعلمين أو الخوف منهم	1.1	0.7	2.9	1.6	1.7	0.9
العمل	4.5	0.3	2.4	-	3.8	0.2
الزواج أو الخطبة	0.2	21.7	0.5	20.3	0.3	21.3
العائلة اختارت ذلك	5.6	21.1	2.9	19.5	4.7	20.6
عدم رغبة بالدراسة	40.4	20.4	31.1	21.1	37.5	20.6
بعد المدرسة عن مكان السكن	1.1	4.9	-	0.8	0.8	3.7
الإعاقة	7.0	6.6	9.6	9.8	7.8	7.5
عدم المقدرة على النجاح في الدراسة	33.5	16.8	38.3	17.1	35.0	16.9
المدرسة المتوفرة مختلطة	-	1.3	-	-	-	0.9
أسباب أخرى	60.5	6.3	12.4	9.8	8.4	7.3
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

[57] إن ترك المدرسة لم يتم بالضرورة خلال هذا العام، إنما المقصود به أن حالة الطفل الحالية متسرب بغضّ النظر عن زمن التسرب

الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر الأطفال المشاركين في القوى العاملة

لقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن للواقع الاجتماعي والاقتصادي لعائلة الطفل تأثيرات مهمة عليه وعلى نشأته من جميع الجوانب. كما أن الوضع الاقتصادي للأسرة والإمكانيات التي تستطيع الأسرة تقديمها وتوفيرها لأطفالها قد تحدد في أحيان كثيرة مسار واتجاه حياتهم. ومن أهم المؤشرات التي من الممكن أن تبرز الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر الأطفال العاملين، هي حجم الأسرة، وظروف المسكن الأساسية، والمستوى التعليمي للأسرة، والمشاركة في القوى العاملة والتوزيع المهني لأفراد الأسرة ومستويات الأجور والرواتب.

ومن الجدير بالذكر، أن ما يقارب ثلاثة أرباع الأطفال العاملين (74.0%) ينتمون لأسر عدد أفرادها يزيد عن المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية (6.4 أفراد). ويبين الشكل (7–5) مدى قوة ارتباط كل من حجم الأسرة والسنوات الدراسية التي أتمها رب الأسرة بنجاح والأجر الذي يتقاضاه (في حالة أن رب الأسرة يعمل كمستخدم بأجر) مع حجم عمالة الأطفال. فكما هو واضح من خلال الشكل، أنه كلما زادت عدد السنوات الدراسية لرب الأسرة قلت نسبة الأطفال العاملين، أي تناسب عكسي، كذلك بالنسبة للأجر الذي يتقاضاه رب الاسرة، فكلما زاد الأجر كلما قل عدد الأطفال المنخرطين بسوق العمل. بينما يوضح الشكل وجود تناسب طردي ما بين عمل الأطفال وحجم الأسرة، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة، كلما ازداد عدد الأطفال العاملين.

شكل (7–5)[58]: قياس اتجاه تأثير كل من السنوات الدراسية لرب الأسرة وأجرة رب الأسرة وحجم الأسرة على زيادة نسبة تشغيل الأطفال

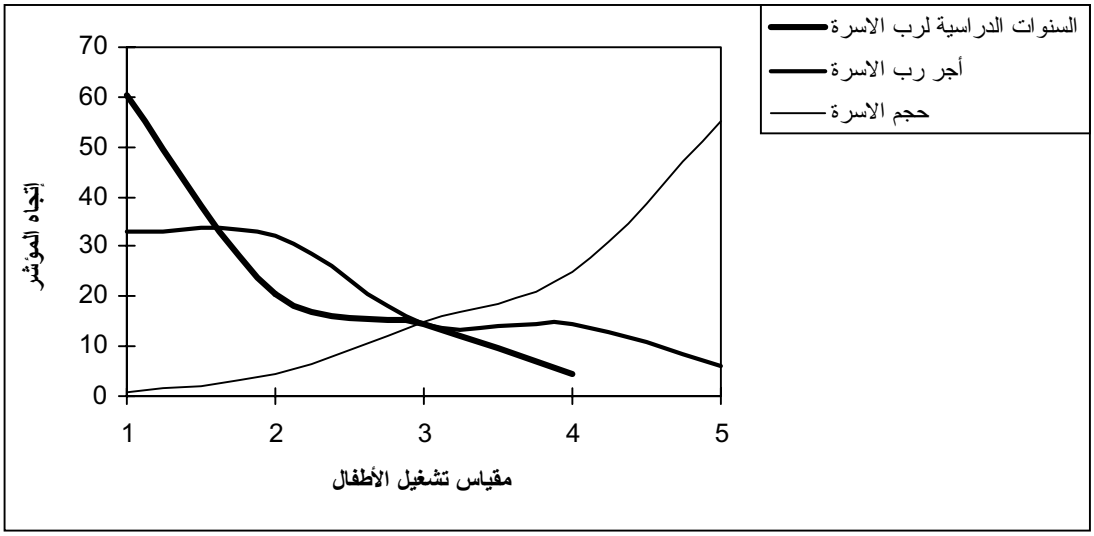

[58] يمثل معامل القياس (1–5) الزيادة في حجم عمالة الأطفال، فكلما ازداد الرقم يعني ذلك زيادة في عدد الأطفال العاملين حتى يصل لأعلى رقم له وهو 5. والفئات التي استخدمت لكل من المتغيرات المذكورة في الجدول كانت كالتالي–مرتبة تصاعدياً: ("السنوات الدراسية لرب الأسرة: 0–6، 7–9، 10–12، 13 سنة دراسية فأكثر". "فئات الأجر: أقل من 39 شيكلاً يومياً، 40–69، 70–99، 100–129، 130 شيكلاً يومياً فأكثر". "حجم الأسرة: 1–3 أفراد، 4–5، 6–7، 8–9، 10 أفراد فأكثر"). وقد تم احتساب نسبة الأطفال العاملين في كل فئة لكل متغير (نفترض الرمز ***س***) بناء على الآتي: (المعادلة التالية تم احتسابها لكل متغير منفصلاً عن غيره) ***ص***="معدل الأطفال العاملين من بين الأطفال 5–17 سنة لكل فئة مذكورة أعلاه" مضروباً "بنسبة الأطفال العاملين حسب فئات كل متغير". ***س*** = ***ص*** (لكل قيمة) مقسوماً على "مجموع قيم ***ص***" مضروباً "بـ 100".

من الجدير بالذكر، أنه من بين كل 10 أطفال يعملون، 4 أطفال منهم يعمل أرباب أسرهم في المهن الأولية. كما تبين أن 20% من الأطفال العاملين يعمل أرباب أسرهم كمزارعين أي لديهم حيازات زراعية مما يشير إلى استعانة أرباب الأسر بأطفالهم للمساعدة في العمل معهم. وإذا قورنت تلك النتيجة مع النتائج المتعلقة بظاهرة انتشار الفقر بين الأطفال، يتبين مدى تأثير الفقر على زيادة ظاهرة تشغيل الأطفال. حيث بلغت معدلات الفقر بين أطفال الأسر التي يعمل أربابها في الزراعة والمهن الأولية وسجلت أعلى معدلات للفقر بين الأطفال (32.8%، 32.7% على التوالي). ويبين جدول (7–2)، نسبة الأطفال العاملين حسب مهنة رب الأسرة، كما يبين معدل الأطفال العاملين (5–17 سنة) حسب مهنة رب الأسرة كذلك، ومن خلال هذا الجدول يمكن المقارنة بين مهن أرباب الأسر التي تؤثر سلباً على زيادة حجم ظاهرة تشغيل الاطفال، حيث تسجل مهنة الزراعة أعلى معدل لحجم ظاهرة تشغيل الأطفال مقارنة مع المهن الأخرى، هذا في حال الأخذ بعين الاعتبار المعدل والنسبة معاً.

جدول (7–2): معدلات التشغيل للأطفال (5 –17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب مهنة رب الأسرة العامل

مهنة رب الأسرة	معدل الأطفال العاملين من بين الأطفال 5–17 سنة	النسبة المئوية
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	6.8	6.6
الفنيون والمتخصصون والكتبة	3.2	6.1
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	3.3	1.2
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	19.6	20.0
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	5.0	16.8
مشغلو الآلات ومجمعوها	4.6	6.5
العاملون في المهن الأولية	6.2	42.7
المجموع	**%6.2**	**%100**

أسباب توجه الطفل العامل للعمل من وجهة نظره

طفلان من كل ثلاثة أطفال عاملين توجهوا للعمل بدافع الحاجة المادية

لقد أظهرت النتائج أن أسباب توجه الأطفال العاملين للعمل تعود لعاملين أساسيين: وهما العامل الاجتماعي والعامل الاقتصادي. حيث تبين أنه من بين الأطفال المتوجهين لسوق العمل، 67.7% منهم يقومون بذلك لأسباب اقتصادية، أي بدافع الحاجة المادية، وتعود تلك الأسباب للمشاركة في رفع دخل الأسرة (31.1%) أو لأسباب المساعدة في مشروع للأسرة (36.3%). بينما بلغت النسبة 31.9% لأسباب اجتماعية، توزعت بين الاستقلال والاعتماد على النفس بنسبة 8.7% وبين ملء فراغ العطلة الرسمية المدرسية بنسبة 10.8% وملء الفراغ بعد ترك المدرسة بنسبة 12.4%.

شكل (7-6): توزيع الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب أسباب العمل والمنطقة

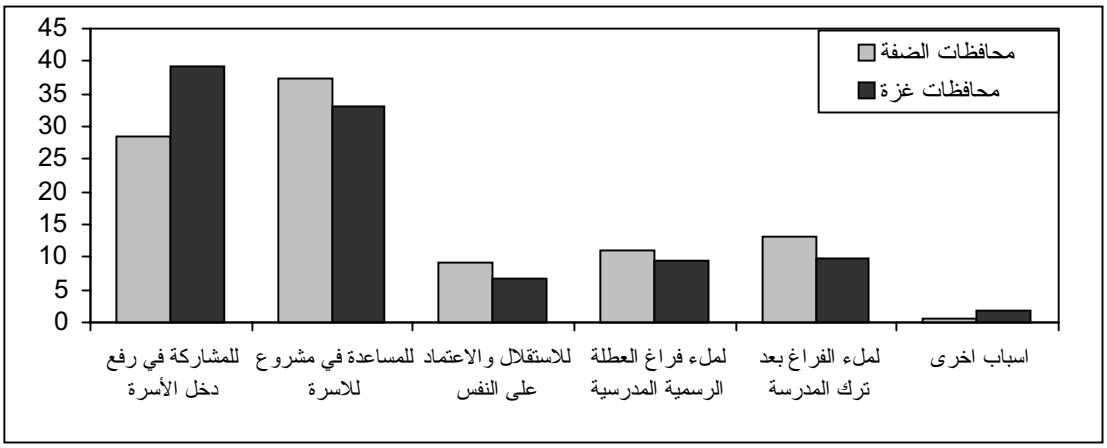

عند المقارنة بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما يتعلق بتشغيل الأطفال، وجد أن للأسباب الاقتصادية (72.3%) في قطاع غزة أثراً كبيراً في توجه الأطفال للعمل مقارنة مع محافظات الضفة الغربية (65.8%). بينما تبقى الأسباب الاجتماعية ذات أثر أقل في قطاع غزة. مما يشير إلى وجود تأثير كبير للفقر على توجه الأطفال للعمل، حيث تشير نتائج التقرير الوطني للفقر، أن معدلات الفقر بين أسر قطاع غزة أعلى منها بين أسر محافظات الضفة الغربية (38.2% مقابل 15.6%على التوالي).

الأطفال العاملون لدى أسرهم:

نصف الأطفال العاملين يعملون لدى أسرهم

يعتبر عمل الأطفال في الزراعة لدى أسرهم الشكل الأكثر شيوعاً من أصناف العمل التي يمارسونها. فمعظم الأسر تنتظر من أطفالها الإسهام في المشاريع العائلية، مثل المشاركة في قطف المحاصيل، رعي الماشية، نقل الماء، أو أعمال اكثر صعوبة. يمكن لمثل هذا النوع من الأعمال أن يكون مفيداً، إذا ما اقتصرت مشاركة الأطفال على قدر معقول من الأشغال المنزلية، أو بعض النشاطات الخفيفة المدرة للدخل. كما أن مثل هذه المشاركة تخلق لديهم الإحساس بقيمتهم وأهميتهم.

بيد أن مشاركة الأطفال في أشغال العائلة ليست ذات فائدة على الدوام. وعلى العكس من ذلك، فقد يستنزف العمل الأسري جهود الأطفال، ويضطرهم أحياناً إلى قضاء ساعات طويلة بعيداً عن الدراسة، ويعرقل نمو أجسامهم الغضة. كما يمكن لمثل هذا النوع من العمل أن يحرم الأطفال من التمتع بحقوقهم، ومن الفرصة الكاملة للنماء.

لقد أفادت نتائج مسح عمل وأنشطة الأطفال، أن ما يقارب نصف الأطفال العاملين (51.2%) يعملون لدى عائلاتهم بدون أجر، منهم 80.3% من الذكور. وتبلغ نسبة الأطفال العاملين لدى عائلاتهم في محافظات الضفة الغربية 50.3% من بين الأطفال العاملين، في حين بلغت في قطاع غزة 54.0%. كما أبرزت النتائج أن 19.4% من الأطفال العاملين لدى عائلاتهم قد تركوا المدرسة، منهم 43.8% بسبب عدم المقدرة على النجاح في الدراسة، و33.3% بسبب عدم رغبة بالدراسة، و7.3% بسبب رغبة العائلة.

من ناحية أخرى، تبين أن 67.1% من الأطفال العاملين لدى عائلاتهم يعملون في الزراعة، و17.5% يعملون في المهن الأولية، و10.5% يعملون في الحرف اليدوية والصناعة، و4.9% في أعمال أخرى. ومن الجدير بالذكر، أن 92.5% من الفتيات العاملات لدى عائلاتهن يعملن في القطاع الزراعي. كما أنه يوجد تباين في نسبة تشغيل الأطفال لدى الأسرة ونوع العمل حسب مكان الإقامة ، فقد تبين أن 74.4% من الأطفال العاملين لدى عائلاتهم في محافظات الضفة الغربية يعملون في الزراعة، بينما يعمل في الزراعة في قطاع غزة 44.6%. ولكن من جانب آخر، تبين أن 35.7% من الأطفال العاملين لدى عائلاتهم في قطاع غزة يعملون في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، بينما 11.6% في محافظات الضفة الغربية يعملون في هذا القطاع.

طبيعة وظروف عمل الأطفال:

المهنة، القطاع الاقتصادي ومكان العمل

مع أن طبيعة عمل الأطفال مختلفة عن طبيعة عمل الكبار، فمن الممكن أن تجد أطفالاً ورجالاً يعملون معاً، ولكن ستجد فروقاً كبيرة في المهمة التي يقوم بها كل منهم. فالمهنة أو القطاع الذي يعمل فيه الكبار تحمل نفس العنوان، ولكنها مختلفة في المضمون. حيث أن 36.7% يعملون في المهن الأولية، أي ما يزيد عن ثلث الأطفال العاملين يعملون في مهن لا تحتاج لمؤهلات علمية أو خبرة، ولكن تحتاج لجهد كبير (عمال غير مهرة). كما تبين أن 28.9% يعملون كمزارعين في الحقول، أو صائدي أسماك، و27.1% يعملون في المهن الحرفية والمهن ذات العلاقة. بينما 3.7% يعملون كمشغلين للآلات أو مجمعين لها. ومن خلال هذه النتائج، يتبين أن الجزء الأكبر من الأطفال يعملون في مهن تحتاج لجهد كبير، ولا تحتاج لخبرات أو مؤهلات علمية، ولكن من الممكن أن تكون بعض تلك المهن لصالح هؤلاء الأطفال، في حال تم التقيد بقانون تشغيل الأطفال والحفاظ على حقهم لاستكمال دراستهم الأكاديمية، وتدريبهم على مهنة يستطيعون من خلالها الحصول على حياة كريمة. وسيتبين لاحقاً أي المهن تنمي قدرات الأطفال أكثر من غيرها.

كما ذكر سابقاً، فهناك تباين في طبيعة عمل الأطفال حسب مكان الاقامة، فقد برز من خلال النتائج أن 39.3% من الأطفال العاملين في محافظات الضفة الغربية يعملون في المهن الأولية (عمال غير مهرة) و31.4% يعملون كمزارعين، و 22.1% يعملون في الحرف وما إليها من المهن. بينما النسبة الأكبر من الأطفال العاملين في قطاع غزة يعملون في المهنة الأخيرة (43.3%)، و28.3% يعملون في المهن الأولية، و20.5% في مهنة الزراعة وصيد الأسماك. والشكل (7–7) يوضح هذا التباين، مع العلم أن المهن الثلاث المذكورة أعلاه جاءت في المرتبة الأولى من بين المهن الأخرى.

شكل (7-7) التوزيع النسبي للأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والمنطقة

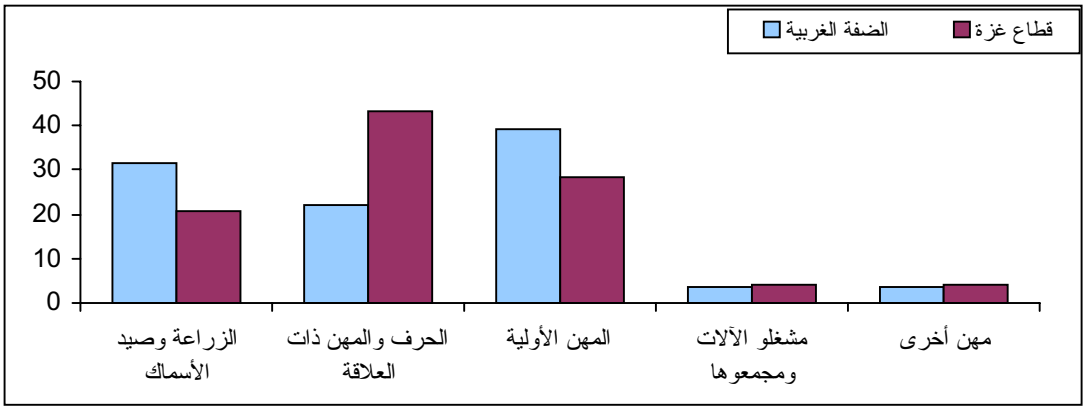

تبيّن أن أقل من نصف الأطفال تقريباً يعملون داخل المباني (47.4%)، بينما يعمل القسم الآخر خارجها (52.6%). أما على مستوى المنطقة، فقد تبين أن هناك صورة عكسية في مكان عمل الطفل، ففي محافظات الضفة الغربية، 43.7% من الأطفال العاملين يعملون داخل المباني والباقي (56.2%) يعملون خارجها، بينما 58.3% من الأطفال العاملين في قطاع غزة يعملون داخل المباني والباقي (41.7%) يعملون خارجها، ويعود السبب في ذلك إلى وجود نسبة أكبر من الأطفال في محافظات الضفة الغربية يعملون في الزراعة.

كما أن نصف الأطفال العاملين كمستخدمين بأجر، يعملون في منشآت تشغل أقل من 6 عاملين. مع العلم أن نسبة الأطفال العاملين كمستخدمين بأجر من بين الأطفال العاملين تبلغ 40.4%، من بينهم 2.7% مستخدمون غير منتظمين (الأطفال الذين يعملون في أماكن مختلفة حسب العرض والطلب وليس لهم عنوان عمل ثابت يستدل عليهم من خلاله). كما تبين كذلك، أن 34.2% يعملون في منشآت تشغل 6-19 عاملاً، و6.5% في منشآت تشغل 20 عاملاً فأكثر. ومن تلك المنشآت، 1.1% فقط طالبوا الأطفال العاملين بكشف طبي قبل مزاولتهم العمل، مع العلم أن هؤلاء الأطفال ضمن السن القانوني (15-17 سنة)، وهذه المنشآت من ضمن فئة المنشآت التي تشغل (10-19) عاملاً. ويعتبر هذا أحد عوامل قياس نسبة المنشآت التي تعمل حسب اللوائح والقوانين المتعلقة بتشغيل الأطفال.

ثلث الأطفال المستخدمين بأجر من محافظات الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستوطنات

بلغت نسبة الأطفال المستخدمين بأجر من بين الأطفال العاملين من محافظات الضفة الغربية 46.7% منهم 68.2% يعملون في محافظات الضفة الغربية، و31.8% يعملون في إسرائيل والمستوطنات. بينما لا أحد يعمل من أطفال قطاع غزة في إسرائيل أو المستوطنات، وهذا يعود للاختلاف بين منطقة الضفة الغربية التي تعتبر منطقة مفتوحة مع الخط الأخضر، مما يسهل عملية تهريب عمالة الأطفال إلى داخل إسرائيل، باعتبارهم عمالة رخيصة، وعدم مقدرتهم على المطالبة بظروف عمل ملائمة بسبب القوانين العسكرية الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، مما يعرضهم للاستغلال من قبل رب العمل الإسرائيلي، كما يساعد رب العمل الإسرائيلي على التهرب من المساءلة القانونية والمادية. بعكس قطاع غزة التي تعتبر منطقة مغلقة بحيث لا يستطيع الطفل الخروج منها.

إصابات العمل

إن التعرض لإصابات العمل يعتبر من أهم المؤشرات المقلقة لعمالة الأطفال، حيث أن 6.5% من الأطفال العاملين تعرضوا لإصابات عمل خلال أدائهم لمهامهم أثناء العمل. وتتوزع النسبة الأخيرة بين محافظات الضفة (77.8%) ومحافظات غزة (22.2%). وتتراوح تلك الإصابات بين كسور وجروح ورضوض. فقد أبرزت النتائج أن ما يقارب نصف الأطفال المصابين قد أصيبوا بجروح، والتي بلغت نسبتها من بين الأطفال المصابين 49.2%. بينما 12.7% أصيبوا بكسور، و9.5% أصيبوا بخدوش ورضوض. وبقية الأطفال المصابين أصيبوا بتسمم أو صعوبة تنفس أو نزيف أو إصابات أخرى مختلفة.

يتعرض الأطفال لإصابات العمل في الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورة، وخاصة في قطاع البناء (14.6%). ويليه قطاع الصناعة بنسبة 9.8%. والشكل (7-8) يبين الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورة على الأطفال العاملين.

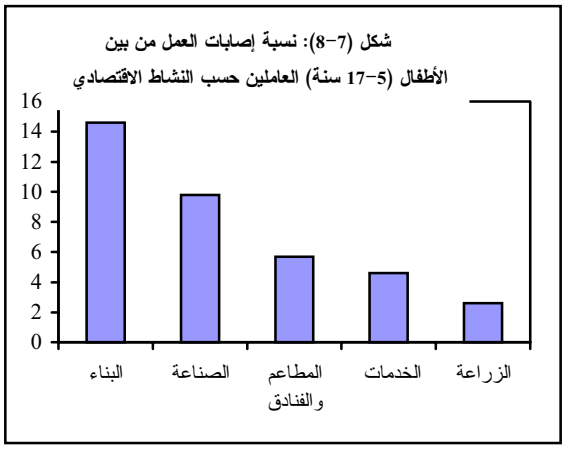

شكل (7-8): نسبة إصابات العمل من بين الأطفال (5-17 سنة) العاملين حسب النشاط الاقتصادي

كما أن 20.6% من الأطفال المصابين لم يتم علاجهم، وكان جميع هؤلاء الأطفال في محافظات الضفة، أما بقية الأطفال المصابين فقد دفعت مصاريف علاجهم من قبل عدة جهات ومن أهمها صاحب العمل (38.0%)، أو والدا الطفل (30.0%)، أو الطفل العامل نفسه (20.0%)، أو علاج مجاني (6.0%)، أو تأمين صحي (6.0%). والتأمين الصحي ليس بالضرورة أن يكون تأميناً خاصاً بالطفل حصل عليه من خلال العمل.

أما من جانب آخر، فهناك أضرار تصيب الطفل من خلال العمل، ولكنها ليس بالضرورة إصابات عفوية. فالإصابات الأخرى مثل تعرض الطفل المستخدم بأجر أو الذي يعمل لحسابه الخاص للعنف الجسدي أو المعنوي أو كليهما معاً من قبل صاحب العمل، أو زملائه في العمل، أو الزبائن الذين يتعامل معهم. فهناك عنف معنوي يتعرض له الطفل تصل نسبته إلى 11.7% من بين الأطفال المستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص. وهناك نسبة قليلة من الأطفال الذين يتعرضون للعنف الجسدي والذي تصل نسبته إلى 0.6%، كما أن نسبة الأطفال الذين يتعرضون لكلا النوعين من العنف بلغت 0.6% من بين الأطفال المستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص.

مزايا العمل

تتفاوت ظروف العمل من مكان لآخر حسب المزايا التي يقدمها صاحب العمل لمستخدميه، فمن أهم تلك المزايا الإجازات مدفوعة الأجر والحوافز والمكافآت وفترات الاستراحة وتعويضات المستخدمين بدل المواصلات أو الملابس، بالإضافة إلى المساهمة في التأمين الصحي. فالشكل (7-9) يبين نسبة الأطفال الذين تتوفر لديهم مزايا إيجابية أثناء العمل، من بين الأطفال المستخدمين بأجر بشكل منتظم. ومن أبرز تلك المزايا، توفر وقت للاستراحة أثناء العمل، حيث أن 81.8% من الأطفال، تتوفر لهم فترة استراحة من بين الأطفال المستخدمين بأجر بشكل منتظم. بينما 7.3% فقط يتوفر لديهم تأمين صحي، ويعود سبب ذلك إلى عدم شرعية ذلك التأمين، فلا يسجل الأطفال في السجلات. كما أنه من المحتمل أن يكون تأميناً صحياً ليس صاحب العمل مصدره.

شكل (7-9): نسبة الأطفال الذين تتوفر لديهم مزايا أثناء العمل من بين الأطفال المستخدمين بأجر بشكل منتظم لدى صاحب عمل

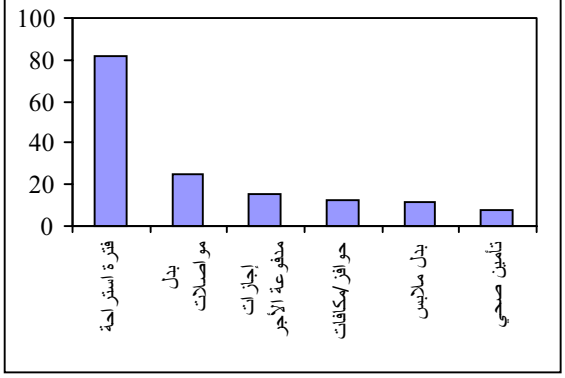

جدول (7-3): توزيع الأطفال المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة العمل والأدوات الواقية ومكان العمل

طبيعة العمل والأدوات الواقية (من وجهة نظر الطفل)	مكان العمل			
	محافظات الضفة	محافظات غزة	إسرائيل والمستوطنات	جميع المناطق
طبيعة العمل خطرة	30.9	35.4	23.5	29.5
طبيعة العمل غير خطرة	69.1	64.6	76.5	70.3
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**
من بين الأطفال الذين يعملون في أعمال خطرة				
يستخدمون أدوات واقية	30.4	35.3	21.1	29.3
لا يستخدمون أدوات واقية	69.6	64.7	78.9	70.7
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

أما على صعيد مكان العمل وطبيعة الأعمال الخطرة، فإن الجدول (7-3) يبيّن أن ما نسبته 30.0% من الأطفال المستخدمين بأجر في محافظات الضفة الغربية يقومون بأعمال خطرة، و35.4% في قطاع غزة، و23.5% في إسرائيل والمستوطنات. من بين هؤلاء الأطفال 69.6%، 64.7%، 78.9% لا يستخدمون الأدوات الواقية على التوالي (حسب مكان العمل).

- **التدريب المهني**

للتدريب المهني دور أساسي لبناء فئة من العاملين المؤهلين للقيام بأعمال تحتاج إلى مهارات. وارتباط التدريب المهني مع ظاهرة تشغيل الأطفال يعطي أملاً كبيراً للتقليل من سلبيات تلك الظاهرة. فكلما ازداد عدد الأطفال المدربين والمؤهلين للقيام بمهام تحتاج لمهارات مهنية، كلما ازدادت إيجابيات ظاهرة تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر.

تصل نسبة الأطفال العاملين الذين تلقوا تدريباً مهنياً خلال العمل 19.8% من بين الأطفال العاملين بأجر أو مقابل مردود مادي في الأراضي الفلسطينية. من بينهم 60.2% يعملون في الحرف وما إليها من المهن، و28.0% يعملون في المهن الأولية، 5.4% في التسويق والخدمات، و5.4% في تشغيل الآلات وتجميعها. والجدول (7–4) يبين بصورة أوضح أي المهن التي تقدم للطفل تدريباً مهنياً، يساعده على تحديد مستقبله بشكل أفضل بغض النظر عن العوامل الأخرى.

كما أن نسبة المتدربين من بين الأطفال العاملين في محافظات الضفة الغربية (باستثناء الأطفال العاملين لدى عائلاتهم) بلغ 21.1%، بينما 15.7% في قطاع غزة. كما أن 58.8% من هؤلاء الأطفال المتدربين تتراوح أعمارهم بين (15–17 سنة)، و41.2% تتراوح أعمارهم بين (10–14 سنة).

جدول (7–4): توزيع الأطفال العاملين (باستثناء العاملين لدى عائلاتهم) في الأراضي الفلسطينية حسب تلقي التدريب خلال العمل والمهنة

مهنة الطفل	التوزيع النسبي للمهن	نسبة المتدربين في كل مهنة	التوزيع النسبي للمتدربين
مهن أخرى	0.4	–	–
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	3.0	35.7	5.4
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	1.7	12.5	1.1
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	32.8	36.4	60.2
مشغلو الآلات ومجمعوها	4.7	22.7	5.4
المهن الأولية	57.4	9.7	28.0
المجموع	**%100**	**%19.8**	**%100**

المردود المادي وساعات العمل:

المردود المادي والأجر

يشكل الأطفال الذين يحصلون على مردود مادي بأنفسهم أو يتقاضون أجراً مقابل عملهم 48.8% من مجموع الأطفال العاملين، وتتوزع هذه النسبة بواقع 49.7% في محافظات الضفة الغربية، و46.0% في قطاع غزة. من بين هؤلاء الأطفال 93.0% يعملون كمستخدمين بأجر لدى أصحاب عمل في الأراضي الفلسطينية، و7.0% يعملون لحسابهم الخاص أو كأصحاب عمل. أما على صعيد منطقة السكن، فقد تبين أن 94.5% من الأطفال الذين يحصلون على مردود

مادي بأنفسهم أو يتقاضون أجراً مقابل عملهم في محافظات الضفة الغربية يعملون كمستخدمين بأجر، بينما 88.0% في قطاع غزة.

يبلغ معدل الأجر اليومي أو المردود المادي اليومي للأطفال المستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص حوالي 9.1 دولار أمريكي[59] يومياً. ومن الجدير بالذكر أنه ظهر تباين كبير بين الأطفال العاملين في قطاع غزة ومحافظات الضفة الغربية. فقد تبين أن معدل الأجر اليومي للأطفال العاملين في محافظات الضفة بلغ 10.5 دولار أمريكي يومياً، بينما بلغ 4.3 دولار يومياً في قطاع غزة. وذلك يعود إلى وجود نسبة من الأطفال المستخدمين بأجر من محافظات الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستوطنات (31.8%)، والتي تشكل ثلث الأطفال المستخدمين بأجر من محافظات الضفة الغربية، حيث يصل معدل أجرهم إلى 15.6 دولار يومياً. وباستثناء هؤلاء الأطفال العاملين في إسرائيل والمستوطنات من محافظات الضفة الغربية يصل معدل الأجر إلى 8.1 دولار يومياً. ومع ذلك يبقى معدل الأجر للأطفال العاملين في محافظات الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، وذلك يعود لارتفاع مستويات المعيشة في محافظات الضفة الغربية.

من جانب آخر، يتبين من خلال الشكل (7–10) أن هناك توزيع طبيعي لأجور الأطفال المستخدمين بأجر من محافظات الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة التي لا تزيد أجورهم عن 14.6 دولار يومياً، بالإضافة إلى أن 53.0% من الأطفال العاملين بأجر في قطاع غزة تقل أجورهم عن 4.9 دولار يومياً، مما يشير لوجود استغلال كبير لهؤلاء الأطفال من قبل أصحاب العمل مقارنة مع ما هو موجود في محافظات الضفة الغربية.

شكل (7–10): توزيع الأطفال العاملين بأجر أو مردود مادي في الأراضي الفلسطينية حسب فئات الأجر أو المردود المادي اليومي بالدولار والمنطقة

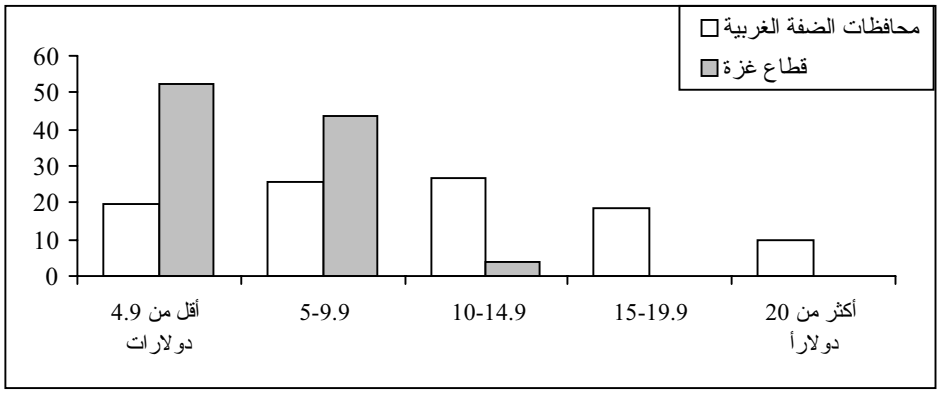

كما تبين أن 87.1% من الأطفال المستخدمين بأجر يتقاضون أجورهم بأنفسهم مباشرة، في حين 11.2% من الأطفال تسلّم أجورهم من خلال والديهم، بواقع 29.5% من الأطفال العاملين في قطاع غزة، بينما 6.9% في محافظات الضفة الغربية فقط. توجد فئة من الأطفال قد تم توفير فرص عمل لهم من خلال والديهم أو اخوتهم، ومن بين هذه الفئة 17.2% تسلّم أجورهم مباشرة للوالدين أو رب الأسرة، وهذا يشير إلى استغلال من قبل الأسرة، في بعض الأحيان.

أما من جانب إنفاق تلك الموارد المالية التي يحصل عليها الطفل العامل مقابل أجر أو العامل لحسابه الخاص، فقد تبين أن نصف الأطفال (50.1%) العاملين مقابل مردود مادي من محافظات الضفة الغربية يتصرفون بجزء من أموالهم والباقي يسلم لعائلاتهم، في حين أن 28.0% منهم يسلمون جميع المبلغ لعائلاتهم، و16.7% ينفقون أموالهم التي يحصلون عليها من العمل على احتياجاتهم الخاصة، و4.8% فقط يوفرون تلك الأموال. بينما العكس في قطاع غزة، حيث أبرزت

[59] تم احتسابها على أساس أن الدولار يعادل 4.1 شيكل

النتائج أن 53.3% من الأطفال العاملين مقابل مردود مادي يسلمون جميع المبلغ لعائلاتهم، مقابل 24.4% يتصرفون بجزء منه والباقي للأسرة، و20.0% ينفقونه على احتياجاتهم الخاصة، و2.2% فقط يوفرونه.

ساعات العمل

يتفق القانون الدولي والمحلي الخاص بتشغيل الأطفال على منع تشغيل الأطفال أكثر من 6 ساعات عمل يومياً للأطفال الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر. أما الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ذلك، فلا يجوز تشغيلهم بأي حال من الأحوال. هذا ما نصت عليه القوانين والتشريعات الدولية والمحلية. ومع هذا، لا يتم التقيد بتلك القوانين في أغلب الأحيان. فقد أبرزت النتائج أن 57.2% من الأطفال العاملين يعملون أكثر من 6 ساعات عمل يومياً. أما على صعيد الحالة العملية، فقد تبين أن 88.8% من بين الأطفال العاملين كمستخدمين بأجر لدى أصحاب عمل يعملون أكثر من 6 ساعات يومياً، و63.6% من بين الأطفال العاملين لحسابهم الخاص، و28.9% من بين الأطفال العاملين لدى عائلاتهم. ومن الجدير بالذكر أن معدل ساعات العمل اليومية للأطفال العاملين المستخدمين بأجر 8.2 ساعة يومياً، و7.1 ساعة يومياً للأطفال العاملين لحسابهم الخاص، و5.1 ساعة يومياً للأطفال العاملين لدى عائلاتهم.

كما أشارت النتائج إلى أن 93.5% من الأطفال المستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات يعملون أكثر من 6 ساعات يوميا، ونسبة الأطفال الذين يعملون اكثر من 6 ساعات يوميا في محافظات الضفة الغربية 86.4%، وفي قطاع غزة 94.7%. مما يشير إلى مدى استغلال الأطفال بشكل غير قانوني من قبل أصحاب العمل وعدم التقيد بالقوانين.

أبرزت النتائج كذلك، أن 8.5% من الأطفال المستخدمين بأجر يعملون خلال ساعات الليل، بينما 10.0% من بين الأطفال العاملين لحسابهم الخاص، و6.2% من بين الأطفال الذين يعملون لدى عائلاتهم يعملون خلال ساعات الليل. من جانب آخر، تبين أن 8.4% من بين الأطفال الذين يعملون للمشاركة في رفع دخل الأسرة أو للمشاركة في مشروع للأسرة يعملون أثناء ساعات الليل.

موقف الطفل تجاه ظروف عمله

لقد تم التوجه للطفل العامل خلال المسح للسؤال عن ظروف عمله، والاطلاع على رأيه في العمل الذي يقوم به، ومدى قساوته الجسدية والمعنوية والمادية. وقد أفادت النتائج أن 35.4% من الأطفال العاملين يرون أن عملهم مرهق جسدياً، و15.4% يرون أن عملهم خطير، و46.0% يرون أن أماكن عملهم بعيدة جداً عن مكان سكناهم. كما تم سؤال الطفل الذي يتقاضى راتباً من صاحب عمل حول ظروف عمله، حيث أفاد 76.2% منهم أنهم يعتقدون أن أجرتهم منخفضة. كذلك أفاد 8.2% منهم أنهم غير منسجمين مع صاحب العمل، بينما 6.9% غير منسجمين مع زملائهم في العمل.

كما بينت النتائج مدى تطابق وجهات نظر الأطفال المستخدمين بأجر مقارنة مع الواقع. فقد ظهر أن معدل الأجر اليومي للطفل الذي أفاد بأنه يتقاضى أجراً منخفضاً 8.4 دولاراً يومياً، بالمقابل 11.3 دولاراً للأطفال الذين أفادوا بأن أجرتهم غير منخفضة. كذلك الحال بالنسبة للعمل المتعب، فقد بلغ معدل ساعات العمل اليومية للأطفال الذين أفادوا بأن عملهم متعب 9.2 ساعات يومياً، بينما 8.3 ساعات يومياً معدل ساعات العمل للأطفال الذين أفادوا بأن عملهم غير

متعب. أما بالنسبة للأطفال الذين أفادوا بأن عملهم خطير، فقد وجد أن منهم 30.1% يستخدمون الأدوات الواقيـــة، أمـــا الأطفال المستخدمون بأجر والذين أفادوا بأن عملهم ليس خطيراً، فقد وجد أن منهم 15.9% يستخدمون الأدوات الواقية.

موقف الأسرة والطفل من مسألة تشغيل الأطفال:

لقد تم استطلاع رأي أسر الأطفال العاملين حول مدى الحاجة إلى تشغيل أطفالهم بالنسبة لهم. وكان من المثير للانتبـــاه أن 65.5% من الأسر أجابت بأن عمل أطفالها ضروري لها. وبلغت نسبة الأسر التي أجابت بأن عمل أطفالها ضروري لها في محافظات الضفة الغربية 63.1% من بين الأسر التي لديها أطفال عاملون، في حين بلغت النسبة في قطاع غـــزة 72.9%. كما تبين أن من بين الأسر التي لديها أطفال عاملون 41.0% لا يرون مشكلة (لا يتأثرون اقتصادياً) إن توقـف أبناؤهم عن العمل، في حين 37.8% من بين الأسر التي لديها أطفال عاملون يرون أنه سينخفض مستوى المعيشة فـــي حالة توقف أطفالها عن العمل. وهذا يشير، إلى أن أكثر من ثلث الأسر التي لديها أطفال عاملون، بحاجة لمصدر دخـــل يساعدهم للعيش ومقاومة الفقر قدر الإمكان.

الشكل التالي يوضح مدى تأثير توقف الطفل عن العمل من وجهة نظر أسرة الطفل العامل حسب المنطقة. حيث يبين أن

شكل (7-11): توزيع الأطفال (5-17 سنة) العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب تأثيرات توقف الطفل عن العمل من وجهة نظر أسرهم، والمنطقة

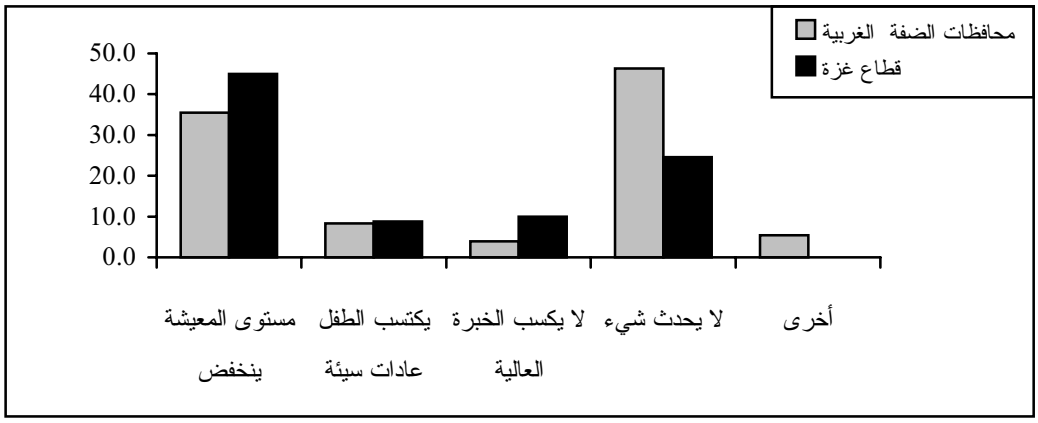

46.3% من أسر الأطفال العاملين في محافظات الضفة الغربية و 24.6% من اسر الأطفال العاملين في قطـــاع غـــزة أجابوا بأنه سوف لن يتغير حال الأسرة في حال توقف أطفالهم عن العمل، كما أشارت النتائج إلى أن 45.0% من أســـر الأطفال العاملين في قطاع غزة أجابوا بأنه سينخفض مستوى المعيشة، مقابل 35.5% في محافظات الضفـــة الغربيـــة. وهذا يشير إلى أن حوالي نصف أسر الأطفال العاملين في قطاع غزة بحاجة ماسة لعمل أطفالهم لرفع مستوى معيشتهم.

كما أبرزت النتائج، أن 68.3% من أسر الأطفال العاملين يفضلون أن يلتحق أبناؤهم بالمدارس، بينما 21.3% يفضلون لأبنائهم العمل فقط، و 9.2% يفضلون أن يقوم أبناؤهم العاملون بالعمل والدراسة معاً. بينما أشارت النتائج إلى أن 96.5% من أسر الأطفال غير العاملين يفضلون أن يستمر أطفالهم بالتعليم فقط.

يبين الجدول (7-5)، أن نسبة الأسر التي لديها أطفال بالمدارس ويعملون في آن واحد، وترغب بأن يستمر أطفالها بالدراسة 87.9%، بينما نسبة الأسر التي لديها نفس الحالة وترغب أن يستمر أطفالها بالعمل والدراسة معاً بلغت 10.1%. كما يبين الجدول أن 60.6% من الأسر التي لديها أطفال لا يعملون وغير ملتحقين بالدراسة ترغب بأن يلتحق أبناؤها بالدراسة بينما 30.4% من تلك الأسر لديهم خطط غير التعليم او العمل.

جدول (7-5): توزيع الأطفال (5 -17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب رغبة أسرهم نحو مستقبل الطفل والعلاقة بقوة العمل والالتحاق بالمدرسة

رغبة الأسرة نحو مستقبل الطفل	الأطفال العاملون		الأطفال غير العاملين	
	ملتحق بالمدرسة	غير ملتحق	ملتحق بالمدرسة	غير ملتحق
الالتحاق بالمدرسة فقط	87.9	44.8	99.0	60.6
العمل فقط	1.9	44.6	0.7	7.6
كلاهما	10.1	8.1	0.2	1.4
أخرى	0.2	2.5	0.1	30.4
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

كما تم استطلاع رأي الأطفال العاملين بما يرغبون حقيقةً فعله من ناحية الدراسة أو العمل. ومن المثير للانتباه، أن 38.7% من هؤلاء الأطفال أفادوا بأنهم يرغبون بالعمل فقط. بينما 27.4% يرغبون بالدراسة فقط. أما 18.6% من بين الأطفال العاملين يرغبون بالانتظام بالدراسة والعمل في العطل الرسمية، و14.2% يرغبون بالدراسة والعمل في آن واحد. وكما يوضح الشكل (7-12)، أن 41.9% من الأطفال العاملين في محافظات الضفة الغربية يرغبون بالعمل فقط، بينما ثلث الأطفال العاملين في قطاع غزة (34.0%) يرغبون بالدراسة فقط. فهناك بعض التفاوت في وجهات نظر الأطفال العاملين في كل من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

شكل (7-12): توزيع الأطفال العاملين حسب رغبتهم المستقبلية والمنطقة

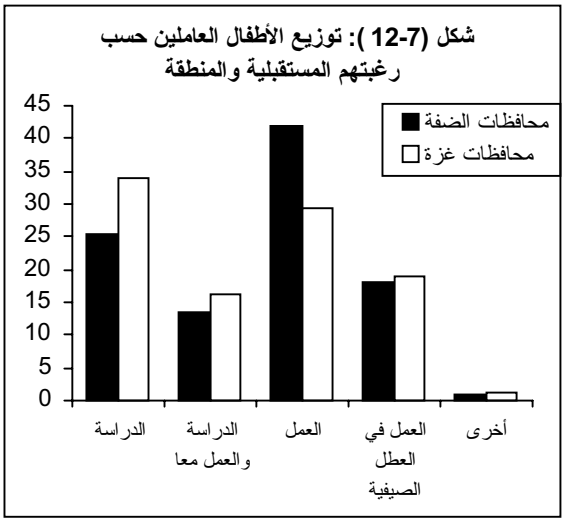

أما على صعيد رغبة الأطفال المستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص، فقد تبين أن 62.1% من بينهم يرغبون بالعمل فقط، بينما 10.6% يرغبون بالدراسة فقط، و15.7% يرغبون بالدراسة والعمل في العطل الصيفية.

كذلك 10.4% يرغبون بالدراسة والعمل في آن واحد. كما أظهرت النتائج بعض التفاوت في رغبات الأطفال حسب مكان سكناهم. فنصف الأطفال العاملين لحساب الغير أو لحسابهم الخاص في قطاع غزة يرغبون بالعمل فقط، و17.6% يرغبون بالدراسة فقط، ومثلهم يرغبون بالعمل والدراسة معاً، بينما 10.2% يرغبون بالدراسة والعمل في العطل الصيفية. بالمقابل 65.4% من الأطفال العاملين لحساب الغير أو لحسابهم الخاص في محافظات الضفة الغربية يرغبون بالعمل فقط، بينما 8.6% يرغبون بالدراسة فقط، ونسبة مشابهة يرغبون بالعمل والدراسة معاً، بينما 17.2% يرغبون بالدراسة والعمل في العطل الصيفية.

- بلغ عدد الأطفال العاملين (5–17 سنة) خلال أسبوع الإسناد الزمني للفترة الواقعة بين تشرين أول إلى كانون أول، 1998 حوالي 35,700 طفل، وحوالي 7,250 طفلاً يبحث عن العمل ومستعد له.
- بلغ عدد الأطفال (5–17 سنة) الذين عملوا في الفترة الواقعة ما بين شتاء عام 1997 ولغاية نهاية شتاء عام 1998 حوالي 62,235 طفلا (أي بنسبة 6.2% من بين الأطفال الذين أعمارهم 5–17 سنة)، بواقع 46,990 طفلاً في محافظات الضفة الغربية وفي قطاع غزة 15,245 طفلاً.
- بلغت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (10–14 سنة) ويعملون من بين الأطفال في نفس الفئة العمرية حوالي 5.7%، في حين 24.9% من بين الأطفال (15–17 سنة).
- 40.4% من الأطفال العاملين يعملون كمستخدمين بأجر لدى صاحب العمل.
- بلغت نسبة الفتيات العاملات بأجر لدى أصحاب عمل أو بدون أجر في مشاريع خاصة بالأسرة من بين الفتيات اللواتي أعمارهن (5–17 سنة) حوالي 1.6%. في حين بلغت نسبة الصبيان 10.5%.
- 45.4% من الأطفال العاملين غير ملتحقين بمقاعد الدراسة.
- بينت النتائج أن 37.5% تركوا المدارس بسبب عدم رغبة بالدراسة من بين الأطفال الذكور العاملين، و35.0% بسبب عدم المقدرة على النجاح في الدراسة.
- تقاربت النسب لأسباب ترك المدرسة للإناث من حيث الزواج أو الخطبة، أو اختيار العائلة، أو عدم رغبة بالدراسة (21.3%، 20.6%، 20.6% على التوالي).
- تفيد النتائج أن نسبة الأطفال العاملين لدى عائلاتهم بدون أجر 94.8% من بين الأطفال (10–14 سنة) ويعملون. بينما 68.3% يعملون لدى عائلاتهم من بين الأطفال (15–17 سنة) العاملين.
- بلغت نسبة الأطفال الذين توجهوا للعمل بدافع الحاجة المادية 67.7%.
- 91.3% من بين الأطفال الذين تركوا المدرسة لأسباب تعود للمؤسسات التعليمية/ النظام التعليمي.
- 74.0% من الأطفال العاملين ينتمون لأسر عدد أفرادها أكثر من 7 أفراد.
- كلما ازداد عدد السنوات الدراسية التي أتمها رب الأسرة الذي ينتمي لها الطفل كلما انخفض احتمال التشغيل للأطفال.
- كلما انخفض أجر رب الأسرة الذي يعمل كمستخدم بأجر (الأسرة التي ينتمي لها الطفل) كلما ازداد احتمال التشغيل للأطفال.
- 4 أطفال من بين كل 10 أطفال يعملون، يعمل أرباب أسرهم في المهن الأولية.
- حوالي نصف الأطفال العاملين يعملون لدى عائلاتهم بدون أجر.
- 19.4% من الأطفال العاملين لدى عائلاتهم تركوا المدرسة. منهم 43.8% تركوا المدرسة بسبب عدم المقدرة على النجاح في الدراسة، و 33.3% بسبب عدم رغبة بالدراسة و 7.3% بسبب رغبة الأسرة.
- 67.1% من بين الأطفال العاملين لدى عائلاتهم يعملون في الزراعة، و 17.5% يعملون في المهن الأولية.
- 36.7% من الأطفال العاملين بأجر أو بدون أجر يعملون في المهن الأولية، و 28.9% يعملون كمزارعين، و27.1% في الحرف.

- 31.8% من بين الأطفال العاملين من محافظات الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستوطنات.
- نصف الأطفال العاملين كمستخدمين بأجر يعملون في منشآت تشغل أقل من 6 عمّال، و 34.2% يعملون في منشآت تشغل 6–19 عاملاً.
- 1.1% فقط من بين الأطفال العاملين كمستخدمين بأجر طُلب منهم كشف طبي من قبل المنشآت التي يعملون بها.
- 6.5% من الأطفال العاملين تعرضوا لإصابات عمل خلال أدائهم لمهامهم أثناء العمل. من بينهم 20.6% لم يتم علاجهم.
- 11.7% من بين الأطفال العاملين لحسابهم الخاص أو لحساب الغير قد تعرضوا للعنف المعنوي.
- 19.8% من الأطفال العاملين (باستثناء العاملين لدى عائلاتهم) تلقوا تدريباً خلال أدائهم للعمل. من بينهم 60.2% يعملون في الأعمال الحرفية، و28.0% يعملون في المهن الأولية.
- يحصل الطفل يومياً 9.1 دولارات مقابل عمله لحساب الغير أو لحسابه الخاص. بواقع 8.1 دولارات يومياً للأطفال العاملين في محافظات الضفة، و4.3 دولارات للعاملين في محافظات غزة، مقابل 15.6 دولاراً يومياً للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.
- بلغت نسبة الأطفال العاملين لحساب الغير الذين يتقاضون أجورهم بأنفسهم مباشرة 87.1%، في حين 11.2% من خلال والديهم.
- 17.2% من الأطفال المستخدمين بأجر وتم إيجاد فرص عمل لهم من خلال والديهم أو اخوتهم تُسلّم أجورهم مباشرة للوالدين أو اخوتهم.
- 50.1% من الأطفال المستخدمين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص يتصرفون بجزء من أموالهم والجزء الآخر يسلمونه لعائلاتهم، و16.7% ينفقون أموالهم على احتياجاتهم الخاصة.
- 57.2% من الأطفال العاملين يعملون أكثر من 6 ساعات عمل يومياً. كما بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون أكثر من 6 ساعات يومياً من بين الأطفال العاملين لحساب الغير 88.8%.
- بلغ معدل ساعات العمل اليومية للعاملين بأجر 8.2 ساعات، 7.1 ساعات يومياً للعاملين لحسابهم الخاص، و 5.1 ساعات يومياً للعاملين لدى عائلاتهم.
- 65.5% من أسر الأطفال العاملين أشاروا لأهمية عمل أطفالهم بالنسبة لهم.
- 41.0% من أسر الأطفال العاملين لا يرون وجود مشكلة لعمل أطفالهم.
- 37.8% من أسر الأطفال العاملين أشاروا لضرورة عمل أطفالهم لرفع مستوى المعيشة للأسرة.
- 68.3% من أسر الأطفال (5–17 سنة) يفضلون أن يلتحق أطفالهم بالتعليم فقط، و 21.3% يفضلون العمل لأبنائهم فقط، و 9.2% يفضلون لأطفالهم الدراسة والعمل معاً.
- 27.4% من الأطفال العاملين يرغبون بالدراسة فقط، بينما 38.7% يرغبون بالعمل فقط، و18.6% يرغبون بالانتظام بالدراسة والعمل في العطل الصيفية فقط، في حين 14.2% يرغبون بالدراسة والعمل معاً.
- 62.1% من بين الأطفال المستخدمين بأجر أو يعملون لحسابهم الخاص يرغبون بالعمل فقط، بينما 10.6% يرغبون بالدراسة فقط، و15.7% يرغبون بالدراسة والعمل في العطل الصيفية. كذلك 10.4% يرغبون بالدراسة والعمل في آن واحد.

توصيـــات

تبيّن من خلال هذا الفصل واقع تشغيل الأطفال (5 –17 سنة). كما يوضح هذا التقرير رأي القانون الفلسطيني في هـــذه الظاهرة. وأصبح واضحاً أن أسباب هذه الظاهرة (ظاهرة تشغيل الأطفال الفلسطينيين) يتمحور في ثلاثة محاور أساسية الأول يتعلق بموضوع التعليم والثقافة، والمحور الثاني يتعلق بمسألة الفقر، أما المحور الثالث، فيتعلق بالأســـرة. ومـــن خلال هذا الفصل نحاول وضع بعض التوصيات الأساسية التي نطمح من خلالها العمل على تخفيض نســـبة الأطفـــال العاملين الذين أعمارهم (15 سنة) فأكثر وتحسين ظروف عمل المتبقي منهم، وإنهاء ظاهرة تشـــغيل الأطفـــال الذيـــن أعمارهم أقل من (15 سنة). مع ملاحظة أن مسح عمالة الأطفال يوفر المزيد من المؤشرات التي تحتاج إلى تحليل أكثر تفصيلاً للوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر تحديداً مما هو عليه في هذا الفصل. وفيما يلي أهم بنود التوصيات.

التعليم والثقافة:

- لا بد من تحسين المنهاج الذي تقدمه تلك المؤسسات للطلبة بحيث يساعد على ترسيخ الوعـــي الثقـــافي بضـــرورة التعليم وما يوفره لهم من مستقبل زاهر.
- توفير باحثين اجتماعيين في المدارس يساعدون في فهم طبيعة الأطفال وحل مشاكلهم الشـــخصية قـــدر الإمكـــان، وتوعية الأطفال الذين لا يتقبلون التعليم بسهولة بالسبل التي تناسبهم لمتابعة تعليمـــهم، وتوجيـــه هـــؤلاء الأطفـــال للطريق الأفضل بما يتناسب وطبيعتهم.
- توفير مدارس مهنية لاستيعاب الأطفال الذين لا يوجد لديهم رغبة بالتعليم الأكاديمي.
- التقيد بصورة جديّة بالمرحلة الإلزامية في التعليم، مع دراسة إمكانية رفع مرحلة التعليم الإلزامي.
- توعية المجتمع بضرورة التعليم، والتعليم المهني من خلال الإعلام والندوات والمنشورات.

الفقـــر:

- العمل الدؤوب على رفع مستوى المعيشة لدى المجتمع الفلسطيني، وتكريس الجهود في رفع دخل الأسرة الفلسطينية بما يتناسب مع مستويات تكاليف المعيشة. بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية التعليم وتـــأثيره علـــى المدى البعيد.
- مساعدة الأسر غير القادرة على تعليم أطفالها قدر الإمكان.

الأســـرة:

- تنظيم النسل لدى الأسر الفلسطينية، مع ربطه بقدرة الأسر على توفير احتياجات أطفالها.
- توعية الأسرة بمدى أهمية الحفاظ على أطفالها من الاستغلال.

توصيات أخرى:

- إعداد خطة شاملة لتفتيش المنشآت التي تشغل أطفالا وتطبيق قانون التفتيش.
- ضمان توفير الحماية للأطفال ضمن السن القانوني.

المراجـــــع:

1. **تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية (ILO)، 1983.**

2. **الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال–فرع فلسطين، 1997:** *تشغيل الأطفال في الضفة الغربية*، القدس–فلسطين.

3. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996.** مسح القوى العاملة: دورة (أيلول–تشـــرين أول، 1995). نتـــائج أساسية حول عمالة الأطفال (12–16) سنة. رام الله–فلسطين.

4. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** *قاعدة بيانات مسح عمل وأنشطة الأطفال (5–17 سنة). (تشـــرين أول–كانون أول، 1998)*. رام الله–فلسطين. **بيانات غير منشورة.**

5. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** الإسقاطات السكانية المقدرة من التعداد العام للســـكان والمســـاكن والمنشآت لعام 1997. رام الله–فلسطين. **بيانات غير منشورة.**

6. **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999.** *مسح القوى العاملة: دورة (تشـــرين أول–كـــانون أول، 1998). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة رقم (11)*. رام الله–فلسطين.

7. **المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1994.** *التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربـــي*. مركـــز التوثيـــق والمعلومات.

8. **مركز الإحصاء الفلسطيني، 1994.** *ديمغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة*. سلسلة تقـــارير الوضع الراهن، رقم 1. رام الله–الضفة الغربية.

9. **مكتب العمل الدولي، 1995.** *تقرير خاص حول عمل الأطفال في العالم*. جنيف.

10. **ورشة عمل الموارد العربية،** "حقي"، *تشغيل الأطفال، العدد الرابع، شتاء 1998*. نيقوسيا – قبرص.

ملحــق (1)

المفاهيم والمصطلحات

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتـــها(حياتـــهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمريه لسنة ما، وهو نـــاتج عـــن مجمـــوع معـــدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروبا في خمسة.

معدل المواليد الخام: عدد المواليد لكل (1000) من السكان خلال سنة معينة.

معدل الوفيات الخام: عدد الوفيات لكل (1000) من السكان خلال سنة معينة.

معدل النمو السكاني: معدل الزيادة أو النقص في عدد السكان خلال سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة مئوية من عدد السكان الأساسي.

العمر عند الزواج: هو عمر الفرد بالسنوات الكاملة في وقت إتمام الزواج الفعلي.

نسبة الإعالة للأطفال: عدد الأطفال تحت سنَ (15 سنة) لكل 100 من السكان في سن العمل (15–64 سنة).

حصة الفرد: هي نصيب الفرد من الناتج المحلي والإجمالي ويتم الحصول عليه بقسمة النـــاتج المحلـــي على عدد السكان.

الناتج المحلي الإجمالي: وهو قياس للإنتاج خلال فترة زمنية معينة و يمثـــل قيمـــة المخرجـــات مطروحـــا منـــها الاستهلاك الوسيط و بهذا يساوي مجموع القيمة المضافة.

مستوى المعيشة: والمقصود به حصة استهلاك الأسرة من الطعام، من استهلاك الأسرة الكلي، وهو مبنـــــي على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلـي للأسرة (قانون انجلز)، بمعنى إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصـــص الأخرى، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث فئات. مستوى افضل: حصة الطعام مـــن الاســـتهلاك الكلي للأسرة اقل من 30%.

- فئة متوسطة: حصة الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة من 30–44%
- مستوى اقل: حصة الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة من 45–100%.

وسيلة تنظيم الأسرة: هي الوسيلة التي يمكن أن تستخدم بهدف وقف الحمل أو تنظيم التباعد بين الأحمال و يوجد وسائل تستخدمها المرأة وأخرى يستخدمها الرجل.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإســـناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل و قاموا بـــالبحث عنـــه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف والتسجيل في مكاتب الاستخدام وسؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرائق.

باقي الضفة الغربية يقصد بذلك الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها عام 1967.

الاتصال بشبكات المياه العامة: يوضح مدى اتصال المسكن بالمياه وقد صنفت الشبكات على النحو التالي: شبكة عامة إذا كان المسكن متصلا بالشبكة العامة للمياه التابعة لشركة المياه أو البلديات أو المجالس القروية.
تمديدات خاصة: إذا كان المسكن متصلا بتمديدات خاصة للمياه من مصدر خاص بالمسكن فقط أو يملكه مجموعة أفراد.

الاتصال بالصرف الصحي: شبكة عامة: إذا كان المسكن متصلا بالشبكة العامة للصرف الصحي التابعة لمجالس المدن أو القرى أو أي هيئة أخرى.
حفرة امتصاصية: في حالة وجود حفرة امتصاصية للصرف الصحي في المسكن.

الاتصال بالكهرباء: ويوضح مدى اتصال المسكن بالكهرباء وتكون عبارة عن:
شبكة عامة: إذا كان المسكن متصلا بالشبكة العامة للكهرباء التابعة لشركة الكهرباء أو للمجلس البلدي أو القروي.
مولد خاص: إذا كان مصدر الكهرباء مولداً خاصاً يملكه صاحب المسكن أو مجموعة أفراد.

الأسرة: تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو في جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

رب الأسرة: وهو من تعتبره الأسرة المسؤول عنها وتمنحه هذه الصفة وهو أحد أفراد الأسرة وعادة ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة والمسؤول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة وقد يكون رب الأسرة ذكراً أو أنثى.

دار: هو مبنى معد لسكن أسرة واحدة ويتكون من طابق واحد في الغالب، ويمكن أن يتكون من طابقين ويشتمل كل طابق على شقة واحدة فقط وتسكن أسرة واحدة في كل شقة.

شقة: جزء من دار أو عمارة تتكون من غرفة أو اكثر مع المرافق من مطبخ وحمام ومرحاض و يقفل عليها جميعا باب خارجي وهي معده لسكن أسرة واحدة و يمكن الوصول إليها عن طريق درج أو ممر يؤدي إلى الطريق العام.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية، ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.

أمي: إذا كان الفرد لا يستطيع القراءة أو الكتابة بأي لغة كانت ولم يحصل على أي شهادة من التعليم النظامي.

يستطيع القراءة والكتابة (ملم): إذا كان الفرد يستطيع القراءة والكتابة بدون إنهاء مرحلة من المراحل التعليمية بحيث يمكنه قراءة وكتابة جملة بسيطة.

الصحة: حالة من الاستقرار الجسدي والعقلي والاجتماعي التام، ولا تقتصر على الخلو من الأمراض والاضطرابات.

معدل وفيات الرضع: عدد الوفيات من الأطفال الرضع (الذين تقل أعمارهم عن السنة) لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات: عدد الوفيات من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات لكل 1000 من الأطفال في الفئة العمرية (0–4) سنوات خلال تلك السنة.

أسباب الوفاة: الحالة المرضية أو الشذوذ والإصابة أو التسمم الذي يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مفارقة الحياة.

الرضاعة الطبيعية: تلقي الطفل لحليب الثدي بشكل مباشر أو غير مباشر(المشفوط)، وتعتبر من وسائل تنظيم الأسرة.

التحصين: هو وسيلة يتدرب من خلالها الجسم على مقاومة العدوى، أي تكوين المناعة ضد تكرار الإصابة بالمرض، علما أن الإصابة بالمرض تعطي نوعا من المناعة المختلفة المدى ويتم ذلك عن طريق إدخال مواد للجسم لها علاقة بمسببات الأمراض، مثل المواد الميتة والمواد المضعفة والسموم ، وتعرف هذه المواد بالمطعومات. وتحضر هذه المطعومات أما بقتل الجرثومة أو إضعافها أو تحوير منتجاتها.

تغطية التحصين تضم جرعات ضد الحصبة أو (الحصبة، النكاف والحصبة الالمانية)، وثلاث جرعات لكل من الثلاثي وشلل الأطفال.

مطعوم الشلل: يعطى هذا المطعوم على شكل نقط عن طريق الفم أو على شكل حقن و يعطى في الوقت نفسه الذي يأخذ فيه الطفل المطعوم الثلاثي في الأشهر الثاني والرابع والسادس والثاني عشر من عمره.

مطعوم الحصبة: يعطى على شكل حقنة مرة واحدة في الشهر التاسع حسب برنامج تطعيم وكالة الغوث وبعد الشهر التاسع حتى وصوله سن الشهر الخامس عشر حسب برنامج التطعيم الحكومي.

المطعوم الثلاثي: عبارة عن مطعوم مشترك لثلاثة أمراض هي الخناق (الدفتيريا)، السعال الديكي (الشاهوق) والتيتانوس (الكزاز) ويعطى هذا المطعوم على شكل حقنة عضلية في عمر الشهرين والأربعة شهور و الستة شهور والسنة.

قصر القامة: ويعني نقص الطول بالمقارنة مع الوزن و يعد نقص التغذية المزمن أحد أهم الأسباب لقصر القامة وهذا يعني الهزال المزمن، كما أن هناك أسبابا أخرى تسبب قصر القامة كالعوامل الوراثية والأمراض المعدية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

التغذية المكملة: هي تلقي الطفل كلا من حليب الثدي والأغذية الصلبة أو شبه الصلبة.

الفطام: هو توقف الأم عن إرضاع الطفل من الثدي لأسباب تتعلق بالأم منها مرضها، أو حملها أو عدم كفاية الحليب، وأسباب أخرى تتعلق بالطفل كبلوغه سن الفطام، أو مرضه، أو رفضه لثدي أمه.

الوزن: هو قياس الكتلة الكلية لجسم الطفل بدون ملابسة.

التهاب الجهاز التنفسي الحاد: هو مرض يتعرض له الأفراد ويصيب الجهاز التنفسي العلوي (الرشح) والجهاز التنفسي السفلي (الالتهاب الرئوي) ومن اكثر وسائل العدوى: الكثافة السكانية، والازدحام، وتغيرات البيئة. ويعتبر مجتمع الأطفال هو الأكثر تعرضا للإصابة، حيث يسببه مجموعه مختلفة من العوامل المرضية الناتجة عن تلقي الأطفال المطاعيم ضد الدفتيريا، والخانوق والسل.

حوادث الطرق: وهو الحادث الذي وقع نتيجة لكون مركبة في حالة حركة على الطريق وقد نتج عن هذا الحادث إصابات.

الإسهال: هو التغير الملموس في عدد مرات التبرز "اكثر من ثلاث مرات في اليوم" والتغير في لزوجة البراز بحيث يميل إلى السيولة، وقد يرافق هذه العملية وجود دم أو مخاط في البراز.

مقدم الرعاية الصحية: الفرد أو المنظمة التي تقع على عاتقها واحدة أو اكثر من المسؤوليات التالية: تقديم الرعاية الصحية، الإدارة، التعليم، تطوير الخدمات الصحية والنشاطات والموارد ومن الممكن أن يكون لمقدم الرعاية اهتمام مباشر أو غير مباشر في صناعة الصحة.

الرعاية الصحية الأولية: وهي الفحص الأولي والرعاية الصحية الشاملة المتواصلة بما فيها التشخيص والعلاج الأولي والإشراف الصحي وإدارة خدمات الصحة الوقائية والحالات المزمنة، ولا يتطلب توفير الرعاية الصحية الأولية معدات وأجهزة متطورة أو مصادر متخصصة.

سوء التغذية: إن مصطلح سوء التغذية يستخدم ليشمل الاضطرابات الناجمة عن أسباب متعددة بدءا بنقص عناصر غذائية دقيقة ومحددة مثل الفيتامينات والمعادن التي من الممكن أن تسبب المجاعة أو السمنة. وهذا مرتبط إلى حد كبير بالبروتينات و نقص السعرات الحرارية والذي يظهر بشكل جلي على شكل تخلف النمو الجسمي، ويتم قياسه عن طريق الطول والوزن.

الطفل الفقير: وهو الطفل الذي ينتمي إلى أسرة فقيرة (استهلاكها الشهري يقل عن خط الفقر الوطني).

الفقــر: يعرّف الفقر بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية كما يعـرّ ف "بـــ عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة" و قد تم إعداد خطي فقـــر بحيث يتماشى مع سلة أساسية مـــن الاحتياجـــات الضروريـــة ومجموعـــة أوســـع مـــن الضروريات. وقد تم احتساب خط الفقر الأول (يشار إليه بخط الفقر الشديد) بشكل يعكـــس الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، أما الخط الثاني (يشار إلية بخط الفقر) فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية (من مأكل وملبس و مسكن جنبا إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل)، ولتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، تم اعتماد الإنفاق الشهري بدلا من الدخل الشهري حيث أن الإنفاق يعكس الحاجات على نحو افضل.

المساعدات: وهي قيمة المساعدات العينية أو النقدية التي تتلقاها الأسرة بالشهر الواحد سواء من وكالة الغوث، أو من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو لجان الزكاة، أو جمعيات خيرية، أو جـــهات أخرى.

فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر (إجمـــالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر) ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى اســـتهلاك كـــل منهم مساويا لخط الفقر.

شدة الفقر: يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بيـــن الفقـــراء (يســـاوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة).

الطفل العامل: هو الطفل الذي يباشر شغلا أو عملا معينا سواءاً كان لحساب الغـــير بـــاجر، أو لحســـابه الخاص، أو بدون أجر في مصلحة العائلة.

صاحب عمل: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءا منها (شريك) ويعمل تحت إشـــرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل باجر، ولا يعتبر حملة الأسهم في الشـــركات المســـاهمة أصحاب عمل ولو عملوا فيها.

يعمل لحسابه: هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها (شـــريك) وليـــس بالمنشـــأة أي مستخدم يعمل باجر.

مستخدم بأجر: هو الفرد الذي يعمل لحساب فردا آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحـــت إشـــرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد، سواءاً كان ذلك على شكل راتب أو أجرة أســـبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى.

عضو أسرة غير مدفوع الأجر: هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة، أي في مشروع أو مصلحة أو مزرعـــة للعائلـــة ولا يتقاضى نظير ذلك أي أجرة وليس له نصيب من الأرباح.

المهنة: هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: يقصد بالنشاط الاقتصادي طبيعة النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي تباشره المنشأة أو الجهة التي يعمل فيها الفرد المشتغل والذي تمت ممارسته في السابق للمتعطل الذي سبق له العمل، أما بالنسبة للمشتغلين خارج المنشآت فان نشاطهم الاقتصادي يستمد من نوع العمل الذي يمارسونه.

ساعات العمل: وهي مدة الوقت الذي يصرفه الفرد في مهنته.

معدل الأجرة اليومية: هي مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين معلومي الأجر مقسوما على مجموع أيام العمل للمستخدمين حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

العنف: هو استعمال القوة بغير حق، ولا يقف العنف عند استعمال القوة المادية، وإنما قد يتجاوزه إلى حمل أشخاص للقيام بأعمال معينة، بوسائل الدعاية والتهديد ويقسم العنف إلى نوعين رئيسيين:

العنف الجسدي

العنف المعنوي

إصابة عمل: وهي أي نوع من الضرر الجسدي يتعرض له الفرد أثناء ممارسته العمل (أي خلال ساعات العمل) مهما بلغت درجة هذا الضرر كالرضوض، والكسور والجروح...الخ.

وقت العمل: وهو إما أن يكون نهارا أو ليلا، والمقصود بالنهار من بزوغ الشمس ولغاية الغروب، والليل يعني الفترة الواقعة بين غروب الشمس حتى بزوغها.

مكتبة منزلية: ويقصد بها مجموعة من الكتب والمجلات أو الدوريات غير الدراسية لدى الأسرة والتي غالبا ما تستخدم لتنمية جوانب ثقافية أو دينية، بحيث لا يقل عدد الكتب عن عشرة.

برامج الإذاعة والتلفزيون: البرنامج هو مادة قائمة بذاتها يشار إليها بعنوان أو بطريقة أخرى وتبث من خلال التلفزيون والإذاعة في فترة يعلن عنها مسبقا.

مكتبات الأطفال: المكتبة هي مجموعة منظمة من الكتب المطبوعة والدوريات والرسومات والمواد المرئية والمسموعة، وتقدم خدمات وتسهيلات للأشخاص الذين يستخدمون هذه المواد عند طلبهم.

المؤسسات الثقافية: وهي مؤسسات تتضمن السلع (الأدوات والمعدات) المستخدمة في أنشطة الفنون والحرف في أنشطة اللعب والرياضة، والتي تسهل القيام بأنشطة الثقافة بالمعنى الواسع.

عادة مشاهدة التلفزيون: وهي أن الفرد لديه عادة الجلوس أمام جهاز التلفزيون من اجل مشاهدة البرامج التي يبثها هذا الجهاز، بغض النظر عن نوع البرامج التي يشاهدها والمدة الزمنية التي يقضيها في المشاهدة والمكان.

عادة ممارسة القراءة: وهي أن الفرد يقوم بعملية القراءة بشكل منتظم، من اجل زيادة المعرفة والاطلاع، سواء أكانت هذه القراءة بهدف التحضير للمدرسة أو لأي غرض آخر، وبغض النظر عن نوع المادة التي يقرأها والفترة الزمنية التي يقضيها في عملية القراءة.

الطفل المعاق: القصور عند طفل (0–18) سنة ناتج عن العجز أو العجز الجسدي الذي يحد أو يمنع من قدرته، بالمقارنة مع طفل طبيعي يماثله عمرا وجنسا ويعيش الظروف الاجتماعية نفسها.

الحدث: هو الطفل (0–18) سنة وقام بفعل مخالف للقانون.

اليتيم: هو الطفل الذي فقد أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة.

السرقة: يقصد بها اخذ المال أو الممتلكات دون موافقة المالك، وتشمل سرقة المنازل واقتحامها كما تشمل سرقة السيارات، أما نشل الحوانيت وسائر المخالفات الصغرى مثل السرقات البسيطة والطفيفة فيمكن أن تصنف أو لا تصنف ضمن السرقات.

نوع الإعاقة أو العجز: يعرف الفرد المعاق أو الذي لديه عجز بأنه الشخص الذي لديه قصور في نوع أو مقدار من النشاط الذي يؤديه بسبب صعوبات مستمرة تعزى إلى حالة بدنية أو حالة عقلية أو مشكلة صحية طال أمدها (ستة اشهر فاكثر). ولا تعتبر حالات العجز قصيرة الأمد (اقل من ستة اشهر) الناتجة عن حالة طارئة ككسر في الساقين أو مرض من ضمن الإعاقات و تصنف الإعاقات حسب الحالات التالية:

- **بصرية:** تشمل (الأعمى و الأعور) وكل من لديه ضعف نظر واضح حتى بعد استخدام النظارات بشرط عدم وجود أي إعاقة أخرى.
- **سمعيه:** تشمل فاقد السمع (الأطرش) وكل من لديه ضعف واضح في السمع حتى بعد استخدام وسائل تقوية السمع بشرط عدم وجود أي إعاقة أخرى.
- **نطقية:** تشمل كل فرد لدية إعاقة في النطق (الأخرس مثلا) وكل من لديه ضعف واضح في الكلام يعيقه عن الحديث بشكل واضح، ولا يعتبر كل من لديه عدم قدرة على إخراج بعض الحروف من مخارجها الصحيحة لديه إعاقة نطقية بشرط عدم وجود أي إعاقة أخرى.
- **استخدام الأصابع:** ويقصد بها الإعاقة في أصابع اليد والذي يعيق عملية تناول الأشياء أو قبضها باستخدام إحدى اليدين أو كلتيهما، بشرط عدم وجود أية إعاقة أخرى لدى الفرد.
- **عقلية:** هي الحالة التي يكون فيها الشخص يعاني من التخلف العقلي والصعوبات الذهنية الواضحة بشرط عدم وجود أية إعاقة أخرى لديه.
- **متعددة:** هي الحالة التي يكون المعاق فيها لديه إعاقات متعددة من الإعاقات المذكورة سابقا.

المدرسة: المدرسة هي أية مؤسسة تعليمية غير رياض الأطفال بغض النظر عن عدد طلابها وتركيبها الصفي، حيث أن أدنى صف فيها لا يقل عن الصف الأول وأعلى صف لا يزيد عن الصف الثاني عشر.

رياض الأطفال: هي كل مؤسسة تعليمية تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الأساسي بسنتين على الأكثر وتحصل على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة التربية والتعليم وتقسم إلى مرحلتين: مرحلة البستان، ويكون الأطفال فيها عادة في سن الرابعة ومرحلة التمهيدي ويكون الأطفال عادة في سن الخامسة.

المدارس الحكومية: وهي أية مؤسسة تعليمية تديرها وزارة التربية والتعليم، أو أي وزارة أو سلطة حكومية.

مدارس وكالة الغوث الدولية: وهي أية مؤسسة تعليمية غير حكومية أو خاصة تديرها أو تشرف عليها وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

المدارس الخاصة: وهي أية مؤسسة تعليمية أهلية أو أجنبية غير حكومية مرخصة يؤسسها أو يرأسها أو يديرها أو ينفق عليها فرد أو أفراد أو جمعيات أو هيئات فلسطينية أو أجنبية.

المرحلة الأساسية: هي قاعدة التعليم والأساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الأخرى، ومدتها عشر سنوات.

المرحلة الثانوية: هي المرحلة التي تلي المرحلة الأساسية ومدتها سنتان.

الطالب: هو كل من يتعلم في أية مؤسسة تعليمية.

المعلم: هو كل من يتولى التعليم في أية مؤسسة تعليمية بإجازة تمنحه إياها وزارة التربية والتعليم أو أية مؤسسة أخرى تستطيع منح مثل هذه الإجازة .

معدل الالتحاق الإجمالي: هي نسبة الطلبة الملتحقين في صف معين إلى مجموع الأفراد في المجتمع الذين تعادل أعمارهم العمر القانوني للالتحاق في ذلك الصف.

معدل الالتحاق الصافي: هو مجموع الطلاب الذين تعادل أعمارهم في صف معين العمر القانوني للالتحاق في ذلك الصف إلى مجموع الأفراد في المجتمع الذين تعادل أعمارهم العمر القانوني للالتحاق في ذلك الصف.

الرسوب: وهي سنة يمضيها الطالب قائما بالعمل بنفسه في الصف نفسه مثل سنته السابقة في المدرسة.

التسرب: هو ترك الطالب للمدرسة نهائيا قبل إتمام مرحلة ما من التعليم أو الترك عند نقطة متوسطة أو عند نقطة غير نهائية في مرحلة الدراسة.

الجهة المشرفة: هي الجهة المسؤولة عن المدرسة قانونيا وإداريا. إما أن تكون حكومية أو وكالة الغوث أو خاصة.

ملحق (2)

قائمة الجداول

الفصل الثالث: الواقع التعليمي للأطفال

الجدول		الصفحة
جدول (3–1):	توزيع الطلاب حسب المرحلة والجنس، 1999/1998	52
جدول (3–2):	توزيع الأطفال في رياض الأطفال حسب الجنس، والمنطقة، والعمر، 1999/1998	53
جدول (3–3):	معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في مرحلة رياض الأطفال حسب الجنس والفئة العمرية في دول مختارة	55
جدول (3–4):	توزيع طلبة المرحلة الأساسية حسب الصف، والجنس والمنطقة، 1999/1998	55
جدول (3–5):	معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية– الأساسية حسب الجنس في دول مختارة	56
جدول (3–6):	توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب الفرع والجنس والمنطقة، 1999/1998	57
جدول (3–7):	معدل الالتحاق الإجمالي ومعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية حسب الجنس وعدد السكان المقابل لسن التعليم الثانوي في دول مختارة	58
جدول (3–8):	توزيع الأطفال المعاقين (5–17 سنة)، حسب الجنس والفئة العمرية والالتحاق بالمدرسة والمنطقة، 1997	59
جدول (3–9):	معدلات الرسوب حسب المرحلة والجنس والمنطقة، 1998/1997	61
جدول (3–10):	معدلات الرسوب حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس والمنطقة، 1998/1997	62
جدول (3–11):	معدلات التسرب في المرحلة الأساسية حسب الجنس والمنطقة والعام الدراسي	62
جدول (3–12):	معدلات التسرب حسب المرحلة والجنس والمنطقة، 1998/1997	63
جدول (3–13):	معدل التسرب حسب الجهة المشرفة والمرحلة والجنس والمنطقة، 1998/1997	64
جدول (3–14):	توزيع المدارس حسب الجهة المشرفة والمرحلة وجنس المدرسة، 1999/1998	65
جدول (3–15):	توزيع الطلاب الذين تتوفر في مدارسهم غرفة تمريض حسب الجهة المشرفة و الجنس و المنطقة للعام الدراسي 1999/1998	66

جدول (3–16): توزيع المعلمين والمعلمات ونسبة المعلمين والمعلمات ممن يحملون درجة البكالوريس وأعلى حسب الجهة المشرفة والجنس للعام الدراسي 1999/1998 68

جدول (3–17): معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للعام الدراسي 1999/1998 68

جدول (3–18): توزيع المعلمين في المدارس حسب الجهة المشرفة و المرحلة التي يدرس فيها و الجنس للعام الدراسي 1999/1998 69

الفصل الرابع: الواقع الثقافي والترفيهي للأطفال

جدول (4–1): التوزيع النسبي للأطفال (دون 18 سنه) حسب توفر أجهزة حاسوب، وتلفزيون، و مكتبه لدى أسرهم، 1997 78

جدول (4–2): توزيع الأطفال (دون 18 سنة) حسب الأنشطة التي يمارسونها يوميا، 1998 80

جدول (4–3): التوزيع النسبي لرياض الأطفال التي يتوفر فيها مكتبة حسب المنطقة وعدد الكتب للعام الدراسي 1997/1996 81

جدول (4–4): التوزيع النسبي للمدارس التي يتوفر فيها مكتبه حسب عدد الكتب والمنطقة والجهة المشرفة للعام الدراسي 1997/1996 82

جدول (4–5): عدد الكتب لكل مدرسة ومعدل عدد الكتب لكل طالب في المدارس الحكومية حسب المنطقة للعام الدراسي 1997/1996 82

جدول (4–6): نسبة المدارس ورياض الأطفال حسب توفر جهاز الحاسوب، والتلفزيون، والفيديو، والمسجل حسب المنطقة للعام 1998/1997 83

جدول (4–7): نسبة الأطفال (9–17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب برامج التلفزيون المفضلة، 1996 84

جدول (4–8): توزيع مكتبات الأطفال العامة حسب نوع المكتبة، 1998 85

جدول (4–9): توزيع مكتبات الأطفال حسب نوع الخدمات التي تقدمها، 1998 86

جدول (4–10): نسبة الأطفال (9–17 سنة) الذين يزورون مؤسسات ثقافية حسب نوع المؤسسة والجنس والعمر للعام 1996 87

جدول (4–11): عدد المخيمات الصيفية وعدد المشاركين خلال الدورة الصيفية للعام 1998 87

الفصل الخامس: أطفال بحاجة إلى حماية خاصة

جدول (5-1): الأطفال (دون 18 سنة) النزلاء في بيوت الأيتام، 1998 92

جدول (5-2): عدد الأطفال المعاقين (دون 18 سنة) حسب فئات العمر بالسنوات الكاملة والجنس ونوع الإعاقة في الأراضي الفلسطينية، 1997 94

جدول (5-3): عدد الأحداث الجانحين، الموقوفين والمحكومين، حسب المنطقة، 1996-1997 98

جدول (5-4): توزيع الأحداث الجانحين حسب نوع الجريمة المرتكبة، 1996-1997 99

جدول (5-5): توزيع حالات الحماية الخاصة للأطفال التي تمت معالجتها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، 1998 100

الفصل السابع: تشغيل الأطفال

جدول (7-1): توزيع الأطفال (6-17 سنة) حسب أسباب ترك المدرسة والمنطقة والجنس 120

جدول (7-2): معدلات التشغيل للأطفال (5-17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب مهنة رب الأسرة العامل 122

جدول (7-3): توزيع الأطفال المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة العمل والأدوات الواقية ومكان العمل 127

جدول (7-4): توزيع الأطفال العاملين (باستثناء العاملين لدى عائلاتهم) في الأراضي الفلسطينية حسب تلقي التدريب خلال العمل والمهنة 128

جدول (7-5): توزيع الأطفال (5-17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب رغبة أسرهم نحو مستقبل الطفل والعلاقة بقوة العمل والالتحاق بالمدرسة 132

ملحق (3)

قائمة الأشكال البيانية

الفصل الأول: الواقع الاجتماعي والاقتصادي

الشكل		الصفحة
شكل (1-1):	معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية 1997-2025	19
شكل (1-2):	معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام المتوقع خلال 1990-1995 في الدول العربية	20
شكل (1-3):	معدل النمو السكاني خلال الفترة 1990-1995 في بعض الدول العربية	20
شكل (1-4):	معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية (1997-2025)	21
شكل (1-5):	توزيع السكان في الأراضي الفلسطينية حسب العمر، 1998	22
شكل (1-6):	توزيع الأطفال (0-17) سنة في الأراضي الفلسطينية حسب سنوات العمر المفردة والجنس، 1997	22
شكل (1-7):	نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في أسر الأطفال (دون 18 سنة) حسب عمر الطفل، 1997	24
شكل (1-8):	توزيع الأطفال (دون 18 سنة) حسب معدل المشاركة بالقوى العاملة و معدل البطالة لأرباب الأسرة، 1997	26
شكل (1-9):	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، 1995	28
شكل (1-10):	توزيع الموازنة العامة حسب القطاع، 1998	29
شكل (1-11):	معدل النمو في الميزانية الحكومية حسب القطاع، 1998	29

الفصل الثاني: صحة الطفل

شكل (2-1):	نسبة الوفيات المسجلة بين الأطفال حسب العمر والجنس والمنطقة، 1997	35
شكل (2-2):	نسبة الوفيات المسجلة بين الرضع حسب السبب والمنطقة، 1997	35
شكل (2-3):	نسبة الوفيات المسجلة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات حسب السبب والمنطقة، 1997	37

شكل (2-4): نسبة النساء الحوامل اللواتي ابلغن عن إحدى علامات المرض حسب نوع الشكوى والمنطقة، 1996 38

شكل (2-5): نسبة النساء اللواتي تلقين الرعاية الصحية بعد الوضع خلال آخر ولادتين حسب مهنة مقدم الرعاية والمنطقة، 1996 38

شكل (2-6): نسبة الرضاعة الطبيعية بين الأطفال حسب العمر بالأشهر وجنس الطفل، 1996 39

شكل (2-7): نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (12-23 شهراً) حسب تلقي المطاعيم والمنطقة، 1996 41

شكل (2-8): نسبة الأطفال دون خمس سنوات الذين يعانون من قصر القامة حسب العمر بالأشهر، 1996 42

شكل (2-9): نسبة الأطفال دون خمس سنوات الذين يعانون من قصر القامة، الهزال أو نقص الوزن حسب المنطقة، 1996 42

شكل (2-10): التغذية التكميلية بفيتامين أ و د حسب مدة التزويد بالأشهر والمنطقة، 1996 43

شكل (2-11): نسبة الأطفال دون خمس سنوات الذين وقعت لهم حادثة حسب نوع الحادثة ومكان وقوعها، 1996 44

الفصل الثالث: الواقع التعليمي للأطفال

شكل (3-1): التوزيع النسبي للطلبة حسب الجهة المشرفة للعام الدراسي، 1999/1998 52

شكل (3-2): معدلات الالتحاق الصافية في مرحلة رياض الأطفال حسب المنطقة والجنس، 1999/1998 54

شكل (3-3): معدلات الرسوب في المرحلة الأساسية حسب المنطقة والجنس، 1997-1995/1994 1998/ 60

شكل (3-4): معدلات الرسوب في المرحلة الأساسية حسب الصف والجنس والمنطقة، 1997 61

شكل (3-5): معدلات التسرب في المرحلة الأساسية حسب الصف والجنس والمنطقة، 1997 63

الفصل الرابع: الواقع الثقافي والترفيهي للأطفال

شكل (4-1): نسبة الأطفال (دون 18 سنه) حسب توفر وسائط ثقافية (حاسوب، تلفزيون، مكتبة) لدى أسرهم، 1997 78

شكل (4-2): التوزيع النسبي لرياض الأطفال التي يتوفر فيها مكتبه حسب عدد الكتب المتوفرة، والمنطقة للعام الدراسي 1997/1996 81

الفصل الخامس: أطفال بحاجة إلى حماية خاصة

شكل(5-1): الأطفال المعاقون (دون 18 سنة) حسب سبب الإعاقة، الجنس والمنطقة، 1997 96

الفصل السادس: أطفال تحت خط الفقر

شكل (6-1): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية، 1997 106

شكل (6-2): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) حسب مكان الإقامة، 1997 106

شكل (6-3): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب عدد الأطفال في الأسرة، 1997 107

شكل (6-4): معدل الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية، 1997 107

شكل (6-5): معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) حسب جنس رب الأسرة، 1997 108

شكل (6-6): معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنه) في الأراضي الفلسطينية حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة، 1997 109

شكل (6-7): معدلات الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة، 1997 109

شكل (6-8): معدلات شدة الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة، 1997 109

شكل (6-9): نسب الفقر بين الأطفال (دون 18 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب مهنة رب الأسرة، 1997 110

الفصل السابع: تشغيل الأطفال

شكل (7-1): مقارنة بين نسبة الأطفال الذين عملوا بأجر أو بدون أجر ونسبة الأطفال الذين عملوا بأجر فقط خلال (الاثني عشر شهراً الماضية) من بين الأطفال (5-17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 117

شكل (7-2): توزيع الأطفال (5-17 سنة) في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات العمل والعمر 118

شكل (7-3): مقارنات دولية لنسبة الأطفال العاملين من ضمن الفئة العمرية (10- 14 سنه) 118

شكل (7-4): توزيع الأطفال في الأراضي الفلسطينية حسب الالتحاق بالتعليم والعلاقة بالعمل 119

شكل (7-5): قياس اتجاه تأثير كل من السنوات الدراسية لرب الأسرة و أجرة رب الأسرة وحجم الأسرة على زيادة نسبة تشغيل الأطفال 121

شكل (7-6): توزيع الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب أسباب العمل والمنطقة 123

شكل (7-7): التوزيع النسبي للأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والمنطقة 125

شكل (7-8): نسبة إصابات العمل من بين الأطفال (5-17 سنة) العاملين حسب النشاط الاقتصادي 126

شكل (7-9): نسبة الأطفال الذين تتوفر لديهم مزايا أثناء العمل من بين الأطفال المستخدمين بأجر بشكل منتظم لدى صاحب العمل 127

شكل (7-10): توزيع الأطفال العاملين بأجر أو مردود مادي في الأراضي الفلسطينية حسب فئات الأجر أو المردود المادي اليومي بالدولار والمنطقة 129

شكل (7-11): توزيع الأطفال (5-17 سنة) العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب تأثيرات توقف الطفل عن العمل من وجهة نظر أسرهم والمنطقة 131

شكل (7-12): توزيع الأطفال العاملين حسب رغبتهم المستقبلية والمنطقة 132